Urna Semper

Instructor's Name

August ١٦, ٢٠١٦

الحُكم الرَّشيد

نموذجٌ معرفيٌّ للقرن الحادي والعشرين

(دراسةٌ في العلاقة بين الحُكم الرَّشيد والدِّيمقراطيَّة والحداثة)

نزار كريكش

دراسةٌ مُقدَّمةٌ لمنتدى كولا لمبور للفكر

- الفهرس.
- المقدِّمة.
- نظريَّة الحُكم الرَّشيد إطارٌ معرفيٌّ.
- الحُكم الرَّشيد والدِّيمقراطيَّة.
- الحُكم الرَّشيد والعلمانيَّة.
- الحُكم الرَّشيد والحداثة.
- الحُكم الرَّشيد رؤيةٌ مستقبليَّةٌ.

مقدِّمةٌ

رغم أنَّ كثيرًا من الأبحاث والدّراسات والكتب الَّتي تتحدَّث عن الحُكم الرَّشيد تحاول أن تُظهرَ هذا المفهوم في الثَّقافة الإسلاميّة وتتجوَّلَ بنا في النَّواحي التي تتعلَّق به، إلا أنَّ الإطارَ النّظريَّ الذي يُمكن أن يجعلَ من الحكم الرَّشيد أداةً حقيقيَّةً للحُكم وتَحقيقِ أهداف المجتمع التَّنموية ظلَّ غائبًا في كثيرٍ من هذه الأبحاث .

الحوكمة أو (الحُكم الرَّشيد) وسنستخدم المصطلحين بشكلٍ متبادلٍ وسنوضِّح فيما بعد الفرق بينهما (يتعلَّق بصناعةِ القرار والسِّياسات والآلية التي يصنع بها القرار في دَولةٍ أو شركةٍ أو مؤسّسات ربحيَّة وغيرِ ربحية، وهو يتعلَّقُ بهذه الآليات وعلاقتِها بسلوك المؤسّسات المختلف أكثر من تركيزه على البناءِ لهذه المؤسّسات وتحديد الصَّلاحيَّات والإدارات القائمة فيها، فإنَّ العناصرَ المكوِّنةَ لنموذج الحُكم الرَّشيد وهي الهرمية والسّوق والشّبكة؛ مفاهيمُ تطورَّت من طبيعةِ المؤسّسات التي تصوَّرها ماكس ويبر وهي التي تتجاوز الانحيازاتِ المسبقة للعاملين في مؤسّسات الدّولة وصانعي القرار في المجالات كافَّة، قد أخذت أشكالًا أخرى ارتبط فيها القطاع الخاصُّ بالعامِّ عبر مجموعةِ العلاقات التَّعاقديَّة التي أعادت للأذهان فكرَ السّوق والعقلانية التي تحكم الإنفاق في مجموع مؤسّسات الدّولة، ثُمَّ انتشرتْ أفكارٌ أخرى للشَّبكة التي تربط مجموع مؤسّسات الدّولة ممَّا اقتضى الحديث عن المساءلة والشَّفافية ومحاربة الفساد؛ لأنَّ العلاقات التي تنشأ أُفقيًّا تعبِّرُ عن رأس مالٍ مجتمعيٍّ يتعزَّز بالثِّقة؛ لذا فإنَّ هذه الثِّقة تقتضي مزيدًا من فهم آليات الرَّقابة والمحاسبة في المجالات والمتسويات كافَّة، ونعني بالمؤسّسات هنا الشَّركات المحليَّة والشَّركات الكبرى والمؤسّسات الحكوميَّة والحكومات والمنظَّمات العالميَّة والعولمة بوصفها ظاهرةً اقتصاديَّة، كلّها تحتاج إلى ترشيد قراراتها عبر حُكمٍ رشيد يُرسِّخ المؤسّسات بقراراتٍ تُعبِّر عَن تسلسلٍ طبيعيٍّ دَاخلَ هذه المؤسّسات، وعن حسابٍ حقيقيٍّ للمفاسدِ والمصالحِ وفي المدى البعيدِ تعزيز للتَّعأو ن بين أبناء المجتمع.

لكنَّ تعريفَ الحُكم الرَّشيد قد تَدرَّجَ بين مَن يحاول أن يجعله جزءً من مفاهيم الحداثة الغربيَّة كالدّيمقراطيّة والعلمانيَّة والرأسماليَّة ومَن يرى أنَّ الحكم الرَّشيد هو نموذجٌ منافِسٌ لنموذجٍ سائد هو النَّموذج الغربي؛ لذا فإنَّ نموذجَ الحُكم الرَّشيد نموذجٌ جاء في سياق أزماتٍ شهدها العالمُ ..كأزمةِ الحكومات والدُّول والعولمةوالبيئة وهو نموذجٌ له قواعدُه الفكريَّة التي قد تتعارض مع النَّموذج الغربي السَّائد.

الحكمُ الرَّشيد نموذجٌ معرِفيٌّ أكثر من كونه أداةً من أدوات الحكم، لذا فإنَّ الجوانب الموضوعيَّةَ التي يُمكن من خلالها دراسة الحكم الرَّشيد تتعلَّق بمجموعةِ مسلَّمات هي التي جعلت هذا المفهوم ينتشرُ بعد سقوط الاتِّحاد السُّوفياتي في كثيرٍ من الأدبيَّات التي حاولت أن تنظرَ لمسألة الحُكم والتّنمية بمقاربةٍ مُخالِفةٍ للمقاربة التي سادت في القرن العشرين، خصوصًا في الصِّراع بين الرَّأسماليَّة والاشتراكيَّة؛ ومع تطوُّر مفهوم الدّراسات المقارنة (تلك الدّراسات الفلسفيَّة التي تحاول أن تفسِّر هذا التفاوت في مستوى التّنمية بين دول العالم) بعد أن عجزت الرَّأسماليَّة أو الاشتراكيَّة عن تفسير هذا التفاوت، وإنَّ كثيرًا من الدُّول المتخلِّفة اقتصاديًّا قد تكون في مقدِّمة الدُّول الدّيمقراطيّة، بينما دولٌ أخرى تميل نحو الحكم الجبري قد حقَّقت مستوياتٍ متقدّمةً في مؤشّرات التّنمية.

الحكم الرَّشيد نموذجٌ متكاملٌ لتفسير ظاهرة التفاوت التَّنمويّ لذا فإنَّ الحديث عن منظورٍ إسلاميٍّ للحُكم الرَّشيد لا يعني استخدام الأدوات الفقهيَّة لإثبات وجود هذا المفهوم في الفكر الإسلاميّ، بل يعني اكتشاف الإنجاز الحضاريّ الإسلاميّ الذي يُعطي تعدُّدًا لهذا المفهوم الذي بدأ يأخذ مكانه في كثيرٍ من العلوم الإنسانيَّة؛ في الأنثروبولوجيا والعلوم السِّياسية والاقتصاد وعلم الاجتماع والإدارة وعلوم الإحسان Science of Improvement أو الجودة .

أهميَّة الحكم الرَّشيد في هذه المرحلة الانتقاليَّة التي تمرُّ بها منطقتنا العربيَّة والإسلاميّة، ويشهدُ فيها العالم تحوُّلًا كبيرًا؛ تأتي في سياق البحث عن نظامٍ عالميٍّ أكثر عدلًا يمكن أن يتوافق مع الحضارة الكونية وثورة الاتِّصالات التي نعيشها، فطبقًا لنظريَّة التَّغير العظيم لمجموعة السيناريو العالمي، فإنَّ الحوكمة أو الحكم الرَّشيد ضرورةٌ من ضرورات التحوُّل العظيم والانطلاق من النَّمطية التي صبغت بها الحداثة النِّظام العالميَّ، فضلًا عن الخروج من حالة التَّخلف التي تعيشها كثيرٌ من دول العالم؛ فاستغلال الموارد لحلِّ إشكالاتٍ بيئيَّةٍ وتنمويَّةٍ متمثِّلةٍ في التفاوت بين الأمم والشُّعوب في مستوى الدَّخل ومستوى التَّعليم، يطرح سؤالًا هامًّا بشأن جدوى النِّظام العالمي وقدرته على قيادة العالم، وهذا لن يتأتَّى إلا بإدارة وحدات المؤسَّسة لهذا النِّظام العالمي؛ وهي الدُّول، خصوصًا في المناطق الَّتي تشهد صراعات وتحوُّلات في النِّظام السِّياسي أو حالة من ترهُّل المؤسّسات الحكوميَّة أو هشاشتها.

في العالم الإسلامي تزداد أهميَّةُ الحكم الرَّشيد؛ فتفسير التَّدهو ر الذي شهدته الأمَّةُ الإسلاميّة منذ سقوط الدّولة العثمانية قد خضع لتجاذباتٍ أيديولوجيَّة، غاب الاهتمام بالبُعد المؤسَّسي لفهم حركة التَّاريخ، وتقدَّم سؤال الهو ية والنِّظام بوصفه سؤالًا محوريًّا، رغم أنَّ الدُّول العربيَّة التي نالت استقلالها بعد مرحلة كفاحٍ ضدَّ الاستعمارِ؛ لم تصنعْ أيَّ نموذج لإدارةٍ منفتحةٍ تُفعِّل موارد هذه الدُّول أو بناء نُظُم اقتصاديَّة وتنموية يمكن أن تُسهم في تطوير أجهزة الدّولة ونظم الحوكمة في المؤسّسات والقطاعات المختلفة؛ لذا كان تقرير التّنمية البشريَّة الصَّادر في مطلع القرن

الحادي والعشرين، وأظهر حجم الفشل في إدارة الدُّول العربيَّة بمثابة أزمة تقتضي البحث عن نموذجٍ بديلٍ لإدارة الدُّول العربيَّة، وسرعان ماتوجَّه التَّفكير إلى الدّيمقراطيّة وكُتبت مؤلَّفاتٌ كثيرةٌ عن الدّيمقراطيّة، وبدأ السُّؤال عن مدى توافق الدّيمقراطيّة مع الإسلام، وما إن لحق العالم الإسلاميّ بقطار الدّيمقراطيّة الذي افترضه فوكوياما في مقاله الشَّهير (نهاية التَّاريخ)، بعد أن انتشرت ثورات الرَّبيع العربي، حتَّى بدأت إشكالاتٌ أعمقُ من النِّظام السِّياسي، وسؤال من يحكم ؟ تظهر في دول الربيع العربي، هذه الإشكالات أعادت للأذهان العلاقة بين الثَّبات المؤسَّسي لأجهزة الدّولة وانتشار العنف، فليس مصادفة أنَّ أغلب الدُّول التي شهدت احترابًا داخليًّا هي في ذيل القائمة في مؤشّر الحوكمة .

لذا فإنَّ وضع الحكم الرَّشيد في سياق تكوين الدّولة العربيَّة، من خلال إبراز العلاقة بين السُّلطة بوصفها ظاهرةً تارخيَّةً، والدّيمقراطيّة بوصفها نِظامًا سياسيًّا وبناء الدّولة قد يجعل الحكم الرَّشيد أنموذجًا معرفيًّا يصلح أن تُبنى له مجموعة مؤشّرات تعبِّر عن استقرار النِّظام السِّياسي (كما هو مؤشّر الحوكمة لصندوق النّقد الدّولي).

يهدف هذا البحث إلى:

- وضع الحكم الرَّشيد في سياق النّظريّة السِّياسية وتطوُّر الفكر السِّياسي من خلال عرض أبرز الازمات التي حفزت المنظرين للبحث عن نموذج تفسيري أخر.
- التَّمييز بين ظواهر ومفاهيم سياسيَّة؛ كالحكم الرَّشيد وعلاقته بالدّيمقراطيّة والعلمانيَّة والحداثة وتفكيك العلاقة بينها في إطار دينامية تكوين الدّولة واستقراراها.
- فهم المسلَّمات التي يُمكن تطويرُها لصياغة نظريةٍ لمفهوم الحُكم الرَّشيد في عالمنا العربي والإسلامي.

الإشكاليَّة التي يعالجها هذا البحث تكمن في أنَّ الحديث عن الدّيمقراطيّة والحكم الرَّشيد جعلهما مترادفين، ولم تصنع الأمَّة نموذجًا معرفيًّا يمكن أن تتمايز معه هذه المسلَّمات؛ كالقول بأنَّ الدّيمقراطيّة والحكم الرَّشيد صنوان، أو يفسِّر العنف السِّياسي على أنَّه صراعٌ أيديولوجيٌّ بشأن الهو يَّة .....لذا سنحاول أن نناقش هذه المسلَّمات للوصولِ إلى مقاربةٍ مغايرة في الحكم الرَّشيد وفق أدبيات الأمَّة الإسلاميّة وثقافتها على الأقل في إطار المفاهيم الأساسيَّة التي لم نضع لها منظورًا يمكِّننا من فهم النّظريّة السِّياسية في الإسلام، بل كان التّصور لغياب نظريَّةٍ سياسيَّةٍ محددة لتدأول السُّلطة، وكأنما هو اعترافٌ بغياب نظريَّةٍ سياسيَّة، مع أنَّ المسلَّمات التي يمكنها أن تكون نواةً لهذه النّظريّة ظاهرةٌ في التُّراث الثَّقافي للحضارة الإسلاميّة، لذا فإنَّ هذا المبحث يعالج الإطار النّظري للحكم الرَّشيد ليميِّز المسلَّمات التي يمكن أن تكون أنموذجًا لدراسة الحكم الرَّشيد وفق مقاربةٍ ثقافيَّةٍ مغايرة، وإنَّ محاولة إبراز العناصر الأساسيَّة للحكم الرَّشيد من خلال مقارنته بالنّظريّات المؤسَّسة لهذا المفهوم وبالتُّراث الذي بين أيدينا عن العدل والرُّشد قد يكون مقدمةً لبناء أنموذجٍ للحكم في الفكرِ الإسلامي .

هذا الموضوع شغل الباحث من خلال مطالعاتٍ عدَّة في هذ المجال جاءت في إطار بحثٍ أو سع عن نموذجٍ معرفيٍّ يُمكن أن يُسهم في تفسير الفاعل السِّياسي في العا لم الإسلاميِّ وتوجيهه، فإنَّ البحث في مرحلة من مراحله التي يفسِّر بها ظاهرة ما يترقَّب توجيه صُنَّاع القرار بطريقتين :الأولى تتعلَّق بالسّلطات الحاكمة حين ترغب في صناعة معرفةٍ تؤكد شرعية حكمها، والثانية تتعلَّق بقُدرة هذه النّماذج على التَّوقع، ونجاحها هو الذي يُدخلها في تغذيةٍ راجعةٍ تؤكِّد قدرة العلم على صناعة القرار الرَّشيد الَّذي يتوقَّع الصَّدر قبل العجز، ويتَّقي المخاطر قبل أن تقع، وهذا عين الرُّشد في صناعة القرارات .

كما أنَّ هذا البحث مساهمةٌ في إنجاح هذا المشروع البحثيِّ المهمِّ الَّذي قدَّمه منتدى كوالا لامبور للفكر، وجائزة مهاتي محمد لأفضل بحثٍ في هذا المجال(الحكم الرَّشيد).

مراجع كثيرةٌ تحدَّثت عن الحكم الرَّشيد وبناء الدّولة، خصوصًا في فهم تطوُّر النِّظام السِّياسية (المدخل التطوري)، لكن العلاقة بين الدّيمقراطيّة والحكم الرَّشيد لم تخضع لكثيرٍ من البحث، هناك عدَّة أعمال رائدة يمكن أن نشير إليها قد استفدنا منها في هذا البحث؛ منها ما كتب صموئيل هنتجتون؛ (وهو من المنظِّرين الأمريكيين المشهورين) ، وذلك في كتابه :النِّظام السِّياسي في المراحل الانتقالية (الذي صدر عام ١٩٦٨ م)، وكتاب (بناء الدّولة والحوكمة في القرن الحادي والعشرين)، لفرانسيس فوكوياما المفكِّر الأمريكي من أصل ياباني، وهي الدّراسة الَّتي تغيَّرت فيها بعض أفكاره عن مقاله :نهاية التَّاريخ، وظهر له أهميّة الحكم الرَّشيد شرطًا أساسيًّا لقيام الدّيمقراطيّة، هذا العمل تطوَّر في عملٍ مهمٍ آخر صدر أخيرًا استفاد الباحث منه كثيرًا وهو أصل :النِّظام السِّياسي وتدهو ر النِّظام، وهو كتابٌ ضخمٌ من جزئين، حاول أن يحذو فيه حذو أستاذه هنتجتون، والعمل الذي يمكن أن يكون نظريةً متماسكة قُدِّمت في هذا المجال هو دراسةٌ صدرت تحتعنوان: لماذا تسقط الأمم؟ للعا لم التركي من أصل أمريكي دارون اجيم أو غلو، وهي بمثابة ثورةٍ في فلسفة التَّاريخ؛ لأنَّها وضعت المدخل المقارن في سياقٍ تاريخيٍّ، وبيَّنت أهميَّة المؤسّسات، كما عنون الكاتب لفصل :المؤسّسات المؤسّسات المؤسّسات ...بهذا التَّأكيد .

مارك بارڤي الباحث في مركز الدّراسات البريطانية في كاليفورنيا أصدر كُتبًا عدَّة عن الحكم الرَّشيد؛ منها كتابه ضمن سلسلة مداخل أصدرتها جامعة أكسفورد عن الحكم الرَّشيد، غير أنَّ الكتاب الذي كان في صُلب سياق البحث هو ما كتبه عن الحوكمة الدّيمقراطيّة، وناقش فيه التَّقاطعات وتأثير نموذج الحوكمة على نموذج الحداثة الغربي؛ فإنَّ كثيرًا من الدّراسات التي سنذكرُ بعضها تعاطت مع الحكم الرَّشيد في البداية، بوصفه وسيلةً من التَّعامل مع الدُّول النَّامية، وإنَّ هذه الدُّول يجب أن تتحلى بالرشد في استقبال الهبات والمساعدات التي تقدّم لها، خصوصًا في

مناطق النِّزاع التي صارت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة مسؤولة عنها بعد سقوط الاتِّحاد السوفياتي وتولّيها قيادة العالم، لذا كما سيأتي كان الخوفُ من أن يدخل الحكم الرَّشيد بوصفه قيمًا عامَّةً تتجاوز النّظريّات التَّقليديَّة التي تحميها القوى العظمى عن المسلَّمات التي انتشرت عن العلمانيَّة والدّيمقراطيّة والفردانيَّة والرَّأسماليَّة، هذه المفردات وجدت منافسة في تجارب ناجحة جعلت فكرة التَّمثيل النِّيابي تسلم الأمر للعقلانيَّة ومنطق السّوق في تعامل الدّولة، ثمَّ انتهى الأمر إلى فهم العلاقات الاجتماعيَّة ممَّا اقتضى الأمر استدعاء قيمٍ غريبة عن النّماذج الغربية، كالثِّقة والتَّجانس والتّوافق إلى الحب والصِّدق والعفَّة كما سنذكر كتابًا مهمًّا لفوكوياما تحت عنوان : الثِّقة.(١٩٩٥)

هذه الدّراسات تضمَّنت مجموعة دراساتٍ بحثت فيها، وأخرج الباحث المباحث الأساسيَّة فيها، وأحيانًا ذكرها في المتن، أو أشار إلى اسم الباحث والسَّنة، وفي بعض الأحيان يذكر الكتاب وما تضمَّنه من بحوثٍ، ولعلَّ أهمَّ مصدرٍ لدراسة الدُّول العربيَّة وتكوّنها ما نُشر للمؤلِّف غسان سلامة؛ وهو الكتاب الذي أُعيد نشرُه بعد الرَّبيع العربي، وضمَّ دراسات عميقة عن الدّولة العربيَّة لكُتَّاب مرموقين، اقتضى الأمر كذلك دراسة كثيرٍ من المؤشّرات التي حاول البحث أن يقدِّمها في سياقٍ فكريٍّ أكثر من الحديث عن إحصاءاتٍ قد تحجب عن القارئ الفكرة الرَّئيسة .

في فصلٍ من هذا البحث؛ وهو العلاقة بين الدِّين والحكم الرَّشيد استفاد الباحث من كتاب الدكتور شندرامظفر المفكِّر والأكاديمي الماليزي عن الحكم الرَّشيد والدِّين، وهو الكتاب الَّذي جمع فيه المؤلِّف مجموعة دراسات عن الأديان المختلفة ومنظورها للحكم الرَّشيد، ما سمَّاه الدّراسات السَّبع، وجمع فيها تقريبًا كلَّ المذاهب والأديان ومن كُتَّاب متخصصين في هذه المجالات، واستفدتُ كذلك من كتاب لهنت بيكر وهو يعدُّ المفكِّر الأشهر عالميًا خصوصًا في كتابه) :نهاية العلمانية (الذي أثار جدلًا واسعًا في الأو ساط الأكاديميَّة، ومن أبرز الأفكار التي يعرضها أستاذنا الدكتور سيف عبد الفتاح وغيره عن وجود سلطات تقف وراء المعارف التي تنتشر في العالم العربيِّ والإسلامي، وهذا ما ذكره الكاتب في نقده لأفكارٍ تتعلَّق بعلاقة العلم والدين.

تقارير دوليَّة وكتب عربيَّة أخرى استفدت منها بفهم سياق تكوين الدُّول العربيَّة ومؤشّراتها في الحكم الرَّشيد، ذُكرت أثناء البحث. في ملاحق البحث، وضع الباحث أهم التعريفات المتعلقة بالبحث؛ فمجال الحكم الرَّشيد مجال واسع جدًا حتى إنَّ مؤسَّسة روتليدج العريقة أفردت كتابًا ضخمًا تحت عنوان قاموس الحكم الرَّشيد.

نظرًا للتَّداخُل بين موضوعات هذا البحث، كان لابُدَّ من التَّحليل والتَّفكيك لكثيرٍ من المفاهيم ثُمَّ تركيبها وصياغة مركبٍ كُليٍّ قد يُعطي مفهوم الحكم الرَّشيد – وقدرة المؤسّسات الحكوميَّة وغير الحكوميَّة على صناعة قرارات رشيدة – قدرةً تفسيريَّةً عاليَّة، فَإنَّ غياب مؤسّسات الدّولة قد تكون سببًا للعُنف السِّياسي بمظاهره المختلفة؛ كالانقلابات والثورات والثورات المضادة والاحتراب الدَّاخليّ، وقد تكون سببًا في تخلُّف بعض الدُّول وسقوط الأمم وخراب الأوطان .

وَلا يمكن العمل في هذا المنهج التحليليّ دون عرضٍ تاريخيٍّ يُبرز تسلسل الأفكار والأزمات الفكريَّة والسِّياسية التي تطورَّت من خلالها نظريات الحكم الرَّشيد، فدونَ فهم هذا البناء والخلفيَّة التَّاريخيَّة لا يمكننا وضع مقاربة لها علاقة بواقعنا وثقافتنا العربيَّة والإسلاميّة .

أدواتٌ كثيرة قد تساعدنا على فهم الحكم الرَّشيد ومجالاته؛ عبر فهم التحوّلات التَّاريخيَّة التي جعلت هذا النَّموذج يأخذ مكانه في المجتمع العلمي، أو من خلال تفكيك هذا النَّموذج للعناصر التي تشكَّل منها، من خلال تجارب التَّحوُّل في التَّاريخ الحديث أو المفاهيم التي تطوَّرت عبر الأزمات التي أظهرت عجز النّماذج التَّفسيريَّة التي سادت في القرن العشرين، خصوصًا مفهوم الحداثة وعلاقته بالتحوُّلات المجتمعيَّة، ونظريَّة التَّطور وعلاقتها بالنّظريّة السِّياسية والاجتماعيَّة، فعرض هذه النّظريّات وأهم فرضيَّاتها يعني القدرة على فهم البناء الكليِّ لتطوّر مفهوم الحكم الرَّشيد، وهذا هو المنهج التحليليّ الذي نعنيه في هذا السّياق.

لعرض كل هذه المفاهيم عبر هذه الأدوات التحليليَّة والتَّاريخيَّة فَإنَّ الفصل الأو ل من هذا البحث سيضع إطارًا معرفيًّا لأهمِّ المفاهيم المستخدمة في أدبيَّات الحُكم الرَّشيد ونظريَّة تكوين الدّولة والمراحل الانتقاليَّة، وفي هذا المدخل التَّعريفيِّ سيبرز النَّمط الذي سيتكرَّر معنا في كلِّ فصلٍ من فصولِ هذا البحث؛ وهو أنَّ الحوكمة نموذجٌ جديدٌ يدخل في مجالات عدَّة، ويمكن أن يكون أداةً لتوقُّع المستقبل في كثيرٍ من المجالات.

في الفصل الثَّاني كان الحديث عن العلاقة بين الدّيمقراطيّة والحكم الرَّشيد، وقدمت مقاربتَين :الأولى تتعلَّق بأهمَّ الدّراسات التجريبيَّة في هذا المجال.والثَّانية مقاربة تاريخيَّة تعرَّضت لتكوين بناء مؤسّسات الدّولة، وعلاقتها بتاريخ تلك الدُّول ونظرتها للحكم الرَّشيد.

وإنَّ بناء الدُّول والمؤسّسات لا يمكن أن يأخذ منحنى خطيًّا يمكن تطبيق بوصفه نسخةً جاهزةً في كلِّ دولةٍ من دول العالم، بل إنَّ نماذج مختلفة تجعل تعدُّد النّماذج هو المسار الذي يتَّجه إليه العالم وهو سرُّ التَّدافع الأيدويولجي الذي نراه في مؤسّسات الدّولة الوطنيَّة والمؤسّسات الدّولية.

في الفصل الثّالث نتعرَّض لعلاقة الحكم الرَّشيد بالعلمانيَّة، وكيف أنَّ الحكم الرَّشيد جاء استجابةً للأزمة التي تعيشها العلمانيَّة، وقدَّم قدرتها على تحقيق السِّلم المجتمعيِّ بعد أن صارت التَّعدديَّة الثَّقافيَّة هي الأساس الذي تُبنى عليه المجتمعات في ظلِّ ثورة الاتِّصالات التي نعيشُها؛ لذا يحاول هذا الفصل أن يجمعَ تطوُّر هَذا المفهوم والكيفيَّة التي استطاع بها فكر الأنوار أن يُدافع عن العلمانية بوصفها مُسلَّمةً لا يمكن تصوُّر النجاح والاستقرار دونها.

في الفصل الرَّابع الأخير كان الحديثُ عن علاقةِ الحكم الرَّشيد والحداثة وعن كون الحكم الرَّشيد نموذجًا يمكن أن يُطوَّر ليُصبح أداةً تفسيريَّةً قادرةً على الاستجابة للسِّياق العربيِّ والإسلامي، وعن نمذجة الواقع العربي وبناء المؤشّرات التي يُمكن من خلالها إقناع صُانَّع القرار بأنَّ بناء موشراتٍ خاصَّة بمسار هذه الدُّول، وتنتمي لثقافتها، وهذ

الذي يخلقُ الثقةَ الحقيقيَّةَ بينَ الحركاتِ الاجتماعيَّةِ والنُّظم الحاكمة، وهذا ما يضع السّياق الطَّبيعي للمعارضة الإيجابيَّة، ويُبعد شبح الشِّقاق والنِّزاع والحرب الأهلية الدَّائرة في كثيرٍ من الدُّول التي فقدتْ بوصلة الحكم الرَّشيد.

الحوكمة والحُكم الرَّشيد

إطار معرفي

يقول توماس كون في كتابه تركيب الثورات العلميةفي الفصل العاشر١ "الثورات كتغيرات لوجه العالم" :(إنَّ الثورات) العلمية (جعلت العلماء يرون بعد إمعان النّظر في الأشياء ما لم يروه من قبل عندما كانوا ينظرون في هذه الأشياء نفسها، وعندما استخدموا نفس الأدوات التى اعتادوا الاستعانة بها".

الحكم الرَّشيد أو الحوكمة هي جزء من المنظور الجديد لمسألة صناعة القرار والحكم في مجالات الحياة كافة، لذا فإنَّ الغموض الذي يكتنف المفهوم، والذي جعل بعضهم يحاول أن يرفض الحكم الرَّشيد بديلًا عن التَّفكير الكلاسيكي المرتبط بالبيروقراطية والتَّمثيل النِّيابي في صناعة القرار، جعل تعريف الحكم الرَّشيد يتدرَّج بين من يحصر تعريفه في حوكمة الشركات أو المنظَّمات إلى محاولة تعريفه من خلال الفساد الإداري وسوء استعمال السُّلطة في الدُّول النَّاميَّة والمتقدِّمة على حدٍّ سواء.

إلَّا أنَّ فهم التَّطور التَّاريخي لنظرية الحكم الرَّشيد، يُثبت أنَّنا أمام إطارٍ جديدٍ لفهم صناعة القرار، وفهم توزيع السّلطات، وممارسة الحكم، ولم يحدث ذلك جزافًا، بل كان لأزمةٍ حقيقيَّةٍ تعرَّضَت لَهَا الدّولة الحديثة والمؤسّسات المختلفة؛ كالمنظَّمات الدّولية والشَّركات الكُبرى في صناعة قراراتها، وفي وجود ثورةٍ في عالم الاتِّصالات كان لابُدَّ من إعادة الثِّقة في الحكومات والشَّركات وصُنَّاع القرار في العالم؛ لذا كانت مسألة الثِّقة أو التَّواصل والمشاركة المجتمعيَّة (Networking) لفهم ما هو الحكم الرَّشيد أو الحوكمة .

يهدف هذا الفصل لوضع الحكم الرَّشيد في سياقٍ يُعطي بعض المعلومات الأساسيَّة التي تجعل الحكم الرَّشيد نموذجًا معرفيًّا جديدًا لفهمِ صناعة القرار والسُّلطة في القرن الحادي والعشرين، وهذا بالطبع قد يتناقض مع كثيرٍ من المفاهيم التي نتعامل معها على أنَّها مسلَّمات، لذا فإنَّ مناقشة هذه المسلَّمات هو ما يجعل لهذا المفهوم أهميَّته القُصوى التي تزايدت بعد العقدِ الثَّامن من القرن العشرين، لذا سنُحاول أن ندرس قضايا أساسيَّة عدَّة في هذا الفصل :

- تعريف الحكم الرَّشيد.
- نظرية التّنظيم ومجالات الحوكمة .

-الأزمات التي أدَّت إلى انتشار مصطلح الحكم الرَّشيد.

مجموع هذه المنطلقات قد يُبيِّن أن أزمة حقيقيَّة في فهم الأو ضاع التنمويَّة والتفاوت بين شعوب العالم، وخللًا حقيقيًّا في قيادة العالم هو الَّذي جعل التَّفكير يتوجَّه نحوالحكم الرَّشيد كمفتاحٍ لحلٍّ كَثيرٍ مِنَ الْأَزمات التي يعاني منها العالم المتقدم والعالم النَّامي، خاصوصًا مع تنامي الشُّعورِ بالعولمة بعد دخول الحضارات الإنسانيَّة مرحلة الكونيَّة مع ثورة الاتِّصالات والأزمات البيئيَّة وتأثير فشل الدّولة الذي تحول إلى شأن دولي .هذا الإطار ينطلق من نظريَّاتٍ عدَّة تَرتبطُ بِنظريَّةِ الحداثة التي شَكَّلتأ نموذجًا تفسيريًا قاد العالم لأكثر من ثلاثة قرون، ولكن سنترك هذه النّظريّات الفلسفيَّة للفصل القادم، وَسنُرَكِّزُ فِي هَذَا الْفَصل على المدخل التعريفي المنهجي الذي قد يُساعدنا على فهم الحكم الرَّشيد بوصفه نموذجًا متكاملًا وليس جزءًا من النّماذج الإداريَّة القديمة كالكاريزما والهيكلية الإداريَّة كما سيتَّضح كلَّما اقتربْنا من هذا المفهوم .

ماهي الحوكمة ؟

صعوبة تعريف الحوكمة ليست في المعنى اللغوي أو المعنى الاصطلاحي وتطبيقه على الشَّركات والمؤسّسات، بل إنَّ المسألةَ تتعلَّقُ بالسُّؤال الَّذي يُلامسُ المسلَّمات التي تَجذَّرت في الفكرِ السِّياسي والإداري) عبر نظرية التّنظيم (في ما يتعلَّق بالسؤال :ما هو الحكم، وما هي السُّلطة ؟

هذا السُّؤال مهمٌّ؛ لأنَّ مسألة الحُكم في عالمنا الإسلامي تطورَّت هي الأخرى منذ بداية القرن العشرين، وأغلب الجدل الذي حصل بين التَّيَّارات الإسلاميّة وغيرها حول مفهوم الحُكم ينطلق من مسلَّمات قد اهتزَّت الآن؛ كوجود سُلطاتٍ ثلاثة :قضائيَّة وتشريعيَّة وتنفيذيَّة، أو من خلال الرَّبط بين صلاح الحاكم وعدمه من خلال نمط الاستيلاء على السُّلطة كما سيأتي، وإذا عدنا لمعاجم اللغة سنجد أنَّ الحكم في أساسه يعني المنعَ من الفساد ونحوه، وبالبحث تحت لفظ» حكم «نجد أنَّ العرب تقول :حكمت واحكمت وحكّمت؛ بمعنى :منعت ورددت؛ ومن هذا

قيل للحاكم بين النَّاس حاكم؛ لأنَّه يمنع الظَّالم من الظُّلم؛ ومن معاني كلمة» حَكَم :«حَكَمَ الشيء وأحكمه كلاهما :منعه من الفساد، لذا فإنَّ الحكم في صيغته اللغويَّة، أو من خلال تتبُّع آيات القرآن التي تحدَّثت عن الحكم لا يعبِّر عن أيِّ هيئةٍ أو شكلٍ للنِّظام السِّياسي بل يعبِّر عن حقيقة وجود قانونٍ أو حاكم يمنع من الفساد .ولفظ الحوكمة لفظٌ جديدٌ على لغتنا العربيَّة وهذا التَّصريف) فوعلة (يعبّر عن تحوُّل في طبيعة عمليَّة الحكم، وكما سيأتي فإنَّ توسّع) شبكة (صناعة القرار بما يُحقِّق مصالحَ الدّولة أو نجاح السِّياسات العامة أو نجاح المؤسّسات هو في أساسها جزء من عملية الحكم والمنع من الفساد، وقد وُضعت هذه الصيغةُ التي أقرَّها مجمع اللغة العربيَّة عام ٢٠٠٢ والتي تعبّر عن الأليَّة التي يُمارس بها الحكم كالعولمة والقولبة، لذا فلفظ الحوكمة هو عملية متكاملة لإدارة الدّولة والشَّركات والمنظَّمات والسِّياسات العامة واستخدام الموارد الطبيعية .٣-٤

في اللغة الإجليزية الأمر يزدادُ وضوحًا؛ فإنَّ لفظ الحكومة والحوكمة بينهما اشتقاقٌ يعبِّر عن تطوُّر المفهوم، فالكلمة governance و govermentكما في قاموس ويبستر لها جذر هو Govern ويعني السيطرة أو المنعControl or Restrain ، وتعني كذلك اتِّخاذ القرار Decision والفرق لغويًّا - كاللغة العربيَّة - فإنَّ التَّعبير في governance عن الطَّريقة التي يُدار بها الأمر، أمَّا الحكومة فهي تعبّر عن الأفراد أو النِّظام الذي يمارس الحكم .٥

الحوكمة تشير إلى كلِّ العمليات التي يمارس بها الحكم، سواء مارستها الحكومة أو السّوق أو شبكة (كما سيأتي)ولا يختلف المجال الذي يمارس فيها هذا الحكم كان على أسرة أو عائلة أو منظَّمة رسمية أو على إقليم بعينه سواء كانت تلك الممارسة من خلال قانون أو عرف أو لوائح أو اللغة.٦

ويتَّضح من هذا التَّعريف سعة عملية الحوكمة فهي ليست حكرًا على الحكومةِ بالمعنى التَّقليدي، كما أنَّ أدوات هذا الحكم مختلفة (قانون، لوائح..)، فالكلُّ صانع للقرار، هذا يعني أنَّ مفهوم السّلطات القائم في الفكر السِّياسي لم يعد كما كان وفق هذا التَّعريف؛ فإنَّ السُّلطة قد وُزِّعت وَتحوَّلت إلى صناعة قرار٧؛ لذا سنجدُ تعريف الحوكمة يرتكزُ أساسًا على صناعة القرار الذي يمكن أن يُمثِّل قدرة المجتمع والحكومة على اتِّخاذ قراراتٍ يمكنها أن تُحقِّق أهدافَ المجتمع وتمنع الفساد وتحافظ على استمرار استقرار الدّولة والاقتصاد العالمي .(Mark ٢٠١٢:١٥-٢٥) .

ويضطرب المفهوم في المنظمات الدّولية بين من يعتبر الحوكمة تثبيتًا لمعاني حكم القانون والمواطنة وحقوق الإنسان، ومَن يرى أَنَّها منظورٌ جديدٌ للنظام السّياسي ووظائف الدّولة ومفهوم السّلطات.٨

فتعريف برنامج الأمم المتَّحدة للتَّنمية UNDP أنَّها ممارسة السُّلطة اقتصاديًّا وسياسيًّا وإداريًّا في كلِّ مستويات الدّولة .فيشمل كلَّ الآليات والعمليات والمؤسّسات التي يصوغ من خلالها المواطنون والمجموعات المختلفة مصالحَهم، يمارسون حقوقَهم ويقومونَ بواجباتِهم ويُقلِّلونَ مِن اختلافاتهم.٩

أمَّا البنك الدّولي فتعريفه أنَّه الآليَّة التي من خلالها تكتسب وتمارس المؤسّسات العامَّة سلطتها لرسم ملامح السِّياسة العامَّة وتقديم الخدمات من أجل المصلحة العامَّة.١٠ولعلَّ القضيَّة الأساسيَّة التي يعتمد عليها الحكم الرَّشيد هو المحاسبة والمسؤولية، والمحاسبة هي السُّلطة التي تُفرض على صانع القرار ليكون مسؤولًا عن قراراته أمام المجتمع، بقدر ما يطلب من المجتمع القيام بواجباته١١ .الحكم الرَّشيد وفقًا لهذا هي تثبيت لمعنى حكم القانون، المحاسبة والشفافيَّة، لذا فهي جزء من الدّيمقراطيّة كما هي المعايير التي تقدّمها بعض المؤسّسات. ١٢

هذا الأمر سيختلف مع الورقة البيضاء التي قدَّمها الاتِّحاد الأو روبي عن الحوكمة، والكلمة التي ألقاها رومانوبرودي رئيس الوزراء الايطالي(١٩٩٨) تؤكِّد أنَّ الأمر يتجأو ز إصلاح ما هو قائم حين يقول) :علينا أن نتوقف عن التَّفكير بطريقة سلم السُّلطة والصِّراع والتَّنافس والعلاقات المرتبطة بالتَّعاقد مع الأطراف المختلفة ولنفكّر بترتيب شبكةٍ من العلاقات والرَّقابة التي تضمن الحكم الرَّشيد)١٣، وهذا ما سُمِّي بالنَّموذج الجديد للحكم الرَّشيد، وسنرى فيما بعد كيف أن هذا التَّفكير قد تطوَّر في قرارات الاتِّحاد الأو روبي واهتمامه بالحوكمة، فخلال الفترة من يناير عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩ لم يذكر مصطلح الحوكمة إلَّا ١٤٧ مرَّة، بينما شهدت الفترة منذ العام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ ذكرت الحوكمة ٢١٥٠ مرة، في البداية كان استعمال الحكم الرَّشيد يتعلَّق بالمساعدات التي يقدِّمها الاتِّحاد الأو روبي للدُّول النَّامية، والتي تتطلَّب الشَّفافيَّة والمساعدَّة والاستدامة والتّنمية....الخ، ثمَّ تطوَّر الأمر في العام ٢٠٠٣ للحديث عن إصلاح منظومة الحكم في الاتِّحاد الأو روبي(Donia,٢٠١٠;٥٣)

هذا الأمر طبيعيٌّ بالنِّسبة للاتِّحاد الأو روبي؛ لأنَّ الاتِّحاد يقتضي التَّعاقد والتَّعامل مع مجموعة دول وشركات لذا كان لابُدَّ من الاهتمام بالحكم الرَّشيد والنّظر لصناعة القرار عبر شبكة الحكومات والشَّركات والمؤسّسات والرأي العام الذي يتعامل معه هذا الاتِّحاد .

الاضطراب نجده كذلك عند فوكوياما في كتبه التي تبعت كتابه الشَّهير نهاية التَّاريخ، فإنَّه يلحظ البُعد المؤسَّسي الغائب في فهم الدّولة والحكم الرَّشيد، فإنَّ القضيَّة الأساسيَّة التي يُثيرها مفهوم الحوكمة ليس السُّلطة بل كيف تعمل هذه السُّلطة، وليس هيكليَّة الشَّركة بل كيف تتعامل هذه الشَّركة مع موظَّفيها ومدى مشاركتهم في صناعة القرار، وهل هناك أهدافٌ مشتركةٌ لمجموعِ المؤسّسات والمنظَّمات العاملة في المجتمع، وهل تتوفَّر المعلومات الكافية التي تضمن رشد القرارت في شبكة المؤسَّسة وعلاقاتها، هذا البُعد يعني أنَّ المسألة لا تتعلَّق بما هو قائم سواء من سلطات حاكمة أو شركات لها مصالح داخل الدّولة بل بالعلاقات الإنسانيَّة والرُّؤية المشتركة التي تضمُّ العاملين في هذه المؤسّسات، هذا الأمر قد يعتبره بعضهم جزءً من الدّيمقراطيّة بينما يَرَاهُ آخَرُونَ بعدًا غائبًا يثبت أنَّ الحوكمة نموذج يعالج خللًا في النَّموذج الفكري الذي ينظِّم السّلطات والنُّظُم القائمة .١٤

نظرية التّنظيم ومجالات الحوكمة:

ارتبطت نظريَّات التّنظيم Organisation بالحوكمة، وبتجريد تلك النّظريّات نجد ثلاث مكوِّنات أساسيَّة تمكَّننا من فهم الحوكمة هي :الهيراركي(الهرمية)، السّوق، الشّبكة .هذه العناصر يمكن أن تكون نموذجًا الحوكمة- تشكَّلت عبر تطوُّر مفاهيم مختلفة وفق ظروفٍ مختلفة، وفي مجالات علميَّة مختلفة – ومن خلالها يمكن رسم خارطة ذهنيَّة لهذا المفهوم .

الهيراركي والمؤسَّسة :

وفقًا لقاموس آكسفورد دخلت كلمة(هيراركي) للغة الإنجليزية عام١٨٨٠ ؛ وتعني :تنظيم الزوايا، كان استخدامها يتعلَّق بهيلكيَّة التّنظيم للمؤسّسات العامَّة والخاصَّة؛ نظريَّة التّنظيم هذه بدأت مع أعمال عالم الاجتماع الألماني ماكس ويبر(١٩٢٠-١٨٦٤) ، وينبغي الانتباه للسِّياق الَّذي وضع فيه ماكس ويبر أفكاره عن التّنظيمات الاجتماعيَّة والسِّياسية وحديثه المستفيض عن المؤسّسات الَّتي لم يُجعل لها قطُّ نظريَّةً متماسكة .

في كلِّ مجتمعٍ هناك تنظيمٌ متوارثٌ وأعرافٌ وقوانين وقواعد قد تجذَّرت قرونَ عدَّة، فلا أحد يُنكر أن القضاء وعلومرتبة القاضي وأنَّه يخضع لقانون (أي قانون) هذا التّنظيم أو هذه المؤسَّسة عريقة تمثِّل عنصرًا ثابتًا مستمرًّا في كلِّ المجتمعات تقريبًا حتَّى في بعض العصور عندما اعتقد البعض بالحقِّ الآلهيِّ للملوك في وضع القوانين لم يكن الأمر محلَّ

إجماع .مؤسَّسة الأسرة مؤسَّسة السّوق والمصنع والمزرعة ...كلُّها قضايا كوّنت لها المجتمعات باختلافها نوع من التّنظيم يعتمد على الهرمية في السُّلطة، فكلُّ سلطةٍ عُليا تخضع لما تحتها، وهي مسؤولةٌ أمامها عن كُلِّ الأو امر التي وردت إليها .

ماكس ويبر لم يكن ثوريًّا لذا كان اهتمامه منصبًّا على هذا النَّسق المستمرِّ الذي لا يتغيَّر من وجود جسمٍ إداريٍّ لا يتغيَّر بالهزَّات الثَّورية، وهذا ما تميَّزت به ألمانيا خلال ثورتها ونجاح الثَّورة المضادة التي كتب عنها كارل ماركس١٥، من خلال الوصول لتسوية دستورية تعزل بروسيا عن الجسم الذي يمثل المجتمع الألماني الذي يملك السُّلطة التَّشريعيَّة والتَّنفيذيّة بما لايُعارض مصالح القيصر، في الواقع كان هذا الاتِّفاق هو الَّذي مكن للطَّبقة البروجوازيَّة من ممارسة نشاطها الاقتصاديّ والدَّخول في الثَّورة الصِّناعيَّة، وكان هناك رغبةٌ في استمرار بروسيا بجهازها الإداري مقابل عدم تدخّل القيصر في ذلك الجهاز الإداري الذي تطوَّر بعد ذلك، خصوصًا في عام١٨٧٠ ، وما بعده حين صارت بروسيا (ألمانيا) دولة صناعية .١٦

في هذا النِّظام الهرمي يتوظَّف النَّاس ضمن السّلم الوظيفي، ويتلقَّى أو امره من السُّلطات العليا، مما قد يعني غياب الأهداف التي تريدها الإدارة العليا، كما أنَّ تسلسل الأو امر قد تُضيِّع كثيرًا من المعلومات والأفكار الخلَّاقة التي تضمن مرونة المؤسَّسة في التَّعامل مع التغيُّر والهزَّات التي يشهدُها المجتمع؛ لذا في السَّبعينات توجَّه التَّفكير لحلِّ هذه الأزمات التي طالت هيراركي ماكس ويبر.(Mark٢٠١٠) .

٢–السوق

الافتراض الأساسيّ في هرميَّة المؤسّسات أنَّ الوحدات الأدنى قد تخضع للإدارات العُليا، وأنَّ طبيعة التَّعاقد هي التي ستحدِّد سلوك الأفراد الذين سيملكون من الرُّشد ما يضمن استمرارهم في المؤسَّسة، هذا الافتراض واجه اعتراضاتٍ عدَّة؛ خصوصًا عند المقارنة بين سلوك الأفراد في هذه المؤسّسات وسلوكهم في السّوق .

السّوق مؤسَّسة عرفها التَّاريخ مثلما عرف القبيلة والمحكمة، ورغم أنَّ الربح والبحث عنه هو الهدف الواضح من السّوق إلَّا أنَّه يمكننا أن نلحظ نوعًا من التّنظيم في السّوق فربّ العمل قد يجعل عمالًا يعملون في المتجر أو المحل وفي ذهنه معدّل ربح يريد أن يصل إليه بناء على ظروف حياته وأهدافه، هذه الأهداف قد تغيب عن العاملين في السّوق لحساب أرباب العمل؛ لذا فالطَّريقة التي يمكن أن تُحقِّق فيه مؤسَّسة ما أهدافها دون أن تضيَّع تلك الأهداف في

التَّسلسل الهرمي للمؤسَّسي أو لأصدار القرارات هذا ما تعالجه نظريَّة التّنظيم المعروفة بالوكالة التي ظهرت في السَّبعينات والتي تُعالج العلاقة بين المؤسس) المالك (والممثل) المدير التنفيذي أو الموظف أو الحكومة المنفذة لإردة البرلمان والشعب (لهذه الشَّركات وهي الأساس في فهم الحوكمة(fukuyama;٢٠٠٤:١٦٢) .

يمكن تتبُّع هذه النّظريّات التي بدأت تبحث عن العلاقة بين المؤسّسات والسّوق والمسافة الفاصلة بين الاثنين، سنجد نظريَّة تكاليف المعاملات(Ronald Coase:١٩٣٧) ، وهي التي ترى أنَّ سلوك الأفراد حتى في المؤسَّسة قد يخضع لحسابات التَّكلفة، وهذا ما يجعل الموظَّف يبحث عن تكلفةٍ لعمله خارج إطار التَّعاقد المؤسَّسي، وربما كان هذا هو الأساس في الفساد المالي، وكذلك تطرَّق كلٌّ من Jensen and Meckling في عام ١٩٧٦ و Famaفي عام ١٩٨٠ إلى" مشكلة الوكالة Agency Problem "حيث أشارا إلى حتمية حدوث صراع بالشَّركة عندما يكون هناك فصلٌ بين الملكيَّة والإدارة، وفي هذا السّياق يؤكِّد Monks و ٢٠٠١(Minow)إمكانيَّة حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات-(Fukuyama,٢٠٠٤;٢:١٥٥ ١٧٥)(Mark;٢٠١٠:٨٥).١٧

هذه النّظريّات تتعلَّق بحوكمة الشَّركات Corporate Governance لكنها تتعلق كذلك بالسِّياسات العامة (Puplic Governance) و النظام السياسي الحاكم وهو ما يسمى الحكم الرَّشيد Good) ...(Governanceكيف ؟ .

في الدّيمقراطيّة يكون هناك مالك؛ وهو البرلمان المنتخب وهناك جسمٌ إداريٌّ هو الحكومة، هذه الحكومة تخضع لنظامٍ هرميٍّ إداريٍّ يحدِّده قانون الدّولة، لكن سلوك الأفراد والمسؤولين داخل هذا الجسم قد يختلف تمامًا عن إرداة النَّاخب أو السُّلطة التَّشريعية لذا فإنَّ جوهر صناعة القرار في حوكمة الشَّركات أو حوكمة السِّياسات أو في الحكم الرَّشيد الذي يمثِّل طريقة صناعة القرار في الدّولة يعتمد أساسًا على تقليل هذه الفجوة التي هي سبب الأزمة في الحكومات والدُّول التي سنتحدَّث عنها بعد قليل.

النّقد الموجَّه للديمقراطيَّة النِّيابيَّة جاء مبكّرًا من أعمال لموساي استروجرورسكي عالم الاجتماع والسِّياسي الروسي، وهو من المؤسِّسين لعلم الاجتماعي السِّياسي وأعمال جراهام والاس المفكِّر الآنجليزي، وكانت ملاحظاتهم

تتعلَّق بالبروباجاندا والتَّحالفات الحزبيَّة والاحتفاء الزائد بقوانين الطبيعة وإهمال الإنسان وقيمته، هذه الأعمال مهدَّت لمثل ما فعله ماكس ويبر من حيث الرغبة في فصل العمل السِّياسي عن العمل الإداري(Mark,٢٠١٢;١١٨)

هذا التَّسلسل في التَّفكير من المؤسَّسة إلى معرفة المحفِّزات والمحرِّك للأفراد داخل هذه المؤسّسات عبر آلية السّوق –مما يمكن إدراجه إجمالًا في المدرسة السّلوكيَّة – جعل الحوكمة جزءًا من نموذج يمكن أن يطبَّق في كثيرٍ من المجالات الخاصَّة والعامة، وفي ظروف العولمة وثورة الاتِّصالات والمعرفة نجد كذلك ضرورةً لحوكمة هذه العولمة (Global Governance)، فهناك علاقاتٌ كثيرةٌ بين الشَّركات العالميَّة والمستثمرين وعلاقات بين هذه الشَّركات والدُّول بقوانينها المختلفة حول العمالة واختلاف الثقافات، وهناك ما يُعرف بالحكم الرَّشيد فهو المتعلّق بحكم الدّولة وقدرتها على التَّواصل مع المجتمع عبر آليات الحوكمة، فهو إذن جزء من هذا امتداد نموذج الحوكمة وبسطه في كثيرٍ من المجالات .

هذا التّصور للعولمة أدرج الحوكمة العلاقات الدّولية، فالمدرسة الواقعيَّة كانت تفترض أنَّ الدّولة هي العنصر الوحيد في العلاقات الدّولية؛ أي :إنَّ الدّولة هي رأس الهرم الَّذي يمكن من خلاله فهم العلاقات الدّولية، هذ الأمر استمرَّ حتَّى العام ١٩٧٠ حيثُ بدأت المدرسة الليبراليَّة ترى إمكانيَّة وجود لاعبين آخرين في المشهد الدّولي بجانب الدّولة .

في الثَّمانينات كان الحديث عمَّا يُسمَّى بالليبرالية الجديدة في عهد الرَّئيس الأمريكي ريغان ومارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا، ممَّا رسم إمكانيَّة التَّعامل عبر آليَّة السّوق في العلاقات الدّولية الأمر الذي تعزَّز بالإجراءت التي اتَّخذتها الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بإلغاء التَّعامل بالدُّولار مقابل الذهب عام١٩٧١ ، وبروز كثيرٍ من الحديث عن التَّعاملات البينيَّة بين الدُّول، وصندوق النّقد الدّولي والبنك والدّولي، وبروز دور منظَّمة الأو بيك في تحديد أسعار الطَّاقة العالميَّة .

ما إن سقط الاتِّحاد السُّوفياتي حتى بدأ الحديث عن نهاية الدّولة والأيديولوجيا ليبدأ الحديث عن علاقاتٍ بينيَّةٍ بين المجتمع المدني العالمي والشَّركات العالميَّة لتصبح الدّولة وسيادتها محلَّ تساؤل؛ هذا الأمر انتهى بتصوّرٍ فيه كلُّ هذه العناصر الدّولة وسلطتها وسيادتها والمنظَّمات الدّولية والاقتصاد الدّولي والحكم الرَّشيد الذي ينظِّم كلَّ تلك العلاقات بما فيها الشَّركات الكبرى ومؤسّسات المجتمع المدني وتدفّق المعلومات وشبكة الانترنت، وبالطَّريقةِ نفسِها يمكنُ التَّمييزُ

بينَ العلاقة بين القوى التي تريد معايرة نموذج العولمة حتى في دساتير الدُّول والشُّروط التي تُفرض على الدّولة النَّامية لتفادي عزلتها عن المجتمع الدّولي وبين سلوك تلك الدُّول ومطابقته للإرادة الدّولية .

السُّؤال هنا :كيف يمكن تقليلُ هذه الفجوة بين الإرادة والعمل، بين السِّياسات وتطبيقها، بين المستثمر والإدارات المختلفة وقيم المجتمع وإدارته، بين المجتمع الدّولي بإرادته وسياساتِه وشروطِه والدّولة القطرية وسياقها المجتمعي والاقتصادي ؟ ...كلُّ هذه الأسئلة هي جوهر الحوكمة في جميع المجالات، وقبل أن نجيب عن هذا السُّؤال للنَّظر إلى عُنصرٍ آخرَ مهمٍّ في تطوُّر فكر الحوكمة وتطبيقاته.

٢–الشّبكة:

يبدو أنَّ العنصر الغائب في كل ماسبق، والذي صارت النّظريّات الَّتي تتعلَّق بالتّنظيم أكثر وعيًا به هو) الثِّقة(، المجتمع والشَّركات والحكومة والدّولة ما هم إلا بشرٌ لهم محفزَّات ومحرِّك لسلوكهم وتربط بينهم روابط عائليَّة ومصلحيَّة وأيديولوجيَّه ودينيَّة وغيرها، ربما كانت الغفلة عن هذا المعنى الأساسي هو السَّرديات التي سادت منذ القرن السَّابع عشر، وهي تحاول أن تصوِّر الإنسان وحشًا ضاريًا يُمكن أن يفترس أخيه الإنسان لولا العقود أو الانتصار في الحروب التي سبقت نشأة الدّولة والمدنية .

هذا التّصور الذي يتَّفق فيه كلُّ أنصار الليبراليَّة بشأن الفردانيَّة يبدو أنَّه لم يصمُد كثيرًا، أمَّا البحوث الأنثربولوجيَّة الَّتي لم تُثبت تلك المرحلة المفترضة) كما سيأتي(؛ لذا فنشأة العقد الاجتماعي أو الوصول للسُّلطة، ومن ثم نشأة الدّولة وانتشار الدّيمقراطيّة والفردانيَّة والرَّأسماليَّة ...كلُّ ذلك السّياق لم يفلح في فهم تلك العلاقات الأساسيَّة التي تربط المجتمعات سواء عبر الأعراف والأديان أو من خلال العلاقات الإنسانيَّة التي تربط النَّاس بعضهم ببعض .

الحكومات والشَّركات والمؤسّسات لابُدَّ أن ينشأ بين أفرادها) ثقة (تضمن التَّفاهم والتّوافق بين النَّاس، المشاركة والشَّفافية والسّلوك المسؤول من الجميع فضلًا عن الحوار والتَّواصل هو الأساس في أيِّ قرارٍ يتَّخده النَّاس في شؤون معاشهم، فالشّبكة عادة ما تكون بين مجوعاتٍ متباعدَّة ولا يكون بينهم أيَّ رابطٍ وظيفيٍّ سوى التَّعاملات المرتبطة أساسًا بالثِّقة .

التَّواصل واللُّغة والمفاهيم التي تنتشر بين النَّاس في إطار العولمة وثورة المعلومات تقتضي ضرورة وجود آليَّة يتواصل من خلالها صُنَّاع القرار، لذا يجب أن نفرِّق بين الحوكمة عبر تكوين شبكات لتدفق المعلومات وصناعة القرار، و الحوكمة عبر التَّعأو ن والتَّآزر (Collaborate governance) من خلال الحوارات والمشأو رات والاستفتاءات والبرامج العامة...الخ الَّتي تضمن تكوين قواعد معرفيَّة مجتمعيَّة مشتركة .(Mark٢٠١٢)

هذا التواصل أكَّد معنى آخر يتعلَّق بما يُعرف بالعملاء والشركاء؛ لذا فكلُّ قرارٍ يجب أن يُراعي المستخدمين / العملاء /النَّاخب؛ وهذا يعني أنَّه يجب تفهُّم رغباته واحتياجاته والحوار معه، هذا الأمر بطبيعة الحال سيندرج على المستثمرين والسَّاسة (Stakeholders/Shareholders) فالتَّواصل هو الحلُّ لأزماتٍ كثيرةٍ تنشأ داخل مؤسّسات المجتمع .

هذا الأمر كما يحدث في الوطن الواحد يحدث في القرية الكونيَّة؛ لذا فإنَّ قوى العولمة الاقتصاديَّة والثقافيَّة قد سعت لقبول التعدديَّة الثقافيَّة، وهذا ما أعطى المجال العام) في العالم (أن يتَّجه نحو الثَّقافات المكونة، وهذا الأمر انتبه إليه صموئيل هنتجتون فسارع بكتابة كتابه) صدام الحضارات(، لكنَّ الاقتصاد وقوَّته التَّاريخيَّة قد يفرضان كثيرًا من التَّفاهم والتَّواصل وتدفُّق المعلومات للوصول لقراراتٍ أكثر حكمة وإحكام .

غياب الثِّقة وحضورُ الرِّيبة قد تُكلِّف النَّاس الكثير؛ قد تمنعهم من القرار الصَّحيح، وقد تحجب عنهم رؤية المستقبل والأهداف التي يجب أن يسعى النَّاس نحوها، سيغيب الهدف عندها تصبح المؤسّسات أضعف من أن تصمد أمام تضارب الرَّغبات والمصالح؛ التَّاريخ يعلِّمنا كيف أنَّ تحالفات حكمت أقوامًا سنينَ، وكانت النَّتيجة هي سلسلة من القرارات الخاطئة في المجتمعات التي تعاني غيابًا في التّنمية والوعي قد يصير المجتمع خارج العمل والتَّاريخ) البطالة، غياب التَّمكين الاقتصادي والمجتمعي، ضياع السِّلم والتَّماسك والمجتمعي(، وتصبح قلّة من النَّاس هي التي تصنع القرار، وحين تتعارض المصالح يصبح مفهوم السُّلطة والقانون – الذي عادة ما يخضع لرغبات السُّلطات الحاكمة – نوع من التَّمكين لأو ضاعٍ قائمةٍ لا يمكن معها الحديث عن حكمٍ رشيد .١٩

النّظر للسُّلطة بوصفها صناعةَ قرارٍ لها بُعدٌ أُفقي يشمل مستوياتٍ عدَّة من المجتمع، يذكرنا بمفهوم الحديث النبوي" :كلُّكم راعٍ وكلكم مسؤولٌ عن رعيَّتِه"٢٠، هذه الرِّعاية تعني تحمل المسؤولية والقيام على الشِّيء بما يصلحه؛ لذا جاء الحديث الآخر في صحيح مسلم" :شر الرعاء الحطمة"٢١، فهذا المعنى الذي يمثل السُّلطة كشبكة ممتدة

داخل المجتمع هو مفهوم يختلف تمامًا عن مفهوم السُّلطة الذي تحدث عنه مونتيسيكيوفي سلطاته الثَّلاثة أو الهرمية)الهيراركي (عند ماكس ويبر كما أنَّ الحوكمة تسأل الحاكم عن حكمه ماذا عمل به، وصاحب الشَّركة عن ماله من أين يكسبه وفيمَ ينفقه؟ فهم السُّلطة كصناعة قرار داخل المجتمع بما يحقِّق أهداف المجتمع، ونقد التَّمثيل النِّيابي على أنَّه لا ينفي المشاركة وصناعة القرار وتحمُّل مؤسّسات أخرى المسؤولية سواء في المستوى التَّشريعي أو التَّنفيذي أو التَّواصل مع العالم الآخر هو نموذجٌ متكاملٌ يختلفُ عن نموذج الدّيمقراطيّة النِّيابيَّة (Westminster Democracy).

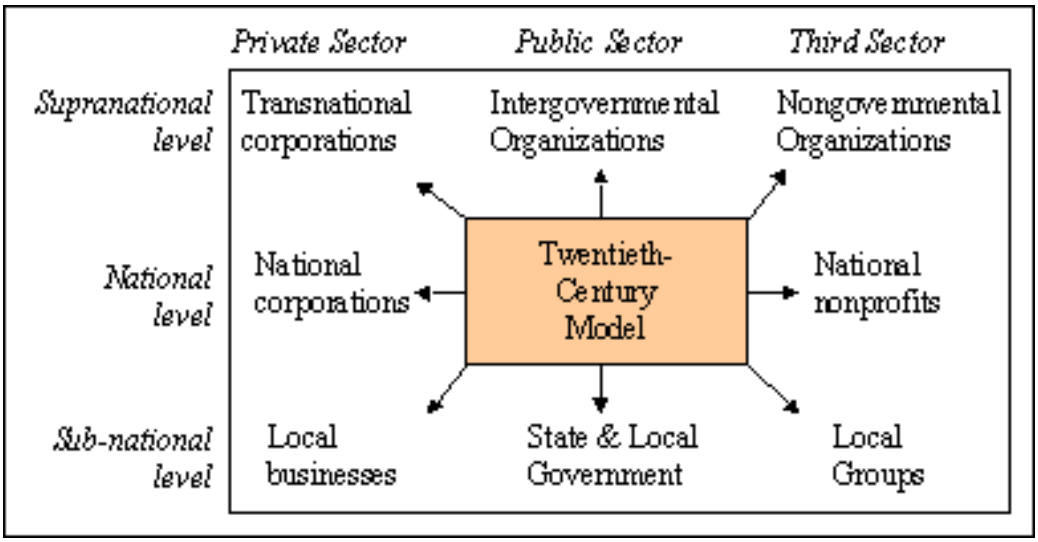

شكل ١ عناصر الشبكة

في الحوكمة هناك مفهوم الشّبكة، وهو يختلف عن مفهوم السلطات والهيراركي الذي قدَّمه ماكس ويبر؛ لذا فإنَّ نشاطات الحكومات تمتدُّ عموديًا للحكومات الأخرى، أو أُفقيًّا عبر القطاع الخاصّ والقطاع الخاص غير الربحي (الطَّرف الثّالث)،وهكذا يمكن تصوُّر هذه الشّبكة من العلاقات القطريَّة، والفوق قطرية وارتباط ذلك بالشَّركات والمؤسّسات الدّولية. (شكل١)٢٢

في الجدول التَّالي يمكننا التَّفريق بين العناصر الثَّلاثة) الهرمية والسّوق والشّبكة(، لذا الآن يمكننا فهم الحوكمة في إطارها المعرفيِّ من خلال فهم مجموع القضايا التي يمكنها أن تتلافى عيوب الهرميَّة والسّوق وتعزِّز الثِّقة بين أبناء المجتمع، هذه القضايا يمكن اختصارها في ثلاثِ قضايا أساسيَّة:

وضوح الهدف للجميع؛ وهذا يعني أنَّ أيَّ مؤسَّسة سواء كانت في الحكومة أو شركة أو في مستوى الدّولة وشبكة صناعة القرار فيها لابُدَّ أن تكون العلاقة بين صُنَّاع القرار والإدارات المختلفة أقدر على فهم الهدف الذي تسعى إليه هذه المؤسّسات، هذا يقتضي الانفتاح والشَّفافية وتدفُّق المعلومات والتّنمية والتَّدريب والوضوح والصَّراحة .

تعزيز إجراءات المراقبة والمساءلة، فالمحاسبة والعمل المسؤول هو الذي يعني الرُّشد، ويعني القرارات السَّليمة وهذا يكون عبر المزأو جة بين المراقبة القانونيَّة الإجرائيَّة، وبين فهم بيئة العمل والظُّروف التي تعيشها المؤسّسات المختلفة، وهذا يعني ضرورة وجود آليَّات واستراتيجيَّات يُمكن من خلالها السَّيطرة وضبط سلوك المؤسَّسة .

أن توضع معايير للكفاءة وتولِّي المناصب العامَّة، وأن يكون اختيار النُّواب أو المتنفِّذين وفق إجراءات تجمع بين الكفاءة واتِّقاء خطر التَّمثيل الَّذي قد يكون فاتحةً للفساد وسوء استعمال السُّلطة .

مراقبة آداء أجهزة الحكومة والقطاعات المختلفة أمرٌ يصعُب القيام به، فكلُّ قطاعٍ له نتاجٌ مختلف، فإصلاح طريقٍ أمرٌ يُمكن معرفة الاتقان فيه من عدمه ببساطة، أمَّا التَّعليم لأطفالٍ في المراحل الأولى فهذا يأخذ جزءًا كبيرًا حتى يمكن قياسه أو مثلًا تقييم أداء المستشارين (Israel ١٩٨٧) في مختلف قطاعات الدّولة؛ لذا هناك علاقة بين طبيعة القرار وطبيعة المؤسَّسة وطبيعة المؤشّرات التي تقيس أداء تلك المؤسّسات، هنا يكمن الفهم الحقيقي للحوكمة؛ وهي : ما هي الطريقة التي يمكن من خلالها قياس أداء المجتمع ضمن أهدافٍ واضحةٍ بعد أن تحوَّل هذا المجتمع إلى شبكة من العلاقات عبر مؤسّساته المختلفة، في كلِّ قطاعٍ سيكون هناك بناءٌ مؤسَّسيٌّ ووظيفةٌ محدَّدةٌ ومؤشّراتٌ تقيسُ أداء هذه المؤسَّسة، والأهمُّ من ذلك علاقاتٌ إنسانيَّةٌ وَقانونٌ ينظِّم حركة هذه المؤسَّسة القرار سيختلف بالطبع من حيث المقام الوظيفي لكلِّ عاملٍ في مؤسّسات الدّولة أو القطاع الخاص أو المؤسّسات الوسيطة أو مؤسّسات المجتمع المدني، لكنَّ تعميم النِّظام والمؤشّرات التي يمكن أن تقيس كلَّ قطاع من هذه القطاعات يعني الوصول إلى قدرة على المراقبة، وكذلك تطوير مؤشّراتٍ للقطاعات التي يصعب قياس أدائها هو الذي سيحسِّن الأداء؛ ويعني في المحصِّلة قراراتٍ رشيدةً صحيحةً تصل بالمجتمع إلى التّنمية والاستقرار.

كُل سياسةٍ من هذه السِّياسات لها آلياتٌ كثيرةٌ تذكرها أدبيَّات الحوكمة يمكن تطبيقها، لكن لا ينبغي أن ينحصر مفهوم الحوكمة والحكم الرَّشيد بمجرد آليات، بل إن هذه الآليَّات التي عادةً ما يقتصر فيهم الحوكمة من خلالها ما هي إلا محاولة لفهم الأزمات وَالتَّعامل معها بطريقة أكثر عمقًا، أزماتٌ تتعلَّق بالبنية الفكريَّة والقانونيَّة للدّولة الحديثة، وكذلك لوظائفهم والدِّينامية الَّتي يُصنع القرار فيها، وهذه الأخيرة هي الحوكمة؛ لذا فإنَّنا عند التَّعامل مع أيِّ آليَّةٍ لصناعةِ أيِّ قرارٍ عَليك أن تسألَ :هل هذه الآليَّة تنسجم مع البناء المؤسَّسي ووظيفة المؤسَّسة وثقافة المجتمع وأعرافه٢٣. (كما سيأتي)

	الهيراركي	السوق	الشبكة
الحوكمة	السلطة	الثمن	الثقة
العلاقة الأساسية بين الأعضاء	التوطيف	التعاقد وحقوق الملكية	تبادل المنفعة
درجة الاستقلالية بين الاعضاء	تابع	الاستقلالية	المشاركة
طرق حل النزاعات بين الاعضاء	قواعد واجراءات	التفاوض	الحوار
الثقافة	الانصياع والطاعة	التنافس	التعاون

هذا القدر قد يؤكِّد معنى الحوكمة، وعلاقته بالمؤسّسات القائمة، وتشابك صناعة القرار في مؤسّسات الدّولة والمؤسّسات الدّولية بما يحقِّق الأهداف التَّنمويَّة للمجتمعات الإنسانيَّة، ولتأكيد السّياق التَّاريخي الَّذي يبيِّن ثوريَّة هذا المفهوم، سنتحدَّث عن الأزمة التي طالت نموذج الحكومة والسُّلطة ودعت لانتشار مفهوم الحوكمة .

نماذج تطبيقية للحوكمة

الطب المبني على الدليل

منذ الستينات وهناك حديث عن دمقرطة الطب فإن القرار في العملية الطبية تركز بشكل كبير في يد الطبيب، فهو الذي يتخذ القرار المباشر مع المريض، فإن قرر عدم اسعاف مريض لليأس من حياته كما في الحالات الميؤوس منها، أو قرار إجراء عملية جراحية لمريض بمرض خطير هو قرار طبي و اقتصادي و اجتماعي و سياسي. هذا القرار لايمكن اتخاذه بالتصويت عبر البرلمان فحتى القوانين التي يصدرها البرلمان لتنظيم ذلك لايمكنها أن تدرك مايدركه الطبيب في قراره و إذا فهمنا أن شبكة تربط العلاقات الاجتماعية عرفنا حجم تأثير ذلك القرار على اقتصاد البلاد ومؤشرات الوفاة و التنمية و الجودة .

لذلك ظهر مايعرف بالطب المبني على الدليل و هو نموذج جيد لمفهوم صناعة القرار عبر مفهوم الشبكات التي تعززت بالتقنية و وسائل الاتصال المختلفة . لذا كانت المعرفة التي دلت عليها بعض الدراسات هو أن معظم الأخطاء التي تحدث في المؤسسات تنبع من طبيعة النظام (٨٠٪) أما الباقي فهي أخطاء بشرية فمهما كانت عظمة وخيرة الطبيب فإنه لن يدرك حجم التناسج القرارات الصغيرة التي قد تكون سبباً لظواهر أكبر.

في الطب المبني على دليل يوضع للمعلومات المرتبطة بالدراسات في سلم أشبه بعلم الحديث فهناك حقائق مجمع عليها بدراسة حالات و تتبعها و كذلك عن طريق أراء الخبراء و هناك أشياء عرفت براسات فيها بعض الانحياز و هناك أراء لبعض الخبراء .

١. الخطوة الأولى هي تحديد السؤال الذي يشغل المؤسسات الصحية (لنقل دواء جديد لعلاج مرض ما).
٢. يرسل هذا السؤال لمجموعة خبراء في العالم.
٣. يبحث عن الدراسات التي أجريت بشكل عشوائي على حالات بعينها.
٤. يجمع كل الدراسات التي أجريت على الحيوانات في المخبر.
٥. تجمع كل هذه المعلومات وتنظم وفق سلم يضع الأولوية لدراسات الميدانية التي

قد تأخذ سنوات.

٦. و كذلك أراء الخبراء و التجارب المعملية إن وجدت . يجري كل هذا في إطار عالمي وعبر شبكات الانترنت وتشرف عليه جمعيات طبية غير حكومية .

٧. يوضع كل ذلك في منظومة إليكترونية لتحديد نسبة الآراء واتجاه الدراسات.

٨. ترسل النتائج وتقسم على شكل حروف (a,b,c...) فإذا قيل A فإنه دليل قاطع جاء من دراسات موافقة خبراء و يقل الدليل بالتدريج حسب تعاضد الأدلة.

٩. تنشر هذه الأدلة على صورة توجيهات عامة تنشر من جمعيات متخصصة ثم تتحول إلى طرق علاجية تناسب ظروف و إمكانيات و قوانين وإجراءات كل بلد و بعد اقرارها تصبح دستوراً لايجوز لأذكى الأطباء مخالفتها)).

http://ebm.bmj.com/

في هذا النموذج نجد أن القرار صار علمياً و عالمياً و أكثر ديمقراطية و أكثر مشاركة بين الحكومات و الجمعيات ومراكز الدراسات و الخبرات و المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية لأن هذه القرارات سيخضع لها الجميع خاصة و أنها منشورة (و تعرض في وسائل الإعلام ويتعلمها المجتمع و توضح له بلإن كل مستشفى تباهي بأنها تخضع لمعايير محددة) في جو من الشفافية والثقة لمعايير تضمن رشد القرار وبعده عن الجهل و الفساد والسلطوية.

مواطنون يقدرون ميزانية الحكومة

الحكومات لاتستطيع فعل كل شيء، و قراراتها قد تكون نابعة من حسابات سياسية أو حتى انتخابية لذا كان النقد موجه للديموقراطية النيابية في كون الحكومات تعنى بالإجراءات و تواجد المؤسسات بينما تهمل الآليات التي تضمن رشد القرار و تأثيره البعيدعلى تنمية البلد . و بوجد

إمكانية للمشاركة بتوفير تقنيات هائلة لذلك ، يمكن معرفة آراء الملايين وتصنيفها و معرفة توجهاتها ، يمكن معرفة أدق التفاصيل و الهوايات و الأغاني التي يحب أن يسمعها الناس و القائد الذي يرغبون في الاستماع لكلماته ... كل ذلك ممكن . هذا ربما جعل السكان في ولاية كبيرالا في الهند يفكرون في المشاركة في دعم الميزانية مع حكومة الولاية . هذا سيضمن المشاركة و المسؤولية و ينشر الثقة و المحاسبة ويفرض الشفافية وضمن تطبيق القانون أي ستتحول مهمة وضع الميزانية من وظيفة إلى شبكة من الإجراءات و التعاملات التي تضمن استثمار رأس المال الاجتماعي و يعزز قوة المجتمع.

وفرت الحملة التي أقيمت لدعم حكومة الولاية ما نسبته ٣٥-٤٠% من مصروفات الولاية التنموية . حكومة الولاية صارت ملزمة بإعداد و تطبيق خطة تنموية تلتزم فيها بلقاءات دورية مع المواطنين لمتابعة هذه الخطط و كذلك تعديلها و المحاسبة على كل شي في جو من الشفافية ، و هذا مايمكن ملاحظته في التجربة التركية في نظام البلديات و تأسيس شركات تعاقدية معها لتنظيم الحدائق و المواصلات و كافة المرافق العامة بدلاً من العقود التي تجريها الحكومات مع نفسها أو زبائنها وترهق كاهل الميزانيات دون مراقبة أو مسائل .

الوقف الإسلامي

الوقف نموذج رائع لفهم الحكم الرشيد فهناك أحكام وقواعد تنظم ترخيص الأموال لأهداف الاجتماعية لايمكننا أن تخضع لأي قوانين التحقق أهداف الوقف (إلا في الدول التي حاولت اختطاف هذا النظام) في ماليزيا و في ولاية رئيس الوزراء مهاتير محمد في تسعينيات القرن العشرين في ولاية جهور كانت إحدى التجارب التي استفادت من الوقف في تشكيل شركات على غراما الشركات الكبرى في الولايات المتحدة لكنها ملك للمجتمع أي وقف على أهداف هذا المجتمع ، نجحت الفكرة و صارت شركات بمليارات الدولار وكلها تخضع لأحكام الوقف والشبكات المجتمع

جينالوجيا الحوكمة :

لكلِّ نموذجٍ جديدٍ دواعٍ وأزماتٌ هي التي أجبرت الفكر أن ينتقل لمستويات أخرى من البحث والدّراسة، يفتّش فيها عن الجديد ويبحث عن جواب أكثر جدوى للأزمات التي يواجهه؛ لذا فإنَّ ما يؤكِّد ثوريَّة نموذج الحوكمة هو الأزمات الحقيقية التي ارتبط بها وجود هذا المفهوم سواء في تقارير صندوق النّقد الدّولي التي دعت لهذا المفهوم أو لثورة الاتصالات التي أكَّدت مفهوم الشّبكة أو لفشل كثيرٍ من الدُّول النَّامية والذي أظهر خطورة فشل الدّولة على النِّظام العالمي، مستوى الثِّقة في حكومات كثيرٍ من دول العالم يشهد تدنيًا خصوصًا فيما يتعلَّق بالفساد الذي لم تخلُ منه دولةٌ في أنحاد المعمورة، كما أنَّ ظاهرة العولمة وقضايا البيئة والإرهاب كلُّ ذلك دعا للتَّفكير في نموذج الحكم وتوازن السُّلطات والتَّمثيل البرلماني .

الحوكمة ليست مجرَّد مفهومٍ لإصلاح المؤسّسات أو لإعادة تأهيل الدّولة والحكومات بل إنَّها نموذجٌ جديدٌ للحكومة له عمقٌ فلسفيٌّ وسياسيٌّ يرتبط بكثيرٍ من الأزمات الَّتي يعانيها العالم بقيادة المجتمع الدّولي والقوى العظمى.

نتعرَّض الآن بشيءٍ من التَّفصيل لهذه القضايا ومن خلالها سيتَّضح لنا أكثر معنى الحوكمة في سياق تطوُّر الفكرة تاريخيًّا، لذا فنحن لم نخرج عن سياق الإطار المعرفي؛ لأنَّ العرض التَّاريخي لتطوُّر الفكرة سيُبيِّنُ لنا أنَّ كثيرًا من المصطلحات الَّتي تستخدمها المنظَّماتِ الدّولية، وتنتشر في الأوساط الأكاديميَّة، وتردُّ إلينا وإلى جامعاتنا في العالم العربي والإسلامي، هي نتاج أزماتٍ ومحاولاتٍ فكريَّةٍ تطوَّرت عبر السنين حتى نضجت وصارت نموذجًا يصلح للتَّفسير، جاءت للفكر الإنساني من أجل فهمٍ أعمق ووضع الحلول لهذه الآزمات، وللتَّبسيط سنقسم هذه الدَّواعي أو الأزمات للآتي :

- أزمة الحكومات .
- أزمات الدّولة .
- التحول العظيم) الذي يشهده العالم (ويشمل:
- ثور المعلومات.

- العولمة.

- **الحوكمة والحكومة :**

عرفت كلُّ الحضارات والأديان الحوكمة أو الحكم الرَّشيد، فالعمل المهمُّ الذي ألفه المفكِّر والسِّياسي الماليزي شاندرا مظفر تحت عنوان الدِّين والحوكمة قد أعطى صورةً واضحةً عن الحوكمة في تسعة من الدَّيانات والمذاهب التي يعتقدها البشر .

والنُّقطة التي يجب الانتباه إليها هنا أنَّ الأديان كان له بُعدٌ عالميٌّ على الأقلِّ في التَّعامل مع البيئة واحترام الوجود من حولنا، كما أنَّ الأديان في الغالب لا تؤمن بالعصبيَّة والتَّعصب بل إنَّ تحريم السَّرقة والغشِّ والكذب والاهتمام بالتَّعليم والإنسان هي طابع جامع للأديان والمذاهب مهما اختلفت في عقائدها وأحكامها .

هناك قيمٌ جاءت بها الأديان؛ كالرَّحمة والثِّقة والحبِّ والعطاء ...كلُّها قيمٌ لا يمكن أن تستسيغها ذائقةُ النّظريّة السِّياسية التي جاءت مع عصر الأنوار؛ لذا فإنَّ الأديان قدَّمت صورةً عن طبيعة الحاكم وضرورة احترامه للإنسان والطبيعة.٢٤

(العِلْم الغربي ظلَّ وقتًا طويلًا لا يستخدم في علومه الكلمات التي تحمل أيَّة تضمينات قيميَّة، وضمن حركته ومسيرته العلميَّة التي ظلَّ يؤكِّد فيها على أنَّ العلم لابُدَّ أن يتشكَّل خارج نطاق دائرة القيم، سعيًا إلى مقولة" العلم الخالي من القيم"، وفي هذا المقام فإنَّنا ندهش من عودة كلمة وَصِفَة صالح Good مرة أخرى لتصف عملية الحكم (Governance)في امتدادها وهو أمر يشير إلى أنَّ كلمة" الخّير "و"الجيّد "قد عادت لتصف عمليات يعدُّها الغرب في صميم العِلْم في هذا المقام).٢٥

(ليس الأمر يتعلَّق بإثبات علاقة الدين بالحوكمة هو ما يجعلنا نهتمّ بالحكم الرَّشيد، في عالم اليوم صار للدين تأثيرًا كبيرًا على الحوكمة لم يكن متخيلًا قبل عقدين من الآن، هذا يعكس توجُّهًا عارمًا للاهتمام بالدِّين في المجال العام حتى في الدُّول العلمانيَّة في دستورها كالهند، الحكومات ستجبر لاستدعاء الجماعات الدينية لإصدار قوانين تخصُّ الشأن العام. (Chandra:٢٥)

لكننا ينبغى أن نحذر من طبيعة الاستدلال لإثبات هذا الأمر عبر التَّاريخ، لأنَّ المقصود بالحوكمة هو المصطلح الذي استعمل في اللغة الانجليزية منذ القرن الرابع عشر(Genealogy:٥٣) ، والذي جاء في سياق أو روبي يمكن تتبُّع مساره ليعلن عن أزمة حقيقية في الحكومات البرلمانية التي نشأت عبر النّظريّة الدُّستورية التي نشأت إبَّان الثورة الانجليزية والأمريكية والفرنسية، فهم هذا السّياق هو الذي يبيِّن أصول هذا المصطلح بعد ذلك يمكن الاستدلال وإعادة قراءة التُّراث وفق هذا النَّموذج .

في الفكر السِّياسي الغربي كانت قضيَّة الدّيمقراطيّة النيابيَّة – قيمها الأساسيَّة؛ كالعقلانيَّة والعدل والحريَّة – تعيش شيئًا من التَّناقض مع حريَّة السّوق التي تقتضي حريَّة اتِّخاذ القرار وأنَّ السّوق سيعملُ على الوصول للتَّوازن عبر آليَّة العرض والطَّلب؛ أي :إنَّ إمكانيَّة اتِّخاذ القرار لأفراد ومؤسّسات المجتمع قائمة، هذا الأمر ربما يرجع إلى) توماس بين(ومفهومه عن رأس المال الاجتماعي٢٦ .

هذا الأمر يتجلَّى إذا أعدنا النّظر في النّظريّة الدستوريَّة التي جاء في إطار تشكيل الحكومة النِّيابيَّة واستقلال الحكومات بالسُّلطة التَّنفيذيّة عبر البيروقراطيَّة وتأسيس الأجهزة التَّابعة للحكومات في النّظريّة الدستوريَّة كان الحفاظ على القيم الأساسيَّة للمجتمعات يقتضي وجود دستور ورقابة على الحاكم لتجنُّب شهوة السُّلطة وظلم السُّلطان والبعد عن العنف في الوصول لأنجع الحلول التي تواجه هذه المجتمعات .

يمكن تتبُّع ذلك .

بعد الحرب الأهلية في انجلترا إبان الثورة الإنجليزية، كان الصِّراع على أشدِّه بين البرلمان والملك حول صلاحيَّات الملك، لكن الاتِّفاق الذي وضعه النَّاس عام ١٦٤٨ أكَّد أن لا علاقة للبرلمان بمحاكمة النَّاس أو عقابهم، حتى الملك تغيَّر من الملك الوحيد الذي يملك حقَّ إصدار الأحكام ثمَّ التَّنفيذ إلى الملك الذي له تنفيذ الأحكام ليس إلَّا.

هذا يعني أنَّ وعي الإنجليز كان واضحًا في أنَّ البرلمان لا يملك حقًّا مستقلابُدَّيلًا عن الملك بل إنَّه جزء من السُّلطة وهي التَّشريع الذي لا يعارض مبادئ الثَّورة وحقوق النَّاس؛ لذا يكتب أحد المناضلين من أجل حقوق الانجليز رسالة إلى البرلمان مفادها) ..المجلس ليس له الحقُّ لا من قريب أو بعيد في الحاضر أو المستقبل بتنفيذ الأحكام بل له سلطة صناعة الأحكام ...(هنا نلحظ أن السُّلطة التَّشريعيَّة لم تنفصل بعد عن السُّلطة القضائيَّة . (Veil,١٩٩٨;٨:٤٣٤)

الخطوة التي خاضها المفكِّرون الإنجليز، وهي المناداة بعموم التَّشريع البرلماني وليس خصوصيَّته في القضايا الخاصَّة، تلك النُّقطة مفصليَّة أسَّست لسلطةٍ قضائيَّةٍ منفصلةٍ عن التَّشريع البرلماني العام، والحكم الخاصُّ للقضاء والملك الذي ينفِّذ هذه القضايا، وكتب شارلز داليسون قبل مونتسيسكيوعن الفصل بين السُّلطات لكن الصُّورة كانت مشوَّشة بين الخوف من سلطة البرلمان وسلطة الملك، لذا لم تكن هناك حدودٌ فاصلةٌ حقيقيَّةٌ بين الاثنين، ولا حتَّى تفريق واضحٌ عن السُّلطة القضائيَّة، الأساس الذي وضعه الإنجليز بصفةٍ عامَّةٍ لم يكن في الفصل بين السَّلطات بل في نظريَّة أخرى تسمَّى الحكومة المختلطة، وهي النّظريّة التي تؤكِّد ضرورة أن يكون تشريع البرلماني ملبيًّا لرغبات النَّاس، وتعدُّ هذه النّظريّة مع نظريَّة الفصل أساس للنَّظريَّة الدُّستوريَّة للحكومة وهي الأساس للنَّظرية السِّياسية المعاصرة.

الأعمال التي قدَّمها جون لوك كانت تؤكِّد الفصل بين السُّلطات، وقبل مونتسيكيوفتح لوك الباب لوظائف أُخرى أمام الحكومة كإعلان الحرب والسِّلم، وعقد التَّحالفات؛ أي :القضايا التي تخصُّ الشَّأن الخارجي، رغم أنَّ لوك كان في جُلِّ حديثه يؤكِّد أنَّ الوظيفة الأساسيَّة للدّولة هي التَّشريع، وأعطى السُّلطة العليا للتَّشريع أي البرلمان.

وبعد أن مرَّت الحرب الأهليَّة، جاءت الفترة التي نادى فيها الجميع بحماية بريطانيا، ووضعت دساتير ارتبطت بنظريَّة الفصل هذه التي اتَّضحت مع الدُّستور الذي وُصف بالسَّعيد سنة ١٧٠١ التي وُزِّعت فيه الصَّلاحيَّات بين البرلمان والتاج بطريقة تمزج بين الفصل والتَّوازن في الوظائف والصَّلاحيَّات للجسمين لكن الفصل بين السُّلطة القضائيَّة والتَّشريعيَّة لم يكن واضحًا بعد.

لقد كانت الحياة الفكريَّة تزخر إبَّان الثَّورة الإنجليزيَّة، وتعزَّزت قوَّة الفكر وقوَّة النَّاس، وأصبح البحث عن الحكومة التي تلبِّي رغبات النَّاس كما هي النّظريّة الإنجليزية، يتأكَّد ويَّتضح بتبنِّي فكرة الفصل بين السُّلطات، وبعد مجيء مونتسيكيوكان هناك سيطرة شبه كاملة لهذه النّظريّة التي استطاعت بريطانيا أن تضمنها في دستورها الذي حدَّ من سلطات شارلز الأوَّل وأسَّس لدولةٍ حديثةٍ تعزَّزت عبر الوقت خصوصًا بعد أن ترسَّخت فكرة الأغلبيَّة التي تستطيع تشكيل الحكومة، من خلال الحصول على أكثر الأصوات، الفكرة الَّتي هي نتاج بريطاني خالص.

لم يكن الفصل واضحًا في الأعمال السَّابقة، ولم تتحدَّد الوظائف بعد، لكن هناك اعتقاد بسيطرة البرلمان، ولم يكن هناك حديث عن توازن حقيقي يمثِّل السُّلطة ويمثِّل الانصياع للدُّستور الذي يلبِّي رغبات الشعب بالطريقة التي لا

تجعله يمارس حريته بطريقة سلبية، بل إنه وفق النّظريّة الدستورية تتلخص وظيفة الدّولة في المحصلة النهائية في الحفاظ على قيم المجتمع.

في بريطانيا إذن النّظريّة الدُّستوريَّة تحوي نظريَّة التَّوازن بين السُّلطات من خلال توزيع الأدوار بين السُّلطات الثَّلاث، وهناك نظريَّة الحكومة المختلطة؛ وهي التَّأثير المتبادل بين الأجسام المختلفة (check and blalnce) في العصر الحديث، وكلُّ ذلك من أجل الحفاظ على حريَّة النَّاس من الاستبداد والتَّسلُّط وفي الوقت نفسه حماية المجتمع من نفسه، والحفاظ على قيمه كما تنصُّ بوضوح النّظريّة الدُّستوريَّة.

زار كلٌّ من ڤولتير واللورد لوروي ومونتسيسكو –المفكرين والفلاسفة الفرنسيين –انجلترا في القرن الثامن عشر، وهناك التقوا) ببولينج بروكر (والذي نظّر كثيرًا للفصل بين السُّلطات، الأمر الذي كان له الأثر الكبير على مونتسيكيوفي كتابه روح القوانين؛ ذلك الكتاب العامر بالمعرفة الذي قضى صاحبه عشرين سنةً في إعداده؛ وهو الذي حلَّ كثيرًا من الإشكالات التي ظلَّت عالقةً في كتب المفكِّرين الانجليز ولاسيما جون لوك، وهذا الأمر جعل من نظريَّة الفصل بين السُّلطات أساسًا للتَّحليل في القرون اللاحقة(Veil,١٩٩٨;٨:٤٣٤)

يقول مونتيسيكيوفي نظريَّته'' :في كلِّ حكومةٍ ثلاث سلطات، التَّشريعية :التَّنفيذيّة باعتبارِ الأشياء التي تتعلَّق بقانون الدّولة، والتَّنفيذيّة باعتبار القانون المدني''، والإضافة الحقيقية هنا هي التَّمييز بين السُّلطة القضائيَّة والسُّلطة التَّنفيذيّة، كما أنَّه أكَّد ضرورة أن تنقسم أجهزة الحكومة بين هذه الوظائف، وألا تختلط هذه الوظائف بين الأشخاص ...ستكون النِّهاية لكلِّ شيء، عندما يكون الشخص نفسه هو الحاكم وهو القاضي، حينها يبدأ الظَّلم والاستبداد، عندما يتولَّى الجسم أو الشخص هذه السُّلطات الثَّلاث.

(في الغالب كان هناك سيطرة لهذا الفهم، لكن تطور الفكر البشري لم يقف عند هذا الحدِّ، فقد أصبحت كثيرٌ من الإشكالات تنشأ من الفهم النَّموذجي للفصل بين السُّلطات، ففي فرجينيا حاول بنجامين كونستانت من الآباء المؤسسين أن يؤكِّد الفصل الكامل في دستور فرجينيا، أو في انجلترا؛ فإن باجيهو ت أثار فهمًا مغايرًا للفصل بين السُّلطات، بل حاول تدميرها، حين وضعت فكرة البرلمان الحاكم؛ أي :الحكومة التي يضعها الحزب ذو الأغلبية في البرلمان ليصبح الحديث عن التوازن والهارموني بين البرلمان والحكومة بوصفها الطريقة الأكثر نجاعة من محاولة الفصل

دون توازن حقيقي عبر وجود أحزاب يمكنها أن تحكم كمجلس حاكم من البرلمان والحكومة مع مراعاة عدم انضمام الوزراء للبرلمان).(Veil,١٩٨٩،٨:٤٣٤)

لكن أزمات كثيرة شهدها العالم في بداية القرن العشرين؛ أهمها الحروب الكونية فما انتهت الأولى حتى ابتدأت الثانية وفي الأربعينات بدأ الحديث عن تدخل الدّولة في الاقتصاد وظهرت أفكار عمَّا يعرف بالحكومة الخاصَّة Private Goverment، واستمرَّ الجدل حولها ثلاثة عقود .

في البداية كان الحديث عن إدارة ذاتية للشَّركات والاتِّحادات ثمَّ أضيف لذلك الجامعات، تطوَّر الأمر بعد ذلك للحديث الأدارة الذّاتية لقطاعات المجتمع، هذا الأمر تعزَّز عبر توفُّر المعلومات، ومطالب الشَّفافيَّة وغياب الحدود بين القطاعين العام والخاص.(Donia:٧٠)

في الواقع كانت هذه الأزمة بداية لمدرسةٍ جديدةٍ هي المدرسة السّلوكية؛ التي رأت أنَّ الحوكمة يمكن أن تشمل كلَّ مجالات الحياة، وأنَّه حيث ما وُجد القانون وُجدت الحوكمة؛ كان ذلك على يد تشارلز ماريام، وهي المدرسة التي تجد أن فهم قوى المجتمع السِّياسية والاقتصاديَّة والنفسية مهمًا لفهم السِّياسية، وهي قضايا أساسيَّة قد تنقل الفكر نحو تجاوز كثير من القضايا الفلسفيَّة التي لا يمكن إخضاعها للتّجربة٢٧(٧٠;٢٠١٠,Donia).

العمل الأساسي الذي طرحته المدرسة السّلوكيَّة في النّظريّة السِّياسية كان لجابريل الموند، فقد كان يستبدل كلمة التَّشريع بالقواعد (Rule) كما أنَّه نظر للنِّظام السِّياسي كمؤسسة، فكما أنَّ لها بناء وظيفة فلها آليَّة أو عمليَّة يصنع القرار من خلالها، وقد توسّع مفكرو القرون السَّابقة كما رأينا في فهم البناء، لكنَّ النّظر للنِّظام السِّياسي كعملية (process) متكاملة أو كمؤسَّسة قلب الطاولة، فهناك مدخلات ومخرجات، وتحاول أن تحقِّق أهدافًا متعدِّدة، المؤسَّسة فيها قواعد وتشريعات قائمة، وعليها أن تحقِّق العدل كهدف من أهداف الحكومة، فتفسير القانون أو استخراجه قد يكون عملًا تشريعيًّا بعيدًا عن البرلمان) وهذا ما يحدث في الواقع(، وقد ينفِّذ الجهاز القضائي الأحكامَ؛ ففي كلِّ مؤسَّسة هناك قواعد عامة هي التي من خلالها تصرف التَّراخيص، وتؤخذ المخالفات، وتُحسب الضَّرائب ...هذا يؤكِّد الحديث عن النِّظام السِّياسي ككل؛ بما فيه المؤسّسات المدنيّة كعمليَّة متكاملة، وهذا ما جعله يعارض الوجهة القانونيَّة للسِّياسة حيث بين المدخلات والمخرجات لهذه الموسسة:

-المدخلات : التَّرابط المجتمعي، التَّوفيق بين المصالح، التَّواصل بين القوى السِّياسية.

-المخرجات :صناعة وتطبيق القواعد ثم تقنين القواعد٢٨.

النّظريّات التي حرصت على القانون ودولة القانون كانت تهتم بالبناء والوظيفة للنِّظام السِّياسي، لكنَّها أهملت الأداتية أو العلميات التي تنشأ داخل هذا النِّظام(veils١٩٩٨).

خلال فترة السِّتينات والسَّبعينات كان الحديث عن الحوكمة في إطار القطاع الخاص، وحوكمة الجامعات والشركات، وكان الجدل حول إخضاع تلك الجامعات لمبادئ الدّيمقراطيّة، لذا سنجد نموًّا لنظريَّة التّنظيم في هذه الفترة؛ وهي النّظريّات التي أكَّدت ضرورة تحقيق هذه المؤسّسات التَّعليمية ونحوها لأهدافها، في إطار يمنع تحوُّل هذه المؤسّسات إلى نوعٍ من البيروقراطية التي تعانيها الحكومات (Donia٢٠١٠;٧٥) .

والفكرة هنا أنَّ الحكومات وأجهزتها البيروقراطيَّة التي تفترض أنَّ مَن يعملون فيها ليس لديهم انحيازات مسبقة، قد رضوا بالسِّلم الوظيفي ويقومون بعملهم بعيدين عن هذه الانحيازات السِّياسية والاجتماعيَّة ثم تصبح مؤسّسات الدّولة بعيدةً عن التَّجاذبات السِّياسية، لكنَّ هذا التّصور الذي افترضه ماكس ويبر، لم يتحقَّق على أرض الواقع، بل كانت الشَّركات والمؤسّسات الخاصَّة أكثر نجاعة، فلمَ لا تُطبَّق قواعد السّوق على هذه المؤسّسات ؟ .

سنعود إلى بعض هذه النّظريّات المؤسَّسة فيما بعد، لكن يجب أن نؤكِّد في هذا السّياق كيفية دخول فكرة السّوق على مفهوم الهيراركي المؤسِّس لأجهزة الحكومة، مفهوم السّوق يقتضي الكفاءة الاقتصاديَّة في القرارات التي تتَّخذها المؤسَّسة، وهذا مهد لفكرة وجود نظامٍ داخل المجتمع يمكن من خلال السَّيطرة عليه ومراقبته صناعة قرارات في مجموعها تمثُّل هدف المؤسّسات المكوِّنة للدّولة.

الاتحاد الأوروبي كما سبق تأثَّر بمجموع هذه النّظريّات وكانت فكرة الورقة البيضاء التي تؤسِّس لمفهوم الشَّراكة والحوكمة بين دول الاتِّحاد الأوروبي والشَّركات العاملة في أوروبا، في جامعة هارفارد كان مشروع مدرسة جون كنيدي للحوكمة؛ المشروع بدأ عام ١٩٩٦ وكان من دواعي المشروع هو أنَّ الثِّقة في الحكومة يشهد تناقصًا وهذا ما جعل الرَّئيس بيل كلينتون في خطاب الاتِّحاد عام ١٩٩٦ يصرِّح(أن عصر الحكومات الكبيرة قد ولى)... (Karmack١٩٧٧:٢)وقد أطلق على هذا المشروع : لماذا لم يعد الناس يثقون في الحكومة ؟ .

هذه الرِّيبة في الحكومات ليست شأنًا خاصًّا بالولايات المتَّحدة، علَّقت مجلة الأيكومونيست التي تصدر في نهاية كل عام تحت عنوان العالم ٢٠١٦ على مؤشّر إديل مام Edelamn Trust Barometer للعام ٢٠١٥أنَّه لأوَّل مرَّة لمدَّة خمسة عشر عامًا صُنفت٥٠ ٪ من الحكومات المستطلعة على أنَّها لا تنال الثِّقة من المواطنين(المستطلعين).٢٩

وقد رصد استطلاع المؤشّر العربيّ الذي ينجزه المركز العربي للدراسات وأبحاث السِّياسات في نسخته الرَّابعة لعام ٢٠١٥ الذي نُفِّذ في ١٢ دولة عربية، تقييم الرّأي العامّ أداء الدّولة بصفةٍ عامّة على صعيد تطبيق القانون بالتّسأو ي بين المواطنين، ومدى تطبيق مبدأ الحصول على محاكمة عادلة، ومدى انتشار الفساد الماليّ والإداريّ، بوصفها معايّير لنجاح الدّولة في القيام بمهمّاتها؛ حيث اتّضح أنّ الرّأي العامّ العربيّ في مُجمله (٨٠٪) يعتقد أنّ الفساد الماليّ والإداريّ منتشرٌ في البلدان المستطلعة آراؤها) موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والسّودان، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والعراق، والسعوديّة، والكويت(، كما دلّت النَّتائج على أنّ الرّأيّ العامّ منقسمٌ بخصوص جدّية حكومات بلدان المستجيبين في محاربة الفساد، إذ اعتقد ٥٤٪ منهم أنّ الحكومات في بلدانهم جادّة في محاربة الفساد الماليّ والإداريّ) جادّة جدًّا، أو جادّة إلى حدٍ ما(، مقابل ٤٥٪ من الذين اعتقدوا أنّ حكوماتهم غير جادّة في محاربة الفساد الماليّ والإداريّ .ويبدوأنّ آراء مستجيبي الكويت والسّعوديّة ومصر وموريتانيا والأردن والمغرب تميل إلى الاعتقاد بأنّ حكوماتهم جادّة في محاربة الفساد، وبنسبٍ تفوق المعدّل العامّ، في مقابل أكثريّة مستجيبي لبنان والعراق والسّودان الذين يعتقدون أنّ حكوماتِهم غير جادّة في محاربة الفساد، في حين انقسم الرّأي العامّ الفلسطيني والتونسي والجزائري تجاه جدّية حكوماتِهم في محاربة الفساد.٣٠

بالطَّبع لابُدَّ من الحذر عند التَّعامل مع نتائج الاستطلاعات في العالم العربي؛ لأنَّ المعلومات التي توفَّر للمواطن (المستطلع) لا تمكِّنه من إبداء رأيٍ واضحٍ يعبِّر عن الواقع، لكنَّ النّقد الذي وُجِّه لكثيرٍ الحكومات؛ قد طال حتى مفهوم التَّمثيل والسُّلطات الثَّلاث؛ لأنَّ الحكومات التي تمثِّل البرلمان لا تملك القدرةَ التَّمثيليَّة المفترضة بل تتصرَّف في كثيرٍ منَ الأحيانٍ عبر أجهزتها الإداريَّة لتحقِّق مصالح مختلفة، قد لا تمُتَّ بصلة للبرلمان الذي تمثله ولم تفلح كل أدوات المشافهة والمساءلة البرلمانية في الحدِّ من تغوُّل أجهزة الدّولة، في حين كانت الشَّركات الكبرى والمؤسّسات المدنيَّة تُظهر نجاحات، وتكسب ثقةً فاقت تلك الحكومات، وأرجع ذلك إلى أنَّ تلك القطاعات تخضع لحساباتِ

السّوق؛ وهي جزءٌ من شبكاتٍ أكبر داخل المجتمع، وهكذا تشكَّل مفهوم الحكم الرَّشيد في عناصر ثلاثة؛ هي المؤسَّسة والسّوق والشّبكة وفي المحصلة كان تأثير ذلك على أداء الدّولة وقدرتها على إدارة اقتصاد البلد الذي تحكمه وتنميته .

دولة القانون والدّولة الإداريَّة

لحلِّ إشكاليَّة فاعليَّة أجهزة الدّولة كَثُرَ الحديث عن لامركزيَّة أجهزة الدّولة أو الحكومة، في العام ١٩٨٠ لم يكن ثمة فرقٌ كبيرٌ في استعمال مصطلح الدّولة أو الحكومة، وكان الجدل حول لامركزيَّة الدّولة أو الحكومة من خلال النِّظام الفيدرالي أو الحكم المحلي٣١.

في الثمَّانينات تزايدت معدَّلات التَّجارة العالميَّة، وانطلقت ثورةٌ في الاتَّصال والتَّواصل، وبدأ انتشار التِّقنية الرَّقمية بشكل واسع، وظهر إمكانيَّة التَّفاعل عبر الأنظمة والمؤسّسات، واتَّجهت السِّياسة الدّولية بعيدًا) قليلًا (عن الجيواستراتيجيا، وظهرت أهمية الشَّركات والمؤسّسات خارج إطار الحكومات، وهذا ما جعل التَّفكير في أجهزة الدّولة بعيدًا عن الحكومة؛ فإنَّ كثيرًا من القرارات المهمَّة المؤثِّرة تؤخذ في نطاق مؤسّسات أخرى صارت أكثر تعقيدًا؛ كالشَّركات والمنظَّمات غير الحكوميَّة ومؤسّسات إعلامية وجامعات ومراكز دراسات ٣٢. منذ الكساد الكبير والجدل متواصل حول دور الدّولة والمدى الذي يجب أن تتدخَّل فيه في السّوق والقطاع الخاص، ففي حين كان فريقٌ يرى ضرورة هذا التَّدخل بالقدر الذي يضمن الطَّلب الفعَّال، ثمَّ يصبح بالإمكان تجنُّب الكساد؛ فإنَّ فريدريك هايك كان يرى أنَّ ذلك بداية للعبودية وللدكتاتورية .

هذا الجدل الذي انتشر في بلادنا العربيَّة والإسلاميّة، يمكن فهمه الآن على أنَّه جدلٌ حول وظائف الدّولة وقدرتها، فليس هناك حكومة منفصلة عن مؤسّسات المجتمع ومجموع الشَّركات التي صارت أكثر تعقيدًا، وتغيّر التَّفكير لفهم مجموع المؤسّسات المكوِّنة لهذه الدّولة؛ بما في ذلك الحكومة التي وجب أن تخضع لمعايير تحدُّ من الفساد والبيروقراطية التي جعلتها عائقًا أمام التَّفكير بعقلانيَّة ضمن حسابات السّوق والرِّبح والخسارة .

الدّولة بأجهزتها المختلفة التي تشمل حتى الشَّركات والمؤسّسات المجتمعيَّة الأخرى؛ يمكنها أن تصنع قراراتٍ أكثر نجاعة، وأقرب للتَّنمية، وأكثر اتِّساقًا بالاستقرار الدّولي؛ بدأ هذا الأمر يتأكَّد بعد سقوط الاتِّحاد السُّوفياتي،

فليس الأمر يتعلَّق بنجاح أيديولوجيا على أخرى بقدر ما هو فشل في المؤسّسات الحاكمة وقدرتها على المشاركة وصناعة القرار الرَّشيد مع باقي مؤسّسات المجتمع والمؤسّسات الدّولية.

النّظريّات السَّائدة في تفسير بناء الدّولة الغربيَّة وبعض الأعمال العربيَّة استهانت كثيرًا بقضايا أساسيَّة تتعلَّق ببناء الجهاز الأداريَّ والسّوق وتداول المعلومات والفساد ومستوى التَّعليم والشَّبكات الاجتماعيَّة وعلاقتها بصناعة القرار؛ لذا فإنَّ الحديث عن الكتلة التَّاريخيَّة وهيمنة الدّولة وسلطة الاقناع والحديث عن الإتاج وطبيعته والصِّراع الطَّبقي والأيديولوجيا بمعناها الواسع، لم تتمكَّن من فهم الفوارق الأساسيَّة بين الدّولة النَّاميَّة وغيرها، هذه الأعمال يمكن عدها نمطًا من التَّفكير عبر الاستراتجيَّة؛ من خلال فهم تطوُّرات المجتمع والاقتصاد وانشقاق الدّولة من ذلك الحراك؛ لذا يعتبرون الدّولة في الشّرق الأوسط) امريكا اللاتنية وافريقيا (هي انعاكسٌ لتدخُّلاتٍ استعماريَّة مكَّنت الأجهزة البيروقراطية من الاستمرار والسَّيطرة دون الحديث عن التّنمية (بدون مفهوم السّوق والشّبكة).

لن تجد في هذه النّظريّات حديثًا ظاهرًا عن الحكم الرَّشيد والمساءلة والمراقبة والمسؤوليَّة الاجتماعيَّة والشفافيَّة؛ أي :إنَّ التَّركيز على محاولة بناء المجتمع وتطوُّره عبر التَّفكير الماركسي والجدل بين العُنف والثَّورة والتَّغيير السِّلمي ... كلُّ ذلك السّياق يحتاج مراجعةً ونقدًا، فالدّولة ليست أداة للسَّيطرة وفرض الأفكار والأيديولوجيات.٣٣

في الدُّول النَّامية كانت الصِّراعات بدايةً لفهم تأثير فشل مؤسّسات الدّولة على النِّظام العالمي، فالموجات الدّيمقراطيّة في أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا لم تُفلح في إنهاء تلك الصِّراعات، وإنَّ محاولة ممارسة الدّيمقراطيّة عبر صندوق الانتخابات في ظلِّ غيابٍ كاملٍ لمؤسّسات الدّولة هي نوعٌ من العبث، سرعان ما يستخدم الحكَّام تلك الشرعيَّة التي يعطيها الصُّندوق لاستخدام أجهزة الحكومة من أجل توفير الأموال التي تمكِّنه من التَّحكم بأجهزة الدّولة.

الحاكم وهو يمارس السُّلطة ويسعى إليها، والصِّراعات التي قد تنشأ جرَّاء تلك الممارسة قد تؤدِّي إلى كوارث عالميَّة يدفع ثمنها سُكَّان المعمورة، فالنِّظام الصِّحي المتهالك في افريقيا كان سببًا في انتشار مرض الأيدز، النِّظام التَّعليمي المتخلِّف في افريقيا جعل الهجرة مشكلةً عالميَّة تؤثِّر في اقتصادات دول الشَّمال كما تُسمَّى؛ ما دمنا نعيش معًا لا يمكن لأحدنا أن يبيت شبعانًا وجاره يعاني صنوف العذاب .

هذه الظُّروف أظهرت مصطلحًا مُهِمًا سُمِّي ببناء الأوطان بناء الدّولة، فالإشكاليَّة التي تُعاني منها الدُّول النَّامية في عالمنا العربي هي التَّقليد الأعمى، فإنها تستنسخ الأجراءات والوسائل الحكوميَّة في دول الغرب دون وجود لمخرجات عمليَّة وتربويَّة وصحيَّة تُماثل الدُّول المتقدِّمة .٣٤

الإشكاليَّة الأساسيَّة في عالمنا العربيِّ هي تكوين مؤسّسات الدّولة، وهذا لن يتحقَّق بوجود حكوماتٍ أو برلماناتٍ؛ بل بسياقٍ تاريخيٍّ يؤسِّس لهذه الدّولة وأجهزتها، وإنَّ استمرار السُّلطات القائمة على تهميش المعايير الأساسيَّة التي تحافظ على عمل المؤسّسات بمعزل عن الانحيازات والصِّراعات السِّياسية لن يتحقَّق بوجود إجراءاتٍ إداريَّةٍ؛ بل عبر وجود نُظُمٍ تُحدِّد قدرات هذه الدُّول وعلاقتها بالمجتمع ومعدلات الثقة بين الاثنين .

يختصر لنا هنتجتون في كتابه النِّظام السِّياسي في المراحل الانتقاليَّة الذي كتب عام ١٩٦٠ هذه الأنظمة في كلمات معبرة (وقد تميَّزت الدُّول بعد الحرب العالميَّة الثَّانية من خلال زيادة الصِّراع الطَّبقي العرقي، وأعمال الشغب والعنف المتكَّرر من الجماهير، والانقلابات العسكريَّة، وهيمنة شخصيَّات قياديَّة غير مستقرة غالبًا، ما تتبعهم كوارث اقتصاديَّة واجتماعيَّة، والفساد على نطاق واسعٍ وصارخ بين مجلس الوزراء وموظفي الخدمة المدنية، والتَّعدي التَّعسفي على حقوق المواطنين، ومعايير انخفاض كفاءة البيروقراطية والأداء، والاغتراب وتفشِّي الجماعات السِّياسية الحضرية، وفقدان السُّلطة عن طريق الهيئات التشريعيَّة والمحاكم، وانقسام، وأحيانًا تفكّك كامل في الأحزاب السِّياسية ذات القاعدَّة عريضة).٣٥

تتعدَّد وظائف الدّولة ويمكن وضعها في ثلاث قضايا، هي وجود إجراءات إداريَّة وسعة وظائف الحكومة – اختراق الحكومة للمجتمع – التي تتعدَّد من الحمايَّة للصِّحَّة وجبي الضَّرائب وتوزيع الخدمات من خلالها، أو من خلال مخرجات الحكوم؛ أي: إنَّ قدرة الدّولة الإداريَّة من خلال موظَّفيها الذين توظَّفوا فيها بناءً على كفاءاتهم ووَفق مخرجات مؤسّسات تعليميَّة ناجعة ودرجة المؤسّساتية داخل الدّولة لتصل لمرحلة الأداء المؤسسي غير المرتبط بالأفراد (automation)، ووجود مستشارين وخبرات تشكَّلت عبر السِّنين، وكذلك وجود مساحة واسعة من الخدمات التي تقدِّمها الحكومة للمجتمع، والتي ينشرها البنك الدّولي في مؤشّر الحوكمة التي تتدرَّج من توفير الطُّرق والمياه وخدمات الصِّحة والتَّعليم والمطارات والموانئ وتنظيم الضَّرائب وشبكات المعلومات، وغير ذلك من الوظائف التي حدَّدت وظيفة الدّولة وأهميتها٣٦.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر صار واضحًا أنَّ إشكاليَّة الدّولة قد تسببت في ضرر كبير على المجتمع الدّولي وأن التأثير طويل المدى لدعم النظم المستبدَّة أو الدُّول التي لاتملك القدرة على إدارة مجتمعاتها وتنمية مقدَّراتها أكبر من المصالح السِّياسية التي قد تتحقق من دعم نظم لا تملك القدرة على الحكم الرَّشيد، بدأت المنظمات الدّولية تبحث عن سبل الحكم الرَّشيد، وظهرت قراءات جديدة لما حدث في تاريخ كثيرٍ من الدُّول التي شهدت صراعات واحترابًا داخليًا .

البنك الدّولي (١٩٩٧) حدَّد أهم الوظائف التي يجب أن تقوم بها الدّولة، هذه المهام (انظر الجدول ٢) تتدرَّج بين تلك التي لا يمكن تصور الدّولة بدونها، إلى المهام التي تحتاج إلى قدرات (Capacity) حتى تؤديها .إذا وضعنا هذه المهام وتدرجت حسب أهميتها ووضعت في خط بيان(سيني) فإنه يمكن تصنيف الدُّول حسب قدرتها على أداء تلك المهام كما يمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي حيث تصنف الدول ومهامها و قدراتها. (Fukuyam,٢٠١١;٣:٤٠-٤٤)

ينبغى أن ننتبه أن هذا التحول لمفهوم الدّولة من دولة القانون إلى دولة الإدارة، مفهوم دولة القانون الذي نظر إليه علماء السياسة وفقهاء القانون الدستوري أخذ يخبو بريقه (أو على الأقل لم يعد كافيا) نحومفهوم جديد، هو مفهوم"الحكم الرَّشيد".

(الجدول٢)

	Addressing market failure				Improving equity
Minimal functions	Providing pure public goods				Protecting the poor
	Defense				Antipoverty programs
	Law and order				Disaster relief
	Property rights				
	Macroeconomic management				
	Public health				
Intermediate functions	Addressing externalities:	Regulating monopoly:	Overcoming imperfect information:		Providing social insurance:
	education	utility regulation	insurance		redistributive pensions
	environmental protection	anti-trust	financial regulation		family allowances
			consumer protection		unemployment insurance
Activist functions	Coordinating private activity:				Redistribution:
	fostering markets				asset redistribution
	cluster initiatives				

مؤشّر الحوكمة الذي يصدر سنويًا منذ العام ٢٠٠٠ يحوي ستة عناصر:

١. إبداء الرأي.

٢. المساءلة.

٣. الاستقرار السِّياسي.

٤. عدم اللجوء للعنف.

٥. الجودة التّنظيمية.

٦. سيادة القانون

٧. السيطرة على الفساد

وعلينا أن نلاحظ في هذا المؤشّر أنه مرتبطٌ بثلاث قضايا هي(الاستقرار) الجود وسيادة القانون والسيطرة على الفساد (والتّنمية) الجودة التّنظيمية (والمشاركة) ابداء الرأي والمساءلة، هناك عدَّة مؤشّرات آخرى لقياس الحوكمة، باختلاف فهمنا للحوكمة والنموذج الذي يمكن أن يصل لهدف تحقيق الأهداف الاجتماعية عبر القرارات المشتركة بين النظم والموسسات المجتمعيَّة، لكن الفكرة الأساسيَّة في هذا السّياق تبين أن الدّولة لها وظائف وقدرات لتحقيق أهداف محدَّدة، وأن فاعلية هذه الدّولة ترتبط أساسًا بالتوازن بين مهام الدّولة وقدراتها (الدّولة هنا تعني كافة المؤسّسات) ويمكن وضع ذلك في مصفوفةٍ فنجد دولًا لها مهام واسعة، ولا تملك القدرة الكافية على أداء تلك المهام، ودول أخرى ينحصر دور الدّولة في مهام محدودة بينما تملك قدرات كافية على أداء تلك المهام .

هذه المصفوفة تبين الإشكاليَّة الحقيقية في الدُّول العربيَّة والإسلاميّة، فإن الدُّول النِّفطيَّة التي تعتمد على ريع النفط لها مجال واسع من المهام التي همَّشت دور المجتمع واستخدمت هذه المهام في تثبيت شرعية النظم القائمة، بينما نجد قدرات تلك الدُّول من حيث الموارد البشريَّة والكفاءة الإداريَّة لايتناسب مع حجم المهام الملقاة على عاتق تلك الدُّول، هي ترفض المشاركة السّياسية حفاظًا على السُّلطة والعلاقات الزبائنيَّة التي يصنعها الحاكم للبقاء قي السُّلطة (الحفاظ على الشرعية) وهذا يفسر أن الهزات السّياسية والثورية التي شهدتها المنطقة العربيَّة أطاحت بالدّولة ومن هنا نشأ العنف السّياسي والاحتراب الداخلي .

من القضايا الأساسيَّة في فهم الاحتراب الداخلي (الحروب الأهلية) هو أنها تنشأ في سياق فشل الدّولة وضعف أجهزتها.٣٩ كما أن العنف والأرهاب ينتشر في سياق ضعف المؤسّسات والأجهزة الحكوميَّة مما يوفر سرديَّة تمكن من جذب الموارد البشريَّة للحركات المتطرفة، كل هذا جعل بناء الدّولة أو الوطن جزء من الاستراتيجية لما يعرف بمكافحة الإرهاب.٤٠

أحداث كاحتلال العراق وافغانستان وما تبع ذلك من زلزال هز منطقة الشّرق الأو سط، والثورات التي اجتاحت المنطقة والتفاوت التي أظهرته الأحداث بين دول العالم خاصَّة في مجالات الحكم الرَّشيد والاستقرار السّياسي، وما أظهره مؤشّر الدّولة الفاشلة من فشل في الدُّول العربيَّة، وتأخر الدُّول العربيَّة في مؤشّر الحكم الرَّشيد، كل ذلك أكد أن المدخل المؤسَّسي لفهم التَّاريخ وحركة الأحداث أقدر على تفسير التفاوت الشديد في دول العالم من حيث الدخل ومؤشّرات التّنمية.

هذا التفاوت لا يمكن تفسيره بمجرد وجود استقرار سياسي أو حكومة منتخبة أو حتى وجود قوانين تحمي الإنسان وتحفظ كرامته، بل إن سياقًا تاريخيًا أو سع يؤكِّد تجذر النِّظام السِّياسي وقدرات الدّولة وأجهزتها، وصناعة القرار فيها هو الذي يؤكِّد هذا الاختلاف بين دول العالم في المؤشّرات المختلفة، العنصر الأساسي في تحديد ذلك هو الحكم الرَّشيد بالمعنى الواسع الذي يفرق بين الدّولة والحكومة ويجعل من الشّبكة الممتدة داخل المجتمع والتي يحدث عندها التوازن بين قدرات الدّولة ومهامها حين يكون المجتمع والقطاع الخاص والمعلومات المتدفِّقة والقوانين المنظِّمة لسلوك المؤسّسات المختلفة وجودة هذه المؤسّسات، هو ما يمكن أن يشكِّل نموذجًا جديدًا لفهم التَّاريخ وسقوط الأمم ونهوضها٤١ .

- العمل الأساسي الذي وضع البعد المؤسسي (الحوكمة) في سياقٍ تاريخيٍّ هو ما كتبه دارون اجيم أو جلووجيمس روبنسون تحت : لماذا تسقطت الأمم؟ قد تساءل الكتاب في بدايته سؤالًا بسيطًا لماذا دخل المواطن في الولايات المتَّحدة الأمريكية أكبر منه في مصر ؟ ...هذا السؤال الذي سأله شكيب أرسلان بداية القرن لماذا تخلَّف المسلمون وتقدَّم غيرهم ؟، تُقدِّم الدّراسة الرَّائدة الإجابة في طبيعة مؤسّسات الدّولة:

(لا تقتصر المؤسَّسة السِّياسية على نصِّ الدُّستور المكتوب، أو ما إذا كان المجتمع ديمقراطيًا، إنَّها تشمل السُّلطة وقدرة الدّولة على تنظيم وإدارة المجتمع، من المهم كذلك أن ندرك كيف توزع السُّلطة داخل المجتمع، وما إذا كان بإمكان المجتمع أن يعمل في شكل تجمُّعات تسعى لتحقيق أهدافها).٤٢

التَّحالفات الحاكمة والتي تعمل على ضمان مصالحها عبر إنشاء مؤسّسات لا تخضع للحوكمة، هو ما يفسِّر هذا التَّفاوت في التّنمية الذي تشهده كثيرٌ من مناطق العالم، خاصَّة تلك التي انقسمت جرَّاء الاستعمار وسياساته الخاطئة، ولعل المثال الذي ابتدأ به الدّراسة بين المكسيك والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وكان واضحًا في بيان كيف لعب الاستعمار الإسباني دورٌ أساسيٌّ في التَّحالف مع طبقةٍ حاكمة من ملوك الأزتيك والمايا، وشكَّلت مؤسّسات لاستخراج الذهب ساهمت في تأسيس هذه التَّحالفات التي استمرَّت عبر الانقلابات والثورات التي شهدتها البلد.

ورغم محاولات الانجليز لفعل ذلك مع الولايات الأمريكية إلا أن قلَّة وجود الذهب وعدد السكان والمقاومة التي لقيها المستعمر كانت سببًا في انتشار كثيرٍ من المشاريع والشَّركات والبنوك التي سهَّلت تكوين رأس مالٍ اجتماعيٍّ أسَّس لمجتمع أكثر محاسبة وانتاجية. (كما سيأتي)

• العمل الآخر الذي يمكن أن يذكر وهو الذي أعطى للبعد المؤسَّسي والحكم الرَّشيد قدرة تفسيريَّة لفهم التَّفاوت في التّنمية والنِّظام السِّياسي الفعَّال هو ما كتبه فرانسيس فوكويام ٣٤حول بناء النِّظام السِّياسي وتحلله، وفي هذا الكتاب ظهر جليًا التغير الكبير الذي طرأ على فكر فوكوياما فليس هناك مجال للاحتفاء بالدّيمقراطيّة على حساب مؤسّسات الدّولة التي يمكن بناؤها والعمل من أجل إيجادها، فقد ظهرت القدرة التفسيرية العالية للمؤسّسات السِّياسية التي كتب عنها هنتجتون في السيتينات كما أن الدّراسة السَّابقة لماذا تسقط الأمم ؟ كانت المؤثِّرات التي دفعت أوباما لتتبع مسار تشكيل النِّظام السِّياسي والنّظريّات والتَّجارب التي تبرز البعد المؤسَّسي الذي يمكن أن يفسِّر تقدُّم بعض الدُّول على الأخرى، وبذا يتراجع العامل الجغرافي والثقافي أو أنه يوضع في إطار نموذج واحد هو الحوكمة .(كما سيأتي)

• بالنِّسبة لتكوين الدّولة العربيَّة، فإن ظواهر كالدّولة الموازية والدّولة العميقة يمكن تتبُّعها من خلال العمل الذي كتبه جيان بيير٤٣، والذي تتبع فيه تكون الدّولة العربيَّة وكيف كان لمرحلة الاستقلال وتشكيل الجبهات الوطنية أو من خلال التَّحالفات مع المستعمر لتشكيل الدُّول والممالك العربيَّة نفس الدور الذي لعبه الاستعمار الإسباني في أمريكا اللاتينية في تشكيل التَّحالفات الحاكمة وصعود العسكر والدكتاتوريات للحكم، الأمر الذي تجذَّرت معه مجموعة مؤسّسات منعت من تشكيل شبكات ورأس مال مجتمعي يمكن أن يضمن المساءلة والشفافية وحكم القانون، والإضافة التي قدَّمها الكتاب كانت في أنَّ هذه التَّحالفات عادت مع صعود التيَّارات الإرهابيَّة المتطرِّفة فاستغلَّت بعض الأنظمة ذلك في تكوين شبكة استخباراتية مكَّنت بعض النُّظم من تشكيل دول موازية أو عميقة؛ تحصَّلت على تمويلٍ ودعمٍ خاصٍّ من الدُّول الكبرى، هذا الأمر يبين استمراريَّة المسار الذي تشكَّل بعد استقلال الدُّول العربيَّة في حكم التَّحالفات العسكريَّة والقبليَّة التي استطاعت تمويل تحالفات ومؤسّسات ربحيَّة وأُخرى إعلاميَّة وغير ربحيَّة لاستمرار تلك التَّحالفات على رأس السُّلطة مما منع كلَّ معنى للرُّشد والمساءلة والتّنمية(كما سيأتي)

الدّولة ومؤسّساتها وفاعلية الحكومات وارتباطها بالمؤسّسات المجتمعيَّة التي تسهِّل تكوين رؤوس أموال، وتحفظ المجتمع وتكسب النِّظام السِّياسي الثقة التي يتطلَّبها قيام أيِّ نظامٍ سياسيٍّ فضلًا عن المشاركة السِّياسية والمجتمعيَّة،

وتواصل أبناء المجتمع الواحد هو نموذجٌ مختلفٌ كلَّ الاختلاف عن نموذج الحكومة النِّيابية والعلاقة غير المنضبطة بين السُّلطات الثَّلاث المفترضة.

هذا التّصور للدّولة عبر نموذج الحوكمة يوجب على الفكر الإسلامي إعادة التَّفكير في الدّولة ذات السلطات الثلاث والعلاقة المتنافرة بين الثلاث سلطات والسرديَّة التي تعطي للبرلمان سلطات تعادل كل السُّلطات الأخرى .... كلُّ ذلك يجب أن ينظر إليه بطريقة مغايرة وبنموذج جديد، هذا الأمر قد يحلُّ كثيًار من الإشكالات التي سادت من بعد السيتنيات وارتبطت بها كثيٌر من الحركات والتَّيارات باعتبار أنَّ هذا الشَّكل للدّولة هو أمر لا خلاف عليه وهو ساكن لا يتغيَّر، وهو مفهوم خاطئ معرفيًّا وواقعيًّا بل إن فهم طبيعة الدّولة والمراجعات مستمرة لهذه المفاهيم كما أن متغيرات دولية وتقنيَّة ومعلوماتيَّة توجب هذا النّظر.

التَّحول العظيم:

ثورة المعلومات وانتشار وتدفّق ما يعرف Big Data شكَّل ثورةً؛ سميَّت بالثَّورة الصِّناعية الرابعة، وسيشهد العالم تغيُّرات هائلةً هي ما يؤكِّد عنصر الشّبكة في الحكم الرَّشيد وما يجعل توفّر المعلومات وصناعة القرارات تشهد تغيرًا كبيرًا ممَّا يعزّز القدرة على التّوقع مما لم يشهده العالم من قبل.

التَّأثير المتعلّق بالحوكمة الذي أحدثته العولمة وثورة الاتصالات، يتعلَّق بالعلاقات الدّولية وموضع الدّولة منها، فإنَّ الحوكمة بدأت في الشَّركات الكبرى التي حاولت وضع معايير عامة للمحاسبة وغيرها من الأجراءآت الإداريَّة على مستوى العالم .

في العام ١٩٨٠ بدأ البنك الدّولي يطالب الدُّول النامية بإصلاحات الاقتصاديَّة تفي بغرض سداد الديون، لكن ذلك لم يكن كافيًا فكان لابد من وضع معايير عالميَّة للتحقيق من قيام هذه الدُّول بهذه الإجراءات وهكذا وضع مؤشّر الحوكمة وغيرها من المؤشّرات، هذا الأمر صاحب الفكر الليبرالي الذي نافس المنظور الواقعي في إمكانيَّة التَّعامل مع البنوك المركزية وتحأو ز الدّولة كعامل أساسي في العلاقات الدّولية .٤٤

في العام ١٩٩٥ شكلَّت لجنة تتعلَّق بحوكمة الشَّركات الكبرى وحوكمة العولمة شكَّلتها الأمم المتَّحدة، تلك اللجنة أصدرت تقريرًا يبين إمكانيَّة التَّعامل مع الشَّركات ومؤسّسات المجتمع الدّولي وساد الاعتقاد بأنَّ الدّولة بالمعنى التَّقليدي لم يعد لها ذلك الدَّور الذي شغلته في الحرب الباردة.

لم يكن هناك أيُّ بديل عن الدّولة سوى التّصور بإمكانيَّة إدارة العلاقات الدّولية عبر المؤسّسات الدّولية القادرة على وضع المعايير لمجموع المؤسّسات التي تتعامل على مبدأ السّوق والشّبكة .في هذا التقرير كان الحديث عن تصور شامل للحوكمة يضع كل المؤسّسات في إطار واحد يهدف لحوكمة النشاط الإنساني والحفاظ على السلم العالمي وتحقيق معدلات نمومرتفعة في الاقتصاد العالمي ومحاربة الإرهاب والالتزام بقيم حقوق الإنسان وتعميم النموذج الليبرالي والدّيمقراطيّة في دول العالم٤٥ .

العالم لم يعرف نظامًا دوليًا حقيقيًا باستثناء ذلك الذي كان في صلح ويستفاليا٤٦، وهذا الصّلح تشكَّل في أوروبا وأغلب دول العالم التي تشكَّل ثقلًا اقتصاديًّا وحضاريًّا لم تشهد ذلك الصّلح، وحتى التَّجمعات الاقتصاديَّة للدول الثمَّانية أو الدُّول العشرين أو المنظمات الإقليميَّة لم تفلح في حلِّ إشكاليات العالم خاصَّة تلك المتعلقة بالتفاوت في التّنمية بين الشمال والجنوب.

تغيرات كثيرة حدثت في العالم في القرن الحادي والعشرين هي التي أعادت التَّفكير في ضرورة وجود الدّولة كعنصر أساسي من أجل الوصول للحكم الرَّشيد في العالم .

ينبغى التنبيه أن الحديث عن الحوكمة في العالم يختلف عن وجود حكومة عالميَّة وأن الأخيرة قد تكون نوعًا من الهيمنة التي بدت وكأنها حقيقة في كثير من مناطق التّوتر في العالم، في العراق وأفغانستان وفي مناطق أخرى من العالم كان الصراع على أشده ويذكر بأجوآء الحرب الباردة، كل ذلك جعل الحديث عن الحوكمة لهذا السّلوك الدّولي يتجأو ز النّظرة الليبيرالية والليبرالية الجديدة التي كانت ترى بإمكانيَّة قيادة العالم عبر الحوكمة .الأن العالم في حالة إعادة توازن والتغيرات الهائلة التي حدثت في الديموغرافيا والبيئة والجيواستراتيجيا والطاقة والحوكمة وظهو ر القوى الصاعدَّة كل ذلك مهد للتفكير في حوكمة تعيد للدّولة مكانتها والانتقال من السّياق الدّولي الواقعي الذي يرى الدّولة هي الأساس أو ذلك الليبرالي الذي يحاول الحديث عن نهاية التَّاريخ والهيمنة الغربية إلى البحث عن نموذج حقيقي يضمن صناعة القرار عبر الدّولة والمؤسّسات المحلية والدّولية .

الصراعات في البوسنة والهرسك وكوسوفووالحاجة لتقديم مساعدات لهذه الدُّول عبر المنَّظمات الدّولية جعل التَّفكير يعود للدّولة كأساس في التَّعامل مع الأموال المقدمة لهذه المجتمعات، ورغم أن المساعدات تُقدَّم لكثيرٍ من المؤسّسات المدنيَّة وفي كثيرٍ من الأحيان تقدّم مباشرةً مع هذه المنظمات والدُّول المانحة إلا أنَّ فشل الدّولة صار نموذجًا لتفسير كثيرٍ من الظَّواهر التي تحدث في العالم وأعيد التَّفكير في النّظرة الواقعيَّة والليبرالية، وظهر نموذج حوكمة العولمة بدلًا من الحوكمة العالميَّة (International) لكي لا يقتصر الأمر على الدّولة واستخدم مصطلح الحوكمة بدل الحكومة العالميَّة لكي لا يفهم من ذلك إنشاء حكومة عالميَّة .

في الواقع يمكن إرجاع التَّدخل في سيادة الدُّول وما يمكن تسميته ما بعد ويستفاليا في أحداثٍ سابقةٍ كالتَّدخل في كمبوديا والصومال، وذلك حين تعجز الدّولة على الإيفاء بمتطلبات المجتمع الدّولي وهنا يصبح فشل الدّولة جزء من التوازنات الدّولية التي لاتزال هي الأخرى بحاجة لقيادة يمكنها أن تقود العالم نحوحالة من التوازن والعدالة والسلام(Fukuyama,٢٠٠٤;٣١٤).

المؤسّسات الدّولية التي بدأت بعد الحرب العالميَّة الثانية، الصُّندوق الدّولي والبنك الدّولي غير فاعلة لأن التغيرات الجيواستراتيجية التي كانت سببًا لإنشائها قد تغيرت .صندوق النّقد الدّولي فيه٨٥ ٪ من القدرة التصويتية لدول العالم بينما للولايات المتَّحدة بمفردها١٥ ٪ مما يجعلها له هيمنة في اتخاذ القرار، كما أن البنك الدّولي يعتمد في اتخاذ قرارته على المنج المقدمة من الدُّول العظمي، وتبين بعد الأزمة الاقتصاديَّة في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٧ فشل الإدارة الأمريكية للاقتصاد العالمي، مما أخل بتوازن القوى في الساحة العالميَّة، البعض يعتقد أن ظهو ر الصين قد يحدث نوعًا من التوازن ٤٧مما يسمى G٢ . (Algore,٢٠١٣;٣:٣٧٨)

وضعت مجموعة السيناريوالعالمي في عام ١٩٩٥ التابعة للمؤسّسات المهتمة بالبيئة في استكهو لم مصطلح "التغير العظيم" ووضعت تصورًا لتطور الحضارة من العصر الحجري إلى ما يسمى المرحلة الكونية من الحضارة .وأهم القضايا التي تشي بهذه المرحلة) حسب هذه النّظريّة (هي:

-التغيرات البيئية الكونية : فالعالم أصبح أكثر وعيا بالتغيرات البيئية وطبقة الأو زون وارتفاع درجة حرارة الأرض.

-التقنية : ظهو ر الكمبيوتر الشخصي في البداية من هذه المرحلة وانتهت بالإنترنت وانترنت الأشياء والطباعة ثلاثة الأبعاد .هذا أثر في الاقتصاد ووفر بيئة لظهو ر اقتصاد المعرفة وسهل عبور رأس المال للشركات وظهو ر السّوق العالمي.

-التغيرات الجيواستراتيجية : سقوط الاتحاد السوفياتي، والحرب الباردة، وغياب عائق كبير أمام النِّظام الرأسمالي وبدأ التَّفكير في القوى الناعمة والسيطرة عبر الخطاب والسرديات.

-التكامل الاقتصادي : كل الأسواق المنتجات والتمويل والعمالة والمستهلك أصبحت كونية أكثر.

-المؤسّسات : ظهر بعض اللاعبين الأساسين كمنظمة التجارة العالميَّة والتكامل بين مؤسّسات المجتمع المدني في العا لم وكذلك ظهو ر ظاهرة عالميَّة كالتطرف والأمراض الفيروسية)Pandemic Viral diseases المعولمة (والهجرة واللجوء..الخ .

ولتنظيم التَّفكير في هذا الموضوع يمكن وصف ثلاث نظريات لفهم مستقبل البشريَّة وهي كالتالي:

- المسار التقليدي.
- المسار البربري أو التشتت.
- نظرية التغير العظيم.

في المسار التقليدي ينقسم التطور العالمي بين قوى السّوق وإصلاح السِّياسيات، قوى السّوق تشمل التَّنافسية وتكامل السّوق العالمي الذي يقود معدلات النمو في العا لم، والتغيرات البيئية والاجتماعية تأخذ درجة متأخرة من الاهتمام .إصلاح السِّياسيات يبدأ من رغبة الدّولة في الإصلاح لمحاربة الفقر والتّنمية المستدامة.

والمسار الثاني وهو حدوث أزمة عالميَّة وحروب يتفاعل معها العا لم (fortress world) ويحاول أن يمنع هذا الدمار، لذا ينقسم العا لم بين من يريد أن يحمي الوضع العالمي وأغلبية من الفقراء خارج التحالف الغني، بمعنى آخر أن المشهد سيستمر بوجود هذه المسارات مجتمعة التلقليدي والبربري) حسب التقرير.(أما مسار التغير العظيم) الثّالث (فهو المسار الذي سيؤثر في المدي البعيد على المشهد وهذا المسار يهتم بقضايا أساسية هي:

- نوعية الحياة بدل الاهتمام المفرط بعا لم الأشياء والكم.

- التضامن الإنساني من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.
- النشاط الإنساني كجزء من نظام بيئي متكامل٤٨.

لقد عالجت مجموعة السيناريوالعالمي هذه القضايا المتعلقة بالديمغرافيا والبيئة وضرورة الحوكمة لضمان استقرار الحضارة الكونية، وكذلك الدّراسة التي قدمها المرشح الأمريكي السابق ألجور عن تأثير هذه القضايا على العلاقات الدّولية(Algore٢٠١٣) ، ولعل مجلة الفورين أفير في عددها الصادر في ٨ مارس ٢٠١٦ عالجت ظاهرة يدرسها الاقتصاديون تؤكد أن الحوكمة والخضوع لمعايير وقيم حاكمة قضية لا تخضع لخيارات القوى العظمى بل إنها أزمة حقيقية ظهرت في الأزمة الأخيرة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي ولم يتعافى منها يقول محرر العدد :

القرن الحادي والعشرين جعل الاقتصاديون يتفاءلون بشأن النموالعالمي فالأغنياء يزدادون غنى والفقراء يلحقون بسرعة بهم .بلغ نموالاقتصادات الصاعدَّة٨.٧ ٪ وهكذا صار هذا القرن قرن تحول ومنعطف مثير في الاقتصاد العالمي هذا التفاؤل شهده العالم كثيرًا قبل الكساد الكبير وقبل الحرب العالميَّة الثانية وحاولت الولايات المتَّحدة الأمريكية أن تتحدث عن عالم قوي حر في عهد ريغان وقبيل الاتحاد السوفياتي كان غورباتشوف يتباهى بقوة بلاده) إن لدينا نتاجًا ضخمًا من الفولاذ والمواد الخام والطاقة والوقود لا مثيل له في العالم ومع ذلك نجد نقصًا في هذه المواد بسبب التبديد وقصور الاستخدام وبلدنا تحتل المركز الأو ل في العالم من حيث إنتاج حبوب الأعلاف ولكنه مضطر لاستيراد ملايين الأطنان من هذه المادة سنويًا ولدينا أكبر عدد من الأطباء وأسرة المستشفيات بالنسبة لكل ألف مواطن، وبالرغم من ذلك تعاني نوقص خطيرة وتدنيا في مستوي العناية الصحية .وصواريخنا تشق طريقها بدقة متناهية نحومذنب هالي ويشرع لوعدها مع كوكب الزهرة ولكن رغم النصر للفكر الهندسي والعلمي تلاحظ تخلفا واضحا في مجال استخدام المنجزات العلمية لتلبية الاحتياجات الاقتصاديَّة وكذلك تخلفا في الأجهزة المخصصة للاستخدام المنزلي بالنسبة للمستوي العصري .هذا التناقض هو مثال ظاهر علي سنة الجزاء فروسيا امتلكت كل ما ذكره الرئيس غورباتشوف وهي صورة القوة والتملك لكنها كما ذكر الرئيس كانت تعاني من خلل داخلي كبير٤٩).

هذا التفاءول كما لم يدم لغورباتشوف يبدوأنه يهدد الاقتصاد العالمي فالعالم لم يتعافي كما ظن الاقتصاديون)ضمن الدورة الاقتصادي بأن كل كساد يتبعه انتعاش اقتصادي(، يقول محرر الفورين آفير) العالم يسقط مأزق الكساد ولا أحد يعرف مالذي سيؤوله إليه.كيف وصلنا إلى هذه الحال؟ كيف نتجأو ز العالم هذا العجز ؟ كيف

فشلت الوصفات القديمة في شفاء العالم من علله؟ وماتأثير ذلك على الأو ضاع الجيواستراتجية التي يعيشها العالم ؟ ٥٠

الخلاصة أن الحكم الرَّشيد قد ينظر إليه كآليات تعالج الخلل في الفهم البنائي والوظيفي الذي شهده الفكر السِّياسي والإداري خلال عصر الأنوار والقرن العشرين من خلال التركيز على الآليات التي يجب أن تضمن تحقيق المؤسّسات لأهدافها، أو أنه نموذج جديد للحكم ولصناعة القرار في عالم تشابكت فيها المصالح وتدفقت عبر وسائل اتصاله المعلومات، والذي يرجح الفهم الأخير هو مجموعة الأزمات التي تقتضي وجود رؤية جديدة للعالم لكل هذا علينا أن نبحث في قراءة تاريخية جديدة لنشأة الدّولة ومراجعة مجموعة المسلمات التي استقرت عبر سيطرة النظم الليبيرالية علي العالم لفهم التغيرات التي نشهدها ونعيش فيها وتحكم مستقبل العالم العربي والإسلامي.

الدّيمقراطيّة وبناء الدّولة

كثير من القضايا التي يمكن أن تعزى لغياب الدّيمقراطيّة يجب أن توضع في إطار أو سع من ضياع الدّولة، وأن منهج التحليل بناء على النموذج الحداثي لا يصلح لفهم التغيرات الكبرى التى شهدتها المنطقة، وأن بناء الدّولة ومن ثم النِّظام السِّياسي أو لوية قد غابت عن المرحلة الانتقالية التي شهدتها ثورات الربيع العربي وهي هنا حالة دراسية ماثلة أمام أعيننا، وهو ما يفسر انتشار العنف وتخبط النخب السِّياسية وبروز الصراع الأيديولوجي كقناع لعجز عن تكوين جهاز إداري لم يتشكل في المنطقة منذ الحرب العالميَّة الثانية.

السؤال الذي أن نجيب عنه ماهو الطريق لبناء حكم رشيد وديمقراطية رشيدة ؟ ماهي العلاقة بين الدّيمقراطيّة وبناء الدّولة ؟ وأيهما يسبق الآخر ؟ وهل هما نموذج واحد لا يمكن بناء الدّولة بدون شروط مسبقة للديمقراطية ؟ وهل العلمانية شرط لتوطين الحكم الرَّشيد والبناء المؤسسي ؟ وماهي علاقة كل ذلك بالتّنمية ؟ وأين سيادة الدّولة والهو ية من كل ذلك ؟ .

لأن الحوكمة في ما يرى الباحث هي نموذج ثوري فإنه من الطبيعي سيتعارك هذا النموذج مع غيره وسيحاول البعض إظهاره كلبنة ناقصة في بناء سابق أو تكيف مع متغيرات مستقلة، لكن الحكم الرَّشيد نموذج مغاير يرتبط بمدرسة تختلف عن الحداثة ومسلماتها .لذا سنحاول أن نوجد هذه العلاقات التي أثرناها ليس لإبراز ثنائيات بعينها والتوفيق بينها بل للاستمرار في العرض التَّاريخي السابق ولكن بإسقاطه على عالم الفكر، فبعد أن اختصرنا قدر الأمكان التطور النّظري للحكم الرَّشيد عبر تتبع ثلاثية الهيراركي والسّوق والشّبكة فإننا نريد أن نضع كل ذلك في سياق بناء الدّولة عبر إعادة تفسير بناء النِّظام السِّياسي في كثير من الدُّول التي نجحت في تحقيق معدلات مرتفعة من الحكم الرَّشيد خاصَّة الدُّول الاسكندنافية، بالطبع ليس الغرض هو استقراء التَّاريخ لكن إبراز بعض الدّراسات المتوفرة في هذا المجال لوضعها في سياق يمكننا من فهم التغير الهائل الذي أحدثه الحكم الرَّشيد بغية الوصول لأهم ملامح هذا النموذج حتى يمكننا وضعه في إطار يناسب ثقافتنا وحضارتنا الإسلاميّة .

بناء الدّولة والدّيمقراطيّة:

ليس من السهل تحديد العلاقة بين بناء الدّولة كظرف تاريخي يمر بمراحل محددة والدّيمقراطيّة كفهو م – يختلف الناس حوله –لرسم خارطة واضحة تضع أو لويات محددة للمرحلة التي تكونت فيها الدّولة وتلك التي نشأت فيها الدّيمقراطيّة .لحسن الحظ توجد بعض الدّراسات الجادة التي أعطت الموضوع بعد علميًا من خلال تطبيق نموذج علمي)نظرية (على ما يعرف بالموجة الدّيمقراطيّة الثّالثة .هذا يجعلنا نضع البحث حول هذه العلاقة من منطلقين :

- الدّراسة التجريبية .
- المقاربة التَّاريخية .

في المقاربة التَّاريخية سنجد أن الدّراسات المقارنة التي ذكرنا طرفًا منها عند حديثنا عن أزمة الدّولة وغيرها من الدّراسات التي سنذكرها قد تؤيد تلك الدّراسات التجريبية وتبين أن التلازم لا يمكن بأي حال من الأحوال هو الفهم الصحيح لبناء الدّولة، فلا خلاف بين علماء السياسة والاجتماع في أن الدّولة شرط أساسي مسبق للحديث عن أي نظام ديمقراطي، وهذه مسلمة ليست هي بشكل من الأشكال محور الحديث، بل إن الحديث عن العلاقة من حيث وجود ديمقراطية وعدمه وعلاقة وجود الدّيمقراطيّة على ثبات مؤسّسات الدّولة والعملية التنموية .

قبل أن نبدأ في عرض ذلك، ينبغى أن نتفطن أن الحوكمة هنا تمثل مؤسّسات الدّولة، وأن الحوكمة في جانب منها تهدف لوضع مؤشّرات ومعايير لفهم الواقع عبر مجموعة مؤشّرات ولايمكن لموشر واحد أن يملك الدلالة الكافية على الحكم الرَّشيد في بلد ما، لذا سنرى أنه لتحديد العلاقة بين هذه المفاهيم الكلانية والواقع سنستعين بمجموعة نماذج ومؤشّرات وكذلك دراسة المآل لهذه المفاهيم ومن ثم تحديد قدرة تلك النّماذج على التفسير .أما الجانب التَّاريخي فيحاول أن يضع المسار التَّاريخي في إطار الفكرة التَّاريخية فإن مصطلح الدّولة ومصطلح الحكم قد تطور عبر التَّاريخ وعنى لكثير من البشر مفاهيم كثيرة، لذا تهدف الفكرة التَّاريخية للكشف عن المسار المستمر الذي يمثل الخط الجامع بين كل الحضارات والثقافات، البعض قد يعتبر الجهاز الإداري هو النمط المستمر أو السُّلطة والاستحواذ على القوة هو ذاك النمط المستمر لذا ستكون الدّيمقراطيّة بهذا المعنى هي المتغير الذي حل بذاك النمط أو أن تكون كنظام سياسي يمكنه أن يفسر تدهو ر الدّولة فعندما غياب المشاركة المجتمعي تنهار الدّولة أو أن يكون للديمقراطية قدرة على تفسير التّنمية وثبات المؤسّسات وانخفاض مستوى العنف في الدّولة المتقدمة أو قدرة مؤسّسات تلك الدُّول سواء شركات أو جامعات أو مستشفيات أو مؤسّسات مدنية على دمج العملية التَّعليمية بالإنجاز الاقتصادي والسِّياسي

والتنموي، الدّولة عند غرامشي نوع من السيطرة والهيمنة الثقافية، وعند ماركس وسسيلة للقمع والاقناع وعند الليبيراليين قوة حامية لحرية الفرد وتعني تطبيق قيم العدالة والحرية عن بعض الإسلاميين أو قد تكون هي الوسيلة لتحقيق التضامن القومي أو الديني ...كل ذلك أفكار تشكَّلت عبر التَّاريخ فهل هناك نمط يمكن أن يفسر كل ذلك الخلاف ؟؟ .

جدلية البدء والإعادة:

رغم الخلاف الكبير حول تحديد مفهوم الدّولة إلا أن ثلاث محاول أساسية يمكن أن تكون مدخلال لفهم الخلاف .الأو ل : الدّولة هي الجهة التي يمكنها أن تخلقَ نظامًا سياسيًا عبر استحواذها الشرعي لاستعمال أدوات العنف والقوة .الثاني : يحدد الدّولة بوجود جهاز إداري قادر على إداء المهام الأساسيَّة للدّولة .الثّالث : يتعلق بوجود شرعية لأجهزة الدّولة تجعل من استخدامها للسلطات المختلفة تحظى بقبوم المجتمع .هل تستطيع الدّيمقراطيّة تثبيت وحماية الدّولة وفق هذا التّصور مع الاتفاق أنه لا ديمقراطية بدون دولة٥١.

يمكن للإنسان أن يعيش بدون حرية لكن لا يمكن للإنسان أن يعيش بدون نظام؛ السُّلطة يجب أن توجد قبل الحديث عن الحد منها كما قال هنتجتون(Giovani٢٠١٣) ، لذا فإطار الدّولة شرط أساسي للحديث عن الدّيمقراطيّة، لا خلاف حول هذا، بهذا المنظور يمكن النّظر لتكوين الدّولة عبر تكوين النِّظام السِّياسي والادارة وشرعية تمكن لهذه الأدارة أو لا ثم الحديث عن كفاءة قدرة تلك الأجهزة وفعاليتها(Giovani٢٠١٣) ، تكوين مؤسّسات الدّولة له عدَّة مؤشّرات تشي بكفاءتها وذاتيتها وقدرتها على التّكيف، فالمؤسَّسة حسب تعريف هنتجتون هي نمط سلوك يتجأو ز الأفراد المشكلين لتلك المؤسَّسة، وهذا لا يمكن أن يتوافق مع الحكم الأو توقراطي الشمولي الراغب في السيطرة على سلوك المجتمع والتحكم فيه، فهناك فرق كبير بين الدكتاتورية ووجود الموسسات الفاعلة بل إن النظم الدكتاتورية سترفض هذه المؤسّسات، في الدُّول التي تشهد صراعات مثلًا تمر الدّولة بمرحلة إعادة السلام ثم بناء المؤسّسات الأساسيَّة والحفاظ على هذه المؤسّسات حتى لا تعود الصراعات(Fukuyama٢٠٠٤) ، السؤال محل البحث هنا هل يمكن لأجهزة الدّولة أن تقوى وتصبح فاعلة وتحكم حكمًا راشدًا في غياب الدّيمقراطيّة أم أن الشرعية الدّيمقراطيّة للأجهزة القائمة يمكن أن تعطي الفاعلية والقوة لأجهزة الدّولة الهشة ؟ هل النِّظام الصحي في

كوبا تشكل عبر نظام ديمقراطي أم عبر حكم تسلطي ؟ هل النجاح الإقتصادي للصين هو نتاج لسياسات ليبرالية أم نجاح لأجهزة الدّولة الصينية ؟ كيف نجحت دول يصنفها بيت الحرية على أنها ليست حرة كسنغافوره وماليزيا ؟ .

الدّراسة التجريبية ٥٢لفهم ذلك درست ٥٢ ما يعرف بالموجة الثّالثة للديمقراطية٥٣، ودرس فيها تأثير الدّيمقراطيّة على مؤسّسات الدّولة بشكل مباشر .في هذه الدّراسة يثبت باك وهادينس أن العلاقة بين الاثنين تأخذ شكل حرف (J) وأن الدّيمقراطيّة تأخذ وقتًا حتى تكون مؤثرة في مؤسسسات الدّولة .وتضع الدّراسة آليتين لفهم العلاقة بين مؤسّسات الدّولة التي تتحرك من أعلى لأسفل والمنافسة السياسة والمجتمع المدني) أو المجتمع (في حركتهما من أسفل لأعلى وأن تأثير الاثنين عبر هذا المنحنى سيكون هو الدّولة الدّيمقراطيّة بمؤسّسات القوية .وفي حال كانت الحركة من أعلى لأسفل دون وجود مجتمع ومنافسة سياسية) حكم أو توقراطي (فإنه من الممكن أن تكون نوع مؤسّسات متوسطة القوة .ويرجع الباحثان إمكانيَّة وجود مؤسّسات بنوع ما إلى وجود موارد كالنفط التي يمكن أن تساهم في بسط سلطان الدّولة ومؤسّساتها .

دراسة أخرى للفترة الممتدة من عام ٢٠١٢-١٩٨٤ ترى أن الخبرة الدّيمقراطيّة أي تجربة التَّاريخية هي التي تعزز مؤسّسات الدّولة وليس وضع الدّيمقراطيّة للدّولة في الوقت الحالي .دراسة آخرى ترى أن العلاقة تأخذ شكل (U) بحيث يكون النِّظام الديمقراطي في جانب من الحرف والنِّظام الأو توقراطي في جانب وأن المجتمعات التي تتعرض لخطر الانقسام وفشل المؤسّسات هي المجتمعات التي لايوجد فيها نظام متكامل ديمقراطي أو غيره أي ليس فيها نمط حكم وبالتالي هي الأقرب للانقسام٢٠٠١) ،(Håvard Hegre et al)

هذه العلاقة تشهد دراسات عدَّة ، والمبحث جديد لم يستقر فيها البحاثة على نتيجة إلا أن الدّيمقراطيّة لها تأثير متأخر وأن استقرار مؤسّسات الدّولة ينضج في المدى البعيد بتطبيق الدّيمقراطيّة بمعنى المشاركة السِّياسية والانفتاح على المجتمع من حيث حق الملكية والحقوق السِّياسية والمدنية (Giovani٢٠١٣) .

هناك مؤشّرات تحاول دراسة هذا الأمر فإن فهم طبيعة المؤسّسات وشفافيتها مستوى الفساد في الدّولة وعلاقة ناتج الدخل القومي بحجم الضرائب والبعض يقيس مدى اختراق مؤسّسات الدّولة للمجتمع، أي قدرتها على تشكيل المجتمع وهو يته الاقتصاديَّة والاجتماعية والثقافية، البعض يقيس حجم البيرقراطية وثقافة ومستوى تعليم العاملين في القطاع العام....الخ.(Fukuyama :٢٠١٣)

بناء مؤسّسات الدّولة وبناء الدّيمقراطيّة يعتمد في جانب من الخبرة التَّاريخية على الظروف التي نشأت فيها الدّولة، وأن تمييز الحكم الرَّشيد عن الدّيمقراطيّة ومعرفة التداخل بينهما خاصَّة في تأخر الأخيرة عن الثانية حسب ما رأينا في هذه الدّراسات فالدّيمقراطيّة في كل هذه الدّراسات لها تأثير يعتمد على الخبرة التَّاريخية، لذا فهناك دراسات أخرى تتحدث عن دول عدَّة مارست الانتخابات في ظروف دولة شمولية دكتاتورية، وكان لها تأثير إيجابي ففي المكسيك مثلًا كانت هناك انتخابات بعد الأزمة الاقتصاديَّة التي حلت بالبلد، وقامت أحزاب المعارضة بمظاهرات حاشد من أجل انتخابات أكثر شفافية، والأمر يتكرر في البرازيل، ونيجيريا كذلك شهدت عدَّة انتخابات، فوجود الانتخابات في حد ذاته قد يسهم في تبدل طرق الساسة في التَّعامل مع السُّلطة لذا كانا الانقلاب الذي حدث في مصر هو انحراف عن التحول الديمقراطي فسنة الانقلابات٥٤. ستجعل من أي طرف له الحجة بالقيام بانقلاب مضاد وهكذا تكون الانتخابات بداية والانقلاب نهاية .هذه بعض الدلائل الاحصائية الامبريقية فلننظر للخبرة التَّاريخية.

مقاربة تاريخية:

عام١٩٦٨ ، استلم شارل ديغول الحكم في فرنسا لمدة عشر سنوات، واجه بعدها مظاهرات طلابية تنادي بالادارة طلابية، وسرعان ما امتدت المظاهرات لطبقات أخرى، وشهد شهر مايوصدامات عنيفة، شارك في تلك المظاهرات ٢٠.٠٠٠ مواطن فرنسي جرح منهم ٢٥٠٠ واعتقل ٤٥٠٠ وقتل٥ ، مقارنة بسيطة بماحدث في الحرب العالميَّة الثانية وبمظاهرات عام ١٩٥١ الدامية فإن ماحدث عام ١٩٦٨ لا شيئ ومقارنة ذلك بما فعله نابليون أو دانتون أو روبيسبيير أمر لا يذكر٥٥.

لقد انتبه هانتجتون لذلك وكتب كتابه الشهير النِّظام السِّياسي في المراحل الانتقالية والفكرة في الكتاب أن التخلف الاقتصادي بين الدُّول المتقدمة والنامية يوجد ما يوازيه في النِّظام السِّياسي وهذا هو سر الاضطرابات التي حدثت وتحدث في هذه الدُّول، هذا الكتاب نشر في السيتينات من القرن العشرين(Huntigton١٩٧٣)، وقد نحى نحوه كتاب آخرون والفكرة واحدة ؛ وجود مؤسّسات سياسية راسخة أو تنمية سياسية يمكنها أن تصل بالعنف لأقل درجاته، وأن المجتمعات التي لايصل فيها مستوى التّنمية السِّياسية وتجذر المؤسّسات السِّياسية ما يوازي الحراك المجتمعي والتغيرات الاجتماعية) التي يطلق عليها الحداثة (تشهد صراعات وعنف سياسي .الدُّول العربيَّة التي تحاول

معالجة عنف الجماعات والمجتمع بعنف الدّولة ستظل في هذا التخلف، تماما كما أنها تصدر النفط وتستورد المنتوجات .هذا التخلف يحتاج لوقت حتى تحلحل إشكالات عبر مركزية السُّلطة وبناء المؤسّسات ومفهوم المواطنة، لذا نقرآ في الثورات التَّاريخية عن بروز قيادات في المراحل الثورية ساهمت في وضع حد لارتجاجة الثورات لكنها استراحة المحارب التي سمحت للتاريخ أن يتحرك نحونموذج فكري آخر .

في المقاربة التَّاريخية للعلاقة بين الحوكمة والدّيمقراطيّة سنجد أن السرديَّة التي تتحدث عن القوة السحرية للديمقراطية والتي بإمكانها أن تبني مؤسّسات الدّولة تتجاوز حقيقة أن التحولات الدّيمقراطيّة لم تأخذ منحنى خطيًا بل إنها شهدت انعطافات في أعقاب موجات كثيرة ظن المنظرون فيها الوصول لشط السلامة لكن كان المنحنى يهبط بعد كل موجة من تلك الموجات(Algore,٢٠١٣) وسرعان ما بدأت قوى مجتمعية ترفض تلك التحولات فظهرت مظاهر عنف مختلفة كالحروب الأهلية والحروب الإقليمية والحروب بالوكالة والثورات المضادة والحركات الإرهابيَّة والمليشيات المسلحة وغيرها من مظاهر العنف .

هذا العنف السِّياسي في جانب منه قد يفهم على أنه حالة من الانقسام المجتمعي، لكن يمكن أن يفهم كذلك على أنّه حالة من الحرب قد تؤدّي لبناء الدّولة العربيَّة كما لم تبن من قبل .

الحرب تصنع الدّولة والدُّول تصنع الحرب هكذا فهم تشارلز تيلي تكون الدّولة الأو روبية لكن هل يسرى ذلك على العالم العربي .تشارلز تيلي لايرى ذلك التعميم صحيحًا، فيقول) العالم الثّالث في القرن العشرين لا يشبه بأيّ شكل أوروبا في القرن السادس عشر .ليس الأمر بتلك البساطة أن يقرأ تاريخ العالم الثّالث من تاريخ أوروبا (الفرق بين طرح هنتجتون وتيلي مهم لأن الأول يرى أن التغيرات الاجتماعية التي لاتتوازن مع المؤسّسات القائمة ودرجة الثبات فيها) والتي يلخصها في التّكيف والذّاتية ودرجة التعقيد، والتي يرى أنها غير متوفرة في دول العالم الثّالث خاصَّة في فترة الدّراسة وبذا يفسر العنف (أما تيلي فلا يرى أن المسألة تتعلق بالتغيرات الاجتماعية كسبب مباشر للعنف خاصَّة تلك التي تتعلق بالحداثة كالنزوح نحوالمدن أو التصنيع فليس لتلك علاقة بالتغيرات الاجتماعية، لذا فإن الأمر يتعلق بتوقعات المجتمع والانقسام المجتمعي، الصراعات الدينية، الوساطة والفساد المالي (Tilly ٩٧, Robert Gurr٧٩)

تيلي يتحدث عن الدّولة بوضوح بأنها أشبه (بصعلوك) يريد أن يحقّق أهداف مجموعة من النَّاس عبر احترافه للعنف، وهذا ما يمكّنه بعد ذلك من الاستحواذ على العنف بطريقة شرعيَّة، هذا الأمر يبيّن أن ظاهرة العنف مرتبطة بتكوين الدّولة وأن المؤسّسات التي تنشأ قد تأخذ أشكالا مختلفة وتتعرض لصراعات متباينة بين قوى المجتمع كما أن قيمًا مختلفة تحكم تلك الصِّراعات؛ أي: إنَّ مسارات عدَّة قد يتعرض لها المجتمع للوصول لشكل الدّولة، هذه المسار هو الذي يفسر اختلاف الدّولة ونظمها السِّياسية (Tilly,٩٧;٧:٦٨٧) حتى في شكل الدّيمقراطيّة وطبيعتها كما بين أريند ليجفرت في كتابه نماذج الدّيمقراطيّة والذي سنتحدث عنه في هذه الدّراسة .

عبد الله العروي في كتابه مفهوم الدّولة يوضِّح أنَّ كلَّ النّظريّات عن الدّولة خاصَّة تلك المتعلّقة بتكوين البيروقراطية عند وبير أو الصراع الطبقي عن ماركس أو الكتلة التَّاريخية عند جرامشي وغيرهم، سنجد أن كلَّ مفكِّرٍ وعالم اجتماع يحاول أن يعمم تجربة لدولة ما وتكون هي النموذج الحاكم له في نظرته لتكوين الدّولة يقول(تمثل ميكافيلي دولة فرنسا الموحدة ذات الجيش المنظم القوي عندما بكى حظ ايطاليا المجزأة المبعثرة المستغلة من طرف جيوش المرتزقة وتمثل هيغل دولة نابليون عندما حكم على ألمانيا بأنها ما زالت امبراطورية بعيدة عن أن تكون دولة بمعنى حديث (٥٧) والمشكلة أن محاولة تنميط شكل الدّولة والمسار نحوالدّولة والحكم الرَّشيد بالنموذج الغربي هي السائدة وهي التي تحدث ردود فعل غاضبة من بعض التيارات وقد جعلت الصراعات على أشدها على ما فيه سعة وغنى بتجارب الشعوب، هذا ما يوضحه نزيه أيوب حين يقول(إن جزءًا من المعضلة المفهومية يتعلق بحقيقة أننا حينما نتحدث عن العلوم السِّياسية الغربية فإننا في الحقيقية نتحدث عن العلوم السِّياسية الأنلجو –ساكسونية وإلى حد ما الفرنسية) وتحديدًا في حزمتها الليبرالية (فالتَّفكير السوسيولوجي والتَّاريخاني الألماني، مثلًا، يميل في مجمله إلى أن يكون غائبًا .بل إن المشكلة أكثر بروزًا بالنسبة إلى علماء الشّرق الأو سط وذلك بسبب ارتباطاتهم اللغوية والثقافية الاستعمارية الخاصَّة مع المتروبولين الانجليزي والفرنسي، ولعل هذا أمر يدعوإلى الأسى، إذ إن ثمة عددًا من الأفكار الألمانية التي تتسم بقدر من الصلة مع مفاهيم واهتمامات عربية إسلامية معينة أكبر من صلة بعض من أو سع الأفكار السِّياسية الإنجليزية والفرنسية انتشارًا) (الأيوبي،٦١:٢٠١٠)

هذا الفهم يثير سؤالًا حول مكونات الحكم الرَّشيد، كالمحاسبة وحكم القانون و الشفافية ولم تختلف كل دولة عن الأخرى في ثبات مؤسّسات الدّولة ومشاركتها للمجتمع، ولم يغلب مفهوم السّوق في العلاقة الزبائنية في بلد عنه

في الاخر، لم نجد الدُّول الاسكندنافية أقدر على تحصيل معدلات عالية في التّنمية والحكم الرَّشيد، لم نجد دول جنوب شرق آسيا أقدر على تكوين شبكة علاقات اجتماعية فاعلة اقتصاديًا واجتماعيًا، لم تكثير الصراعات في المناطق التي تعاني تخلفًا في الحكم الرَّشيد ؟، لم معدل وفيات المواليد في بلد أكثر من غيره، ولم نجد توقعات العمر الافتراضي في دول أكبر من غيرها ؟ كل هذا لا يمكن تفسيره ببساطة أنه غياب للنظام الديمقراطي أو لوجود مستبد، بل إن المؤسّسات القائمة وطبيعتها ووجود أعراف وقوانين واجراءآت وشبكات اجتماعية وتمكين اقتصادي ومسؤولية ومحاسبة وحكم قانون ....كل ذلك يعني غياب الحكم الرَّشيد والذي يتجذر بلاشك بوجود مؤسّسات وممارسة ديمقراطية، لنأخذ بعض النّماذج التَّاريخية- إذ ليس القصد بحال من الأحوال الاستقراء هذه النّماذج- سنأخذ فيها تجارب تبين كيف يؤثر تخلف بناء الدّولة ومؤسّساتها وغياب آليات المحاسبة على مسار الدّولة واستقرارها حتى مع وجود ممارسة ديمقراطية مهما كانت تلك الدّولة عريقة في دولة كاليونان مثلًا.

- **اليونان٣٤ : الدّيمقراطيّة قبل بناء المؤسَّسات**

طرح سؤال اليونان بعد الهزات التي أحدثتها أزمة الديون في إيطاليا واليونان على الاتحاد الأو روبي، الأزمة صارت تتسع لتطرح سؤالًا حول الفروق الجوهرية بين شمال وجنوب أوروبا، الشمال قادر على إدارة اقتصاده والجنوب يعاني من مشاكل عدَّة جعلت الاتحاد الأو روبي يتحدث عن الحوكمة لتقليل تلك الفجوة، أين الخلل ؟ .

البعض يطرح تحليلًا ثقافيًا للفروق بين الكاثوليك والبروتستانت، وأخلاق العمل البروتستانتية على الطريقة الفيبرية تفقد قدرتها التفسيرية تمامًا لأن تعقيد المسار لدول الاتحاد الأو روبي والأزمة الاقتصاديَّة) أزمة البنوك (الأخيرة جعلت دولًا بروتستانتية كبريطانيا وأيسلندا تعاني تمامًا كدولة كاثوليكية مثل إسبانيا .الأمر لا يتعلق بالثَّقافة الأمر يتعلق بطبيعة المؤسّسات والعلاقات الزبائنية التي عرفت طريقها لهذه الدّولة قبل أن تتشكل أجهزة الدّولة .

اليونان مثال جيد للدّولة التي عرفت الاعراف الدّيمقراطيّة قبل أن يتشكل جهاز الدّولة ومؤسّساتها، فقد تأثر اليونانيون منذ القرن التاسع عشر بالثورة الفرنسية ومباديء الحرية والعدالة والنّظريّة الدستورية، وبمساعدَّة فرنسا وبريطانيا استطاع اليونانيون أن يخرجوا من دائرة الحكم العثماني عام ١٨٢١ كان هذا التدخل من أشهر الأمثلة للتدخل الخارجي، وسرعان ما بدأ التَّفكير في استقرار البلد، واختيتر أو تو OTTO، وهو من عائلة بافارية ليكون

على سدَّة الحكم في اليونان، بدأت المطالبة بالدستور والعمل الحزبي والانتخابات مبكرًا وهذا ما حدث بصياغة الدستور عام ١٨٤٤ وبالتَّمتع بحق الانتخاب العام عام١٨٦٤.

اليونان إذن هي الدّولة الأولى في أوروبا التي عرفت الانتخابات الدّيمقراطيّة وقد كان ذلك قبل المملكة المتَّحدة بجيل كامل اليونان كالولايات المتَّحدة الأمريكية عرفت الدّيمقراطيّة قبل أن تبني أجهزة الدّولة (كثير من دول الشمال الأو روبي عرفت الصناعة والبيروقراطية قبل أن تعرف الدّيمقراطيّة .لكن كيف تأثر اليونان بهذا المسار ؟)

في القرن التاسع عشر بدأت العلاقة الزبائنية تنشأ بين السَّاسة والشعب وصار ثمن الأصوات هو استخدام أجهزة الدّولة والحصول على الوظائف والميزات من خلالها.

بعد هزيمة اليونان أمام الجمهو رية التركية بقيادة كمال أتاتورك لجأ كثيرون، ونزح آخرون وصل منهم أكثر من مليون لليونان وشكَّلوا خمس سكان البلد تقريبا) عدد سكان اليونان ١١ مليون نسمة (صاحب كذلك دخول كثيرٍ من رجال الأعمال والخبرات التي ساهمت في إنعاش الاقتصاد اليوناني وشيئًا من التَّصنيع، لكنَّ الأهمَّ من ذلك أنَّ القادمين دخلوا هم كذلك في تلك العلاقات بين الأحزاب السِّياسية و النَّاخبين وفي الحرب الباردة تشكَّل الحزب الشّيوعي الذي شكَّل هو الآخر جزء من تلك العلاقة .

هذا جعل الثقة في الحكومة لأدنى درجاتها، وهي الأقل من بين دول الاتِّحاد الأوروبي، ودخلت اليونان في نزاعات داخليَّة، وعرفت حكم دكتاتوريَّة في الفترة الممتدة من العام ١٩٦٧ إلى العام ١٩٧٤.

بعد العام ١٩٧٤ عادت الحياة الدّيمقراطيّة، لكن دون أي إصلاح في أجهزة الدّولة، وكان الحزب الديمقراطي الجديد ND والحزب الهيليني، وهو المعروف اختصارًا PASOK (Pan Helenic Socialist Movement)هما الحزبان المسؤولان عن كثيرٍ من الإجراءات والتَّوظيفات التي أرهقت كاهل الإدارة وجعلت أبعد ما تكون عن الفاعلية والكفاءة والكفاية والشفافية.

التَّعيينات في المدارس والتَّوجيه بعد إتمام المرحلة الثَّانوية كان يخضع للتَّجاذبات الحزبيّة فهي المعيار الوحيد للاختيار حتى نظام التَّفتيش في المدارس ألغي عام ١٩٩٣ ، في فترة حكم حزب PASOK .

ويكفي أن نعرف مثلًا أنَّ المصارف ورئاستها قد تخضع لنفس الانحيازات، ونعرف كيف لمؤسّسات دولة أن تُبنى بهذه الطَّريقة، وسرعان ما زادت سعة الحكومة ووظيفتها، ولم تبن بنفس القدر قدراتها وكفاءة من فيها وفي الفترة الممتدَّة من العام ١٩٧٠ إلى العام ٢٠٠٩ ازداد عدد العاملين في القطاع العام بحوالي سبعمائة ألف موظف، وحجم الدخل غيرالمعروف لدى السّلطات، الذي لا يخضع للضَّرائب يقدَّر بحوالي ٢٩.٦ من ناتج الدَّخل القومي .

هذه العلاقات الزبائنية بالطبع لم تكن في حسابات الاتحاد الأو روبي عند انضمام اليونان للاتحاد الأو روبي فمن يترك بدل الدّيمقراطيّة والنمط الأو روبي من الحياة، كل ذلك يختلف تمامًا عن الحكم الرَّشيد والعاقات التي المرتبطة بالعملية الانتخابية والثقة التي هي أدنى درجاتها اليونان فمجتمع اليونان من المجتمعات الأكثر تنوعًا في العالم والحياة الحزبية كانت سببًا تجذر هذا الحكم الغير رشيد.

هذا النَّموذج لتشكّل الدّيمقراطيّة قبل أجهزة الدّولة قد يفسِّر لغز الجنوب الإيطالي الذي تشكل عبَّارة علاقات بين روما والعائلات المالكة من الهابسبورج وسرعان ما سطرت هذه العائلات وسكلت لويجاركا وتحالف يملك المال ويتحكَّم في سياسة البلد وجعل الجنوب الإيطالي يتخلَّف عن شماله في معدَّلات التّنمية والحكم الرَّشيد .

٢-بروسيا : بناء المؤسّسات قبل الدّيمقراطيّة (Bismark,James١٨٩٩)

أما بسمارك فهو المثال الأبرز في تكوين الدّولة قبل وجود مفاهيم الدّيمقراطيّة ومؤشّراتها التي لم تتشكل إلا في الجمهو رية الألمانية بعد الحرب العالميَّة الأولى، بسمارك استطاع أن يبني دولة كما فعل نابليون، وقد كان مثالًا واضحًا لرجل الدّولة القادر على قيادة المجتمع والحفاظ على توازنه بإقامة مؤسّسات قادرة على الحماية والأمن المجتمعي كمفهوم تطور مع بسمارك .

في ألمانيا سنفهم صناعة الحرب وصناعة الدّولة وعلاقة ذلك بالثَّورات بوضوح؛ فالنَّموذج يتجلَّى عندما نعرف كيف قسَّمت الحروب ألمانيا، وكيف تشكَّلت وحدة البلد عبر وجود جهاز إداري رغب بسمارك أن يكون تحت ملك بروسيا، فقد كانت ألمانيا مجزَّأة ومقسَّمة، وكانت رؤية بسمارك توحيد ألمانيا دون المساس بالتَّوازنات الأوروبية بعد الثَّورة الفرنسية .

مالذي فعله بسمارك في مقاطعات مقسَّمة، واقتصاد مترهّل وضرائب مشتتة، ومجتمع بلا هوية...؟

دعنا في البداية – للاستفادة من هذه التجربة المهمة – أن نفهم الوضع الذي وجدت مقاطعات ألمانيا كبفاريا ووتيبمرغ وبادن وغيرها تبدو مقاطعاتٍ صغيرةً إذا ما سقطت استطاع نابليون أن ينتصر على النمسا والروسيا، هنا كان لابُدَّ من منطقة خضراء بين النمسا وروسيا من جانب وفرنسا، والمقاطاعات القريب من الراين وفرنسا من جانب آخر .الموقف الصعب كان لبروسيا التي ترهَّلت هي الأخرى ولم تعد تملك زخمها العسكريَّ بهزيمتها العسكرية أمام نابليون في معركة جينا أو سيترايدت، وانتهى دعمها الديني بعد نهاية الامبراطورية الرومانية وسيطرة الكنيسة عندما أمر نابليون الملك فريدريك بخلع التَّاج الذي استمرَّ ثمانية قرون .

بدت بروسيا مترهَّلة ضعيفة بين قوَّتين كبيرتين، لم يعد المجال في بروسيا للحديث عن الإمبراطور والنبلاء أي عن النِّظام والعلاقات داخل المجتمع، بل كان الأمر يتهدَّد وجود الدّولة لولا أنَّ روسيا كانت ترى بجعل بروسيا منطقة خضراء محايدة وهذا يعني أنَّ معاهدة تستلي التي خضع لها ملك بروسيا قد تهدَّد بفناء بروسيا وبقائها ككونفيدرالية للامبراطور النمساوي كان الأمر إذن يتعلَّق ببناء الدّولة، كان الأمر صعبًا حقًّا ويبين بناء الدّولة وكيف أنه يختلف تمامًا عن صراعات النّظم والصّراعات الأيديولويجا . لا يفوتنا هنا أن نذكر شخصيةً ساعدت في بناء جيشٍ بروسيا، هذا هو الجنرال هيلموت قون مولك المؤسس العسكري الأبرز في التَّاريخ.

يعد هيلموت من أهمِّ المؤسِّسين للنُّظم الإداريَّة للجيوش الحديثة، وكان برنامجه لإعادة تنظيم الجيش يعتمد على اختيار الكفاءات المدربة– فقط –للقيادة، وكان يخضع مائة وعشرون من القيادات للتَّعليم في أكاديميَّة عسكرية، ويخضعون لاختبار، يمرُّ من بينهم أربعين ثم يختار الجنرال من بينهم ١٢ قياديًّا هم من يصنعون القرار.

هذا الوعي المبكِّر عزَّز من قوة التّنظيم في ألمانيا لذا حاول الامبراطور في تلك الفترة زيادة الضرائب وبدأ المثقَّفون يضيقون ذرعًا بحكم نابليون، واستطاع هذا النِّظام تكوين جيش حقيقي لبروسيا وكان بداية لمؤسَّسة حقيقيَّة لم تخضع لعبقرية بعض الزَّعامات العسكرية .

هذا البناء المؤسَّسي والوعي المدني جعل من وجود نابليون أمرًا غير مرغوب فيه وكانت فكرة وحدة المقاطعات وإنشاء دول ألمانيا الموحَّدة بعيدًا عن النمسا وروسيا هي الرُّوح الوطنيَّة التي سادت في ألمانيا.

عام ١٨٣٠ كان عام الثَّورات التي تردَّدت أصداؤها في ألمانيا وبلجيكا وبقية أوروبا، في ألمانيا كانت الثورة مؤثِّرة لكنَّ الوضع الاستراتيجي لألمانيا لم يسمح لها أن تكون تحت رحمة رئيس الوزراء ميترنيخ في النمسا وبروسيا من جانب

وفرنسا من جانب آخر، هنا بدت فكرة وحدة ألمانيا تحت التَّاج البروسي فكرة جعلت من بسمارك يرى أن مستقبل الكونفيدرالية السابق مستقبلًا مظلمًا، لذا سنجد بسمارك وكذلك ماكس ويبر كما سبق يميل لتشكيل تلك اليبروقراطية على حساب الثَّورة ومبادئ الدّيمقراطيّة، وهكذا نجحت الثَّورة المضادَّة عندما استطاع بسمارك اقناع الامبراطور باستمرار البيروقراطية الألمانية دون تدخل كما نصَّ على ذلك الدستور، فهناك برلمان يختاره الشعب الريتشستات لكنَّه لا يتدخَّل في الحكم المطلق للامبراطور ولونظريًا، إنَّما له القدرة على محاسبة الجهاز الإداري الذي حرص بسمارك أن يكون خارج إطار اللعبة السِّياسية ووضع لذك قانون هو الأوَّل من نوعه في أوروبا كقانون مدني ينظِّم الحياة المدينة قبل حتى قانون نابليون .

هذا الأمر جعل المسار يتَّجه من تكوين أجهزة الدّولة والشَّرعية إلى الحكم بالقانون، ويقل مبدأ المحاسبة ودور المجتمع في مراقبة أداء السلطات، أي أن المجتمع يتحصَّل على الخدمات التي يريد لها أن تهدِّد وجود السُّلطة، والعلاقات التي بينت عليها السُّلطة خاصَّة في مؤسّسات الحماية، وهذا ما يفسّر دخول ألمانيا تحت الحكم العسكرى في عصر الأمبراطور فريدريك ويليم وتسبَّب ذلك في الحرب العالميَّة الأولى وأدولف هتلر، وتسبَّب في الحرب العالميَّة الثانية دون أن يكون للشَّعب الألماني أيَّ خيار في ذلك .

إنَّ هذا النَّمط الألماني في فصل السُّلطة التَّنفيذيّة عن الأداء السِّياسي والذي جعل هذه المساحة للخدمات المدنية هو الذي مهد لفكرة الدّولة الإداريَّة ومن ثم بدأ التَّفكير في المؤسَّسة السِّياسية كمؤسسة ، والنّظر لكفاءتها وفاعليتها وشفافيتها وقدرتها على الإدارة ومجال عملها، البداية كانت ماكس ويبر الذي فضل البحث العلمي وكان بسمارك هو المسياسي الذي مثل هذا البرنامج .هذا الأمر كان من القضايا الأساسيَّة التي زعزعت فكرة الفصل بين السلطات التي ظلت تسيطر على الفكر السِّياسي منذ القرن الثامن عشر والتي استمرت أكثر مما استمرت نظريات نيوتن وداروين وغيرهم .

ترتبط التجربة الألمانية كذلك بثقافة سياسية تجعل الدّولة في المقام الأو ل الذي يرتبط بإرادة الأمة والجماعة بل إن الفسلفة الألمانية لم تحتف بالفردانية الليبيرالية وكان روح الجماعة الهيجلية (Gemeinschaft) التي تتجلى في الدّولة هي نفس تلك الروح الرمانسية في أعمال غوته وفيخته ومولر وغيرهم ..هذه الروح أخذت طابعًا دينيًا جدليًا فالدّولة هي الفكرة الكلانية التي نيتهي عندها الجدل) .(الأيوبي،٦١:٢٠١٠)

هذا الجهاز الإداري والمصانع التي انتشرت في ألمانيا لعقود طويلة، والتي خضعت هي الأخرى لإجراءات وقوانين صارمة شكَّلت نواة لشبكة من المؤسّسات الفاعلة ، هي التي بقيت بعد الحرب العالميَّة الثانية، وهي التي استطاع الألمان أن ينطلقوا منها لبناء دولة قويَّة فيها معدَّلات مرتفعة من الحكم الرَّشيد والدّيمقراطيّة، كما أن تتمتَّع بأدبيَّات سياسيَّة تبتعد عن النّظرة التقليدية للوضعية الفرنسية والأنجليزية .في أسيا الأمر مختلف، سنجد قيادة سياسية هي القادرة على الفعل والتأثير هناك حيث يمكن للقيادة أن تصنع السِّياسات التي تريد.

٣-النموذج الأسيوي : بناء اجهزة الدّولة والشبكات الاجتماعية

يمكن التَّمييز الآن بين الحكم الرَّشيد الذي قد يتأخر عن الدّيمقراطيّة أو الدّيمقراطيّة التي قد تسبق بناء الموسسات وفي كلا الحالتين سنجد نموذجًا لتفسير ذلك يبرز في معدلات الحوكمة واختلاف العالم بجغرافيته ثقافته كعوامل قد تؤثر ولكنها ليست الأكثر فاعلية في تحديد هذه المسارات(Daron٢٠١٢) ، لا ينبغي أن يفهم الحكم الرَّشيد على أنه مجموعة السِّياسات التي تقوم بها دولة من الدُّول لنجاحها في العملية التنموية ؛ فهم السّياق التَّاريخي يمكننا من معرفة العمق الذي شكله هذا المفهوم في فهم التفاوت بين الأمم، فهناك دراسات اقتصاديَّة مثلا تعيد النجاحات الأسيوية لعوامل ثقافية وأخرى تنظر لعامل الجغرافيا نظرًا لبعد ماليزيا عن مواطن التّوتر والصراع، لكن كل ذلك قد تتشابه فيه دول أسيوية ودول عربية أخرى كان لها فرص كبيرة للتحول .فمصر تشبه أندونيسيا تقريبا في كل شيء مثلًا كان جيم أو نويل (وهو الذي وضع الاختصار BRICS إشارة للاقتصادات الناشئ) يريد أن يضع مصر ضمن هذه الاقتصادات النَّاشئة بعدد سكانها وحجم اقتصادها لكنَّ إدارة هذه الموارد لم يكن بالشَّكل الذي يمكن أن يضع مصر في سياق التّنمية والحكم الرَّشيد(كما سيأتي).٥٨

المثال الذي يؤكِّد هذا المعنى هو كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وماليزيا وسنغافورة، فالثَّقافة (بمعنى الدين والتَّاريخ واللغة) والموقع الجغرافي في هذه البلدان متشابه، فلماذا تعيش كوريا الشمالية في حالة من التَّخلف التَّنموي والحكم التسلطي؟ ولماذا نجحت سنغافوره وماليزيا في إدارة الاختلافات العرقية والدِّينية في هذه المجتمعات واستطاعت أن تنطلق باقتصادها نحو مساحات أرحب.

أحد النِّقاشات الأساسيَّة التي يثيرُها الحكم الرَّشيد في نقد مفهوم السُّلطة في النّظريّة الدستورية الفرنسية هو غياب معنى القيادة والتَّركيز على الهيراركي؛ فالانتخابات ليست سبيلًا لوجود قياداتٍ مجتمعيَّةٍ حقيقيَّةٍ يمكنها أن تقودَ المجتمع، ليس لأن بعض المجتمعات التي يمكن للتَّدخل الخارجي أن يفرض قيادات بعينها، أو أن يكون النِّظام التَّسلُّطي قادر على فرض نتائج الانتخابات بالطريقة التي تخدم مصالحة بل لاحتياج النِّظام السِّياسي لحكومة قوية ومستقرة وهذا لن يتحقق إذا كان على الحكومة أن تنظر لانحيازات الناخبين وترضي جميع الأذواق .Veil١٩٩٧):٧٨٤).قرارات الحكومة ستخضع لتجاذبات سياسية من الأحزاب وجماعات المصالح والإعلام ممَّا يفقدها معنى القيادة.

العوامل الثَّقافية قد تكون مؤثِّرة بوجود معايير حاكم يحترمها؛ أي: نظام سياسي وتشكل خلفية صناعته للقرار، لكنَّها لن تكونَ العامل الأساسيَّ الذي يمكن من خلاله تفسير التَّفاوت التَّنموي الذي يعيشه العالم (Daron٢٠١٢:٧١)

وهناك ثلاث تفاسير قد تبيِّن بروز الحكم الرَّشيد في آسيا وصناعة السِّياسات كظاهرة وراء نجاح هذه الدُّول :

الأول يتعلَّق بالثَّقافة؛ فالصِّين عرفت التّنظيم البيروقراطي وأجهزة الدّولة قبل أن تكون في أوروبا دولة يمكن أن تخضع لسلطان واحد، يسأل أحد الصنيين بعض الأوروبيون في القرن السابع عشر: بكثرة الملوك في أوروبا كيف يمكن تجنُّب الحرب ؟ فيجيب: ملوك أوروبا مرتبطين عبر الزواج، وإذا حصل بينهم خلاف فإنَّ البابا يتدخَّل ليمنع المعتدي من الاعتداء(Tilly٩٧:٥٨٠) فالصِّين عرفت القيادة وتنظيم الدّولة قبل أوروبا بآلاف السنين، لكنَّ هذا التّنظيم خضع لقضايا كثيرة تتعلَّق بالحوكمة والسياسة وكانت القرارات التي يتَّخدها الإمبراطور وتتعلَّق بالحرب والسلم هي التي تُحدِّد قوَّة الدّولة وقدرتَهَا عَلَى السَّيطرة.

الثَّاني يتعلَّق بالقيادة السِّياسية فإن نجاح الدُّول الأسيوية لم يكن من فراغ بل من قيادة سياسيَّة قررت في لحظة أن مصلحتها في السَّير نحو التّنمية، دينج زاي بونج عندما قرَّر أن يبدِّل سياسات مأوزي دونغ أو مأوسي تونج لم يكن الأمر يتعلَّق بكونفوشيوس أو بثقافة الصينية بل بسياسات محدَّدة قرَّرت الصين من خلالها أن تكون دولة قوية.

صحيح أن مذهب كونفوشيوس قد أقرَّ الحكم الرَّشيد منذ القدم فيما يعرف بالهارموني التوازن بين سلوك الحاكم والمحكوم والطبيعة، وأن الصين فيها جهاز بيروقراطي قوي نشأ قبل آلاف السنين منذ عصر (كين QIN)

وهو العصر الذي كتب فيه سان تزوكتابه الشهير (فن الحرب) الذي يظهر التّنظيم الإداري المتقدم الذي عاشته الصين، لكن كل ذلك سيكون عامل مساعد ومهم لخيارات سياسية نشأت في تلك الفترة.

ماليزيا وسنغافورة نموذج واضح لدور القيادة في الحكم الرَّشيد، ربما ساعد في ذلك ثقافة متوارثة في جنوب أسيا تحترم الأب والأسرة، القيادة حالة في هذه المنطقة فالمجتمع يسعى لإيجادها وطاعتها ومساندتها، هذا ما قاله رئيس وزراء مهاتير محمد عندما أجاب على السؤال الصحفي الأمريكي توم بلات والتي صدرت ضمن سلسلة كتب تحت عنوان: (عظماء آسيا)

(ثقافة شرق آسيا الكونفوشيوسية التي نشأت من الثَّقافة الصينية إلى حدٍّ ما متماسكة؛ فهي تؤكِّد الولاء للوالدين والمجتمع والقرية والدّولة بشكل يجعلها متجذِّرة في التَّاريخ الثقافي .الثَّقافة الإسلاميّة ربما لن تكون بنفس التعريف لكنها تتفق في قيمة الولاء للقائد .لكن إلى أي مدى يمكن اعتبار ذلك قيمة مضافة للمجتمعات) التي يفترض أو هكذ يدعي (اتلي تجذرت فيها هذه القيم الأسيوية أو الإسلاميّة أو الإسلاميّة الأسيوية ؟ .من الممكن – فقط من الممكن – هي مفيدة للحاكم أكثر من المحكوم ؟)

يجب التون مهاتير محمد:

(هذه نظرة.شك إذا أزحنا جانبا كل التعقيدات والقضايا التي تحتاج لتفصيل يمكن تلخيص الثَّقافة الأسيوية في ثلاثة كلمات (والدي يعرف أفضل مني)، وإن شئت استبدلت الوالد بالحكومة أو المؤسَّسة أو المجتمع أو الأسرة (هذا الأمر جعل المجتمع أكثر ثقة في القيادة التي تقوده، بالطبع يمكن أن يعتبر ذلك نوع من الغطاء للحكم التسلطي لكن كما قال الدكتور مهاتير بعد ذلك (حسنا (توم) نحن نختلف. عليك أن تدرك أن هناك قيم مختلفة، لذا فإنجازاتنا تختلف .(فإن النِّظام الديمقراطي والقيم الليبيرالية لا يمكن أن تكون معيارًا للحكم الرَّشيد) وهذا ما صرح به مهاتير محمد نفسه بعد ذلك، وكذلك نجد نفس الحوار مع رئيس وزراء سنغافورة للي كيون يو . هذا الجانب في الثَّقافة الأسيوية مهم ويعطي أهمية لجانبين أساسيين : القيادة كمفهوم إضافي وهو أساسي لفهم الحكم الرَّشيد .الثقة وهي تمثل رأس مال اجتماعي ميز الاقتصاد والإدارة في آسيا .

في آسيا آنت أمام مجموعة من القيادات التي تصنع تناقضات بين الصين بإرثها الإشتراكي المأو ي وبين اليابان بانفتاحها واستسلامها للولايات المتَّحدة الأمريكية نهجها الليبرالي ، وبين كوريتين يعيش كل منهما سياسيتين مختلفتين بل عالمين مختلفين بتأثير تلك القيادات وطاعة المجتمع لهذه القيادات .٥٩

هذا الأمر جعل الحكم الرَّشيد في آسيا نظرية متكاملة تبحث عن التوازن (الهارموني) بين كلِّ مكوِّنات المجتمع، هذا الأمر أثار انتباه كثيرٍ بل إنَّه صار نموذجًا خاصًا بالحكم الرَّشيد وهذا ما يمكن أن يميزه عن النَّموذج الألماني؛ فليست المسألة في البحث عن روح للجماعة تسكن فيه هو الدّولة، إنَّما البحث عن التَّوازن الحقيقي بين الحاكم والمحكوم والمجتمع والبيئة من حوله في جوٍّ من العفة والثقة والصلاح والحب.

لذا فالتفسير الثّالث هو المسار الأسيوي الفريد في الحكم ، و يسعى لبيان أنَّ نجاحات آسيا علاوة على أنَّها أبرزت الثَّقافة الأسيوية فقد كانت تحديًّا حقيقيًّا لليبرالية والدّيمقراطيّة البرلمانية وبيانًا لإمكانيَّة النجاح بدونها؛ أي: إنَّنا أمام نموذج منافس لنموذج يراد له أن يكون معيارًا لحركة المجتمعات البشريَّة في أنحاء المعمورة وهذا هو سرُّ نجاحها إن خطَّت طريقها بنفسها فرغم وجود مؤثِّرات استعماريَّة قد تشترك فيها مع أفريقيا والشّرق الأو سط وأمريكا اللاتينية إلا أنَّ نمط الحكم وثبات الجهاز الإداري والقيادة كحالة لازمة في تلك المنطقة (والدي يعرف أفضل)، كلُّ ذلك جعل النَّموذج الأسيويَّ يمتلك مقوِّمات النَّجاح بعد أن تعامل مع القوى الغربية وضمن تقنيتها وعلومها وشيئا من ثقافتها دون أنن يمس ذلك تلك الثَّقافة الأسيوية المستقرة .

بالطبع هناك اختلافات كثيرة بين الدّولة الأسيوية إلا أن هذا التفسير يرى أن الفلسفة الغربية الليبرالية السائدة تحاول أن تجعل من الفرد ومجموع أصوات الأفراد هو المعيار لحكم للحياة السِّياسية بينما العائلة والقيم والمتوارثة هي المعايير الحاكمة في آسيا ولا يمكن للدساتير ببساطة أن تمثل تلك القيم كما تدعي النّظريّة الدستورية .ببساطة يمكن القول أن النموذج الأسيوي لايمكن إخضاعه للمفاهيم كالعقلانية والفردانية الغربية لذا فهو نموذج مختلف.

بعض الدّراسات التي حاولت أن تميز ما يعرف بالهارموني كنسق مستقل) يختلف (عن النموذج الأو روبي السائد حتى في القيم الأساسيَّة كحرية الفرد وحقوق الإنسان، فقد ازداد الوعي بأنه لا يمكن التَّعامل مع الإنسان كصوت أو رأي أو طموح بل إن الإنسان يتعلق بروابط عائلية وإثنية وعرقية وتنتظيم بأعراف ومصالح هي التي تشكل الخلفية الحقيقية لتعدد المجتمعات وما يعرف بالأقليات في عالمنا المعاصر .الهارموني بين هذه الفسيفساء يختلف عن النّظرة لطبقة من المجتمع وكأنها أقلية يجب حمايتها أو مع الأفراد كحمر مستنفرة يراد ترويضها ومنع الصراع الذي اعتبر كقاعدَّة أساسية لسلوك الإنسان في غياب الدّولة .

الهارموني كالموسيقى مجموعة آلات ونغمات ومقامات وإيقاعات قد تكون متناقضة وقد تكون قريبة من بعضها البعض لكنها في النهاية تتناغم وتتناسج لتكون مقطوعة واحدة، أو كطعام يعد من مواد شتى لكن لا يغني شيء عن شيء وقد تختلط اللذات لتشكل طعامًا شهيًا شارك فيه الجميع هكذا كانت مقايسة الصينين لمفهوم الهارموني ٦٠.لذا فإن هذا المفهوم في آسيا وربما في ثقافات قريبة منها يشكل مفهوما يتوازن هو الأخر مع نقائص النّظريّة الليبيرالية التي تعاني من الإفراط في الفردانية والمادية والعقلانية ويغلب عليها معنى الصراع على السُّلطة والهيراركي .

كلُّ ماهو مقبولٌ يحوي ما هو غير مقبول، وكلُّ ما هو مرفوض فيه ما هو مقبول، كما أنَّ المتناقضات قد تكون صورةً من مشهدٍ متكاملٍ لا ندركه، هذا يختلف تمامًا عن الجدلية التي تفترضها النّظريّة الغربيَّة أو النّظرة التي ترى أنَّ الإنسان رهين التَّوحُّش ولولا مصالحه لما لجأ للاجتماع وتكوين الدّولة، هذه نظريَّة توماس هوبز ، التي لا يختلف عنها جون لوك إلا في المنطلق فإنَّه يرى أن المصالح وتناقضها هو الذي يجبر الناس على الالتقاء، كلُّ ذلك التَّنظير لم يصمد أمامَ الدّراسات الأنثروبولوجية فإنَّ الإنسان مدنيٌّ بطبعه كما قال أرسطو والفارابي وابن خلدون وغيرهم.

كلُّ شيء في البيولوجيا الحديثة والأنثربولوجيا يخبرنا أنَّ الأنسان في حالته الطبيعيَّة كان على العكس تمامًا، لم يكن هناك أي فترة في تطوُّر الإنسان كان يعيش بمفرده)٦١ لذا فإنَّ الثَّقة والصَّدق والتَّرابط عبر الوشائج الأسريَّة والتَّنوع العرقي والإثني هو جزء من التَّناغم الَّذي تبحث عنه هذه الفلسفة، لذا يمكن تفسير الاستقرار والقدرة على

التَّعامل مع الاستعمار الغربي الذي استعمر آسيا واستطاع الآسيويُّون أن يتناغموا معه ويصلوا مع المستعمرِ لحالةٍ من التَّناغم والتَّوازن .

هذا له عدَّة جوانب تطبيقيةٍ أو لها القيادة التي تحظى بالثِّقة يقول د .مهاتير محمد: عليك أن تقود، يجب أن تكون فطنًا لما يريده أتباعك لكن لا يجب عليك أن تلبِّي كلَّ رغباتهم، وإلا لست بقائد، التَّنوع الذي شهدته آسيا جعل القيادة والتوازن ضرورة لإقامة الدّولة مؤسّساتها وتكوين شبكة علاقات قويَّة ودعم من المجتمع للقائد الذي يجد نفسَهُ أمامَ مجموعةٍ من الأعراف والتَّقاليد التي يجب أن تحكم سلوكه.

هذا النَّموذج حسب هذا التفسير يرى أنَّ الهارموني هو ما يُحرِّك كثيرًا من السَّاسة في آسيا، وهو واقعٌ في تميز النّموذج الأسيوي، من الصحيح أنَّه تغيَّر وتشوَّه وحوصر عبر التوجهات الشيوعية والتَّدخُّلات الغربية والحداثة التي جعلت المسافة بعيدة عن الكوفنوشيوسية والقيم الأسيوية إلا أنَّه نموذجٌ يفسِّر الحالة التي تتعلَّق بالقيادة وبروزها في كثيرٍ من الدُّول الآسيويَّة وانتشار الشَّبكات الاجتماعيَّة والثِّقة التي تنتشر في آسيا، الَّتِي يَرَى بَعْضُهم أنها قد تبرِّر استمرار التّنمية والحكم التسلطي حسب التّصور الليبرالي (Julio٢٠٠٩) .الرئيس الصيني هو جينتأو Hu Jintao (٢٠٠٢-٢٠١٢)يقول إن الهدف ليس التقدم الاقتصادي إنما خلق مجتمع متجانس(Harmony) .

رئيس وزراء هو نع كونغ السيد تونج شي هو كذلك يُصرِّح بأنَّه يسعى لهذا التَّجانس هدفًا نهائيًّا لسياسة حوكمتِهِ عامَ ٢٠٠٥ ، الأمر يتكرَّرُ كذلك مع دونالد تسانج عندما يصرح بِأَنَّ قِيمةَ التَّجَانُس هي قيمة حاكمة عام (julio ٢٠٠٩) ٢٠١٢، وقد ذكرنا قبل قليل إيمان كلٍّ من الزَّعيم الماليزي ولي كيوان يوزعيم سنغافوره إيمانهم بتلك القيم الأسيوية .

هل تتعارض تلك القيم مع اختلاف الأديان؟ وهل هي خاصَّة باتباع كونفوشيوس ؟ هذا ما يتعارض مع منطق التَّجانس، فإنَّ أحد أهداف هذا التجانس هو أن تجعل القيم والاختلاف نفسها في سياق مجتمعي لذا يمكن القول إنَّ التَّجربة الماليزية واختلاف الأديان والعرق ذي الأغلبية لم يمنع ماليزيا من اللَّحاق بركب النُّمور الأسيويَّة، وأن الحكومة في ماليزيا كغيرها من الحكوماتِ المتقدمة قد حققت تقدمات في مجال تمكين المجتمع وكان الإسلام طريقًا لتعزيز تلك الثِّقة والتَّقريب بين مختلف الأديان في ماليزيا، ولا يوجد شكٌّ أنَّ الهارموني كان هدفًا من أهداف السِّياسة

الماليزية، وأنَّ الدُّول الأسيويَّة رغم اختلاف التّصوُّرات نحو الدّيمقراطيّة إلا أنَّها استطاعت أن تُحدث استقرارًا وتصوُّرًا عمليًا عن التَّعامل مع الاختلاف والدِّيني والعرقي، وقد أسفر كلُّ ذلك عن مستويات متدنِّية من الفساد في آسيا فهي إجمالًا من أقل دول العالم في الفساد المالي كما أنَّ هذه الدُّول خاصَّة في ماليزيا ووسنغافوره واليابان تتمتع بمعلات مرتفعة من الثِّقة بالحكومة والشُّعور بالرضا عن أداء الحكومات والهوية الوطنية.

في دراسة عن العلاقة بين الديموقرطية وقدرات الدّولة في شرق وجنوب شرق آسيا (٢٠٠٠) نجد أنَّ دولًا كسنغافورة تتمتَّع بقدرات عالية من الثِّقة ثقة المواطن ورضاه عن الحكم مع ضعفٍ في الاهتمام بالسِّياسة كما دلَّ على ذلك الاتِّصال بين الممثل والنَّاخب، كمَا أنَّ الهوية ليست في أعلى معدَّلاتها بينما نجد أندونيسيا وماليزيا حيث يوجد وعي بالعمل الحزبي والرِّضا عن الأداء الحكومي، إن جهودًا مضنيةً قد عملت في هذه الحكومات للاستفادة من التَّقدم في مجال الاتِّصال وتمكين المجتمع التَّواصل كما أن عددًا من الشَّركات الصَّغيرة من آسيا نجحت في الوصول للعالميَّة وكانت ظاهرة الشَّركات الصَّغيرة تعتمد على هذه الشَّبكات التي صارت جزءًا من التَّعاقد بين الحكومات وبين القطاع الخاص وصار السّلوك الحكومي أكثر رشدًا (وإن كان الأمر يحتاج لجهد لمحاربة الفساد الذي بدأت تظهر أثاره في تقرير الفساد عام ٢٠١٥) ، وهذا الأمر عامٌّ في أغلب دول شرق آسيا ووسطها٦٢.

النّقد الموجَّه للنَّموذج الآسيوي خاصَّة في الصِّين هو غياب حكم القانون وكون القانون الحاكم فوق الحزب الشُّيوعي لا يمكن القول إنَّه حكم قانون بل يمكن اعتباره حكم بالقانون؛ أي: إن القانون يمكن تجاوزه من الحاكم وذلك يتعلَّق بوجود قيادة دون آليات محاسبة وحكم قانون ينظِّم تلك الشَّبكات قد يكون هو المنطقة الرخوة التي تؤثِّر في الحكم الرَّشيد وشبكات الثقة في دول كالصين وفيتنام وكوريا الجنوبية والشمالية وحتي اليابان وسنغافوره وماليزيا واندونيسيا، في ماليزيا مثلًا شكَّلت علاقات القرابة بين الجيش والحزب الحاكم إحدى العلامات الفارقة لسلمية التَّحولات السِّياسية فيها٦٣، كما أنَّ السِّلم والتَّوجه نحوه والتَّناغم مع المستعمر الأمريكي كان سمة لليابان، لذا فإنَّنا يمكن أن نقرأ أنَّ هذه الدُّول التي خرجت من الاستعمار أو من التَّدخل الخارجي لم تجد صعوبة في وجود بناء الدّولة والبحث عن قيادة من المجتمع نفسه، فقد شهدت هذه المنطقة كغيرها من المناطق حروب واستعمار وشاركت

في الحروب العالميَّة ولكنَّها رغم الاحتكاك بالغرب والشُّروط القاسية التي يشترطها المستعمر في صياغة الدساتير والتَّعاملات المصرفيَّة وتكوين الجيوش وغيرها نجد أنَّ أجهزة الدّولة حاضرة يمكن تأسيسها في بعض الدُّول أو بقائها وتكيفها مع كافة الظُّروف في دول أخرى؛ أي: إن المؤسّسات في هذه الدُّول راسخةٌ لضرورة التَّعدُّد الثَّقافي الذي يُفرز الحاجة للقائد أو لوجود شبكةِ علاقاتٍ اجتماعيَّةٍ وثيقة تُعزِّزُ الْإستقرار، لذا فإنَّ المسار هنا يختلف عن التَّجارب السَّابقة ففي اليونان كانت الدّيمقراطيّةُ قبل بناء أجهزة الدّولة، وفي ألمانيا كانت أجهزة الدّولة قبل الدّيمقراطيّة والمحاسبة أمَّا في آسيا فإنَّ حاجة المجتمع للقيادة وتجذّر مؤسّسات حاكم عبر التَّاريخ هو في الواقع نموذج من الحوكمة والحكم الرَّشيد والتَّعامل بحكمة مع التَّغيُّرات والثَّقافة الوافدة.

يجب أن نشير هنا أنَّ الهارموني في النَّموذج الأسيوي ليس هو التّوافق في النَّموذج الإسكندنافي وإن كان الأخير مقدِّمة للثَّاني وإن هذه النّماذج كانت بداية لكثير من الأسئلة حول إمكانيَّة تنوع المداخل للحكم والسُّلطة عبر سياقات مختلفة.

٤–دول الأمريكتين: التَّحوُّلات المجتمعيَّة وتكوين أجهزة الدّولة:

قد تسبق الدّيمقراطيّة بناء أجهزة الدّولة فتتحول الحياة الحزبية الناخب إلى رعية أو زبون يتعامل معه السِّياسي اقتصاديًا مقابل صوته (اليونان)، كما أن أجهزة الدّولة التي تبنى بدون وجود اليات محاسبة كامنة داخل المجتمع قد تكون سببًا لاستبداد (ألمانيا)، وقد يكون هناك جهاز للدّولة وغياب لحكم القانون فيكون الحزب الحاكم بدون ضوابط قانونية حقيقية (الصين) الاستعمار الخارجي هو عامل آخر يؤثر بناء النِّظام السِّياسي وأجهزة الدّولة و قدراتها وسعة مهامها .

المقارنة بين دول أمريكا اللاتينية تدخل فيها دول أمريكا الوسطى والجنوبيَّة؛ وهي تسمية استعماريَّة تتجاوز الجغرافيا لتعطي الثَّقافة الأوروبية الإسبانية والبرتغالية والفرنسية شكل الهيمنة، والولايات المتَّحدة الأمريكية التي مرَّت بمراحل تاريخيَّة متشابهة، اختلف فيها المستعمر الإسباني في الأولى والإنجليزي في الثَّانية، قد يبرز نوع العلاقات التي يبنيها المستعمر مع الشُّعوب المستعمرة، وكيف تتطوَّر تلك الدُّول بين دولٍ ترهَنُ لنوعٍ من الزَّبائنيَّة والرِّعاية الدَّائمة من

قبل القيادات التي تعاملت مع ذلك المستعمر، أو أن تنشأ في المجتمع بكلِّ طوائفه قدرة على المحاسبة؛ أي: تكوين رؤوس أموال وعلاقات فاعلة تعطي سلطة للمجتمع، يتشكَّل من خلالها نظام حكمٍ ضعيف من حيث السُّلطة لكنَّه قويٌّ بقدرته على فرض المعايير التي يريد.

العرف الذي عرفته الصين عن أجهزة الدّولة الذي استمرَّ فترات طويلةً يمثل عراقة تلك الحضارة الآسيوية، ومع نشأة الهويَّة السِّياسيَّة لكثيرٍ من الدّولة الأوروبية بعد الثَّورات النِّزاعات التي نشأت في أوروبا وصلح ويستفاليا ١٦٤٨ والتي هي أساس الدّولة الوطنيَّة الحديثة إلى الآن(Kissinger٢٠١٤) ، كلُّ ذلك لم يكن ظاهرًا في دول أمريكا اللاتينية التي شهدت استعمارًا إسبانيًّا وبرتغاليًّا لم يفلح ببناء أجهزة الدّولة بقدر ما انصبَّ اهتمامه على تشكيل تحالفات مع قيادات وزعامات قبلية لضمان توريد الذَّهب للملكة وفق قاعدة الذَّهب التي تقضي بتكديس الذهب كمؤشّر على قوة الدّولة.

في الجانب المقابل نجد الولايات المتَّحدة الأمريكية تنجح في تشكيل دولة فيدرالية فيها تحالفات بين شركات ومراكز قوى استطاعت في مجملها أن تشكِّل نظامًا سياسيًّا ليس فيه علاقة زبائنيَّة كتلك التي عرفتها أمريكا اللاتنية، فسياق القارَّتين مختلف، في أمريكا اللاتنية نجد ديموقراطية التَّحالفات التي استمرَّت عبر مراكز القوى التي أنشأها الاستعمار وفي الولايات المتَّحدة الأمريكية، نجد أن قدرة المجتمع على المحاسبة بعد انتشار المليشيات وتجار الحروب عقب الثورة التي شهدتها الولايات المتَّحدة الأمريكية ١٨٦٥-١٨٦١)) والتي سُمِّيت بالحرب الصِّناعية الأولى وكانت تعبيرًا عن صراعات اقتصاديَّة ومصلحيَّة بين الشَّمال والجنوب .

في هذا السّياق الأمريكي يمكن التَّمييز بين نشوء دولةٍ عبر سياق من رعاية المستعمر لطبقات بعينها داخل المجتمع في دول كالبرازيل والأرجنيتين والمسكيك وغيرها وبين وجود قوى متناثرة تبحث عن مصالحها وتشكّل أجهزة الدّولة عبر صراعات متتالية، الأول أنشأ نوعًا من التَّحالفات الحاكمة التي استمرت في علاقاتها التي تمهِّد لرعاية بعض طبقات المجتمع، والثَّاني تحوّل في البداية لنوعٍ من الصَّراع إلى أن تحول إلى نظام زبائني في علاقة المنتَخَب بالناخِب (وهو شبيه باليونان) لكنَّه تطوَّر ليكون من أقوى مؤسّسات العالم بل تعقيدًا مع خلل كامن من ضعف بنية الدّولة .(Fukuyama٢٠١٤)أهمية المثال الأمريكي أن دول أمريكا اللاتينية ربما تعاني نفس معاناة الدُّول العربي فيما يعرف بالدُّول ما بعد الاستعمار (Post-Colonial State) سنذكر عند الحديث عن البعد الفلسفي وعلاقة

الحكم الرَّشيد بالحداثة وتيار ما بعد الحداثة كيف كان الاستعمار جزءًا من البحث عن الحكم الرَّشيد وأحد مدخلاته .السّياق يمكن أن يجيب لما كانت مؤسّسات الولايات المتَّحدة أكثر استيعابًا لنشاطات المجتمع (Inclusive)من دول كالمسكيك والبرازيل والأرجنتين ؟

إن السّياق الذي نشأت فيه دولٌ كالمسكيك والأرجنتين وتشيلي وفنزويلا يعود إلى النَّمط الاستعماري الإسباني الذي حاول أن يسيطر على مصادر الذهب في تلك المنطقة، ولم يكن يعتمد على الضرائب المباشرة من الناس، ولم يكن هناك استعمار بمعنى إدارة تلك المساحات الشاسعة بل كان يبحث عن ممثلين له يمكنه التَّعامل أو إجبارهم على توفير ما يكفي المملكة من موارد الذهب .في القرن التاسع عشر ومع انتشار أفكار التنوير والحداثة عن الدّيمقراطيّة والمشاركة نجدها تنتشر ويبدأ الحديث عن ديمقراطية في تلك الدُّول ومن هنا نشأت علاقات زبائنية على نسق اليوناني السابق،) آنتشار التَّنافس الديمقراطي في دول كان محفزًا للسَّاسة في دول كالأرجنتين والبرازيل وكولومبيا أن يستخدموا الطرقة الزبائنية في حشد الأتبا (Fukuyama٢٠١٤) .ويمكن فهم تكوين الدّولة والمؤسّسات في مسار تاريخ هذه الدُّول في التالي:

• أمريكا اللاتنية وفق المعايير الدّولية هي أقلُّ قارات العالم صراعًا بين الدُّول (Intrastate War)، فعلى سبيل المثال لم يقع في أمريكا الجنوبية خلال القرن العشرين سوى خمسة حروب، ثلاثة منها عام ١٩٣٠ بين البراجوراي وبوليڤيا، والبيروالكوادور والبيرووكولومبيا، واثنان بين الأرجنتين والمملكة المتَّحدة عام ١٩٨٢ والبيرو والإيكوادور عام ١٩٩٥. ، ويرجع ذلك لأسبابٍ عدّةٍ من بينها الطَّبيعة الجغرافية للمنطقة وكون الاستعمار ترك قاعدَّةً مفادها أنَّ كلَّ الحدود الاستعمارية تعود لدولٍ مستقلةٍ ممَّا جعل الجدل يقلُّ حول الحدود بين الدُّول، صراعات أخرى في أمريكا الوسطى مثلًا كان لاحتلال نيكاراجوا (١٩٣٣-١٩١٢) من قبل الولايات المتَّحدة الأمريكية دورٌ في إحداث توازنٍ وهيمنةٍ يمكن أن تعود لقلَّة الحروب بين هذه الدُّول .

• ويمكن تفسير ذلك على أنَّ هذه الدُّول تشكَّلت عبر تحالفات داخليَّة حاكمة وهي تعمل على توطين سلطتها الدَّاخلية لذا فكل جهودها منصبَّة على الحفاظ على سطلتها الدَّاخلية لذا سنجد أنَّ هذه الدُّول من أقلِّ دول العالم التي ارتبطت بالضَّرائب نظرًا لقلَّة الحروب الخارجيَّة كما أنَّها شكَّلت نموذجًا خاصَّة لما يُعرف بديمقراطية التَّحالفات .

• التَّحالفات الحاكمة في هذه الدُّول التي شهدت تحولًا ديمقراطيًا التي كانت قبل الحرب العالميَّة الثانية، أظهرت نسقًا آخر في فهم سياق بناء النِّظام السِّياسية، تأثَّر هو الآخر بعوامل تاريخية، فتجربة هذه الدُّول في أمريكا الجنوبية أثارت سرديَّة آخرى لفهم التَّحولات الدّيمقراطيّة التي شهدتها تلك المنطقة، كانت البداية مع المراجعة التَّاريخية التي قام بها برينجتون مور (١٩٦٦) الذي راجع من خلال دراسته الموسعة نشوء الدّيمقراطيّة والدكتاتورية المجتمعيَّة التي راجع فيها ثورات الصين وبريطانيا وروسيا وحاول أن يهزَّ عرش النّظريّة التي كانت تُعطي للمجتمع القدرة على تغيير الأنظمة القائمة، ومن خلال هذه المراجعة نجد أنَّ القوى التي حكمت في هذه الدُّول رغم الأزمات الاقتصاديَّة التي كانت تعانيها كدول إلا أنَّ الطَّبقات العليا في هذه المجتمعات سواء من ملاك الأراضي عندما كانت الأرض تعني الزراعة والإنتاج أو التَّغيير الذي حدث نحو الرأسمالية عندما أصبحت الأرض سلعة كغيرها من السلع٦٤.

• ربما كانت هذه الدّراسة البداية في التَّفكير أن وجود حلف حاكم وتأييد مجتمعي قد يكون وسيلة لgتغيير لا يأخذ الفترة الطويلة التي يظنها أصحاب النّظريّة التي تنظر إلى المجتمع عبر نموذج المجتمع . الدّولة :من أسفل إلى أعلى .وهذه الدّراسة تستند لدراسة أخرى عن التحول الذي شهدته أمريكا اللاتينية ليكون تصريحًا بإمكانيَّة النّظر عبر التحالف الحاكم والوقت القصير الممكن حيث تقول عن دراسة تيري كارل (في هذا العصر لا يوجد نظام ديمقراطي مستقر نشأ من تحول النِّظام عبر انتفاضة جموع الشعب لتمسك بالسُّلطة على أنقاض الطبقة التقليدية الحاكمة .حتى لوكان ذلك لفترات قصيرة .بل إن التغيير الذي يمكن متابعته والتأكد منه تاريخيًا هو بناء النِّظام الديمقراطي من أعلى ٦٥ .في البعثات التي أسلتها إسبانيا عبر بحارتها ومتسكشفيها وساستها إلى مناطق كالأو رجواي حاليًا والتي سماها البحار الإسباني جوان دياز أرض الفضة، و(بيونيس أيريس) تعني الهو اء النقي (في الأرجنتين وهي المناطق التي كان هو ائها نقيًا ومساحتها شاسعة وغيرها، رفض من السكان ممن كان بعضهم يعيش على الصيد والبعض الأخر يعيش على الزراعة الرضوخ للأسبان أو حتى إطعامهم، واستمر بحث الإسبان إلى أن وصلوا إلى عاصمة البرجواى حاليًا أو سنسيون وتزوجوا من الفئات الحاكمة وسرعان ما تحول الإسبان لطبق ارستقراطية، وصارت التَّعامل مع تلك الفئات الحاكمة، أي أن توظيف النظم القائمة هو الذي جعل التغير عبر تاريخ هذه المنطقة يخضع لمنطق المستعمر ذاته، هذا الأمر صاحب التغيرات الدّيمقراطيّة التي شهدتها تلك المناطق في

ما بعد كما تدل هذه الدّراسات وهذا ظاهر في التحولات التي شهدتها المنطقة والتي كان للولايات المتَّحدة الأمريكية الدُّول الأكبر فيها، في السيلفادور مثلًا كانت الحكومة الأمريكية قلقة من فقدان الدكتاتور ساموزا السيطرة على البلد، ولكنها قلقة أكثر من تنامي التّنظيمات المجتمعيَّة المدنية، وأرسل أحد المصلحين من رجال الدين رسالة للرئيس كارتر يترجاه فيها عدم ارسال السلاح للبلد لدعم النِّظام الحكام؛ لأنَّ ذلك يزيد من حدَّة التّوتر والقمع لحرية الناس، الذي حدث ؟ اغتيل أو سكار روميريو، اغتاله أحدُ النَّازيين الجدد الذين تعلموا فنَّ السُّلطة عبر الاغتيالات السِّياسية، روبيرتودوابيسون، وهو الزَّعيم الأبديُّ لحزب آرينا وفي أحد أعضاء هذه الحزب رئيس السلفادور الفريدوكريستيان، قام العسكر بمذابح في المدنيِّين والفلاحين والقساوسة، وانتشرت المعسكرات ووصل القتل إلى عشرة آلاف قتيل عام ١٩٨٠ حتى جيء برئيسٍ مدنيٍّ منتخبٍ ليكون ورقة التَّوت التي تخفي السَّيطرة والثَّورة المضادة.

• يأتي بعد ذلك نموذج واضح عن ديمقراطية الحلف أو التَّحالف وذلك في عمل ايفا ايتزيوني هالف، نظريَّة التَّحالف الديمقراطي أو الاستقرار مقابل انهيار الدّيمقراطيّة، هذه النّظريّة أخذت حظها من الدّراسة وربما ذكر جزءا منها في السّياق الأمريكي نعوم شاومسكي في كتبه .–وهي نظرة تبدوواقعية وترى أن النِّظام الديمقراطي المستقر يستند إلى مهارة الفئة الحاكمة والحكمة والولاء وليس على الجموع؛ لذا فالنِّظام الديمقراطي يعتمد على حلف أو تحالف حاكم تملك المهارات الكافية للفعل السِّياسي والجموع التي لها حق الانتخاب ومن ثم تصبح الدّيمقراطيّة هي تنظيم الصراع بين التَّحالفات المتنافسة على السُّلطة بطريقة سلمية عبر التوجيه والتَّنافس على أصوات الناخبين . لذلك تبدوالدّيمقراطيّة هنا آلة لتحفيز الاختيار ويصبح للإعلام الوزن الأكبر .ومع ذلك يبدوالمجتمع بعيدًا عن الهزات الكبرى في بنائه الطبقي الذي يراد له دائما أن يكون في حدود لا تسمح بوجود ثورات كبرى عبر آلية الرغبة التي تتولاها الرأسمالية .

• الدّراسة الأكبر للموضوع كانت مع مع مجموعة باحثين٦٨ درسوا الأمر باستفاضة وقارنوا بين الأحداث التَّاريخية وظهروا بنتيجة مفادها (مع أن صناعة الدّيمقراطيّة تفشل أحيانًا،إلا أنها ظلت فعلًا واعيًا لمجموعة حاكمة وليست صنيعة الجموع أو المقاتلين والمحاربين من أجل النصر أو الشهادة) .(والتركيز في هذه الدّراسة حول مؤسّسات الدّولة أي أجهزة الدّولة التي يقر الباحثون أن بإمكانها أن تنموبعيدًا عن النِّظام السِّياسي .فأمريكا

اللاتنية عرفت بعد الحرب العالميَّة الأو لي هذا الدعم العسكري والمالي لمؤسّسات الدّولة حتى أصبحت منفصلة تقريبًا عن النِّظام ومن ثم يتشكل النِّظام من التَّحالفات المصلحية والتي بإمكانها عبر اختيارها الواعي أن تكون أساسًا للديمقراطية أو الدكتاتورية .يمكن وضع مقارنة بين ما حدث في أمريكا اللاتنية والولايات المتَّحدة الأمريكية فالأخيرة لم تكن تملك من الذهب كمثيلاتها في المكسيك أو جواتيمالات...الخ، لذا لم يكن هناك ما يمكن التعاقد عليه للتعامل مع الفئات الحاكمة كما فعلت إسبانيا حين صارت تتعاقد مع الطبقات الإرستقراطية للحصول على نصيبها من الذهب نظير توفير الطعام والأمن للسكان الأصليين٦٩، قارن ذلك بالاستعمار الإنجليزي الذي جاء لأمريكا الشمالية ببساطة لأنه لم يجد ما يستعمره بعد الأسبان، فقد كانت بريطانيا لتوها تستفيق من حرب أهلية لتبدأ في مقارعة إسبانيا خاصَّة بعد المفاجأة التي حققتها بانتصارها على آلملك الإسباني فيليب الثاني، وتتحرك لاستعمار أمريكا الشمالية، وكانت انجلترًا تحمل مخزونًا فكريًا تنويريًا لايوجد في إسبانيا، وعندما بدأت حملاتها الاستعمارية عام١٤٩٠ ، وكانت أو ل محاولة لإنشاء مستعمرة عام ١٥٨٧-١٥٨٥ وذلك في شمال كارولينا حاليًا(روانكوك سابقًا)وكانت محاولة فاشلة.

• شركة فيرجينيا التي أسسها مائة متسكشف بريطاني عام ١٤ مايو ١٦٠٧ب كانت نموذجًا مغايرًا لما فعله الاستعمار الإسباني في أمريكا اللاتينية فرغم أن الكابتن كريستوفر نيوبورت الذي قاد تلك الحملة إلى فرجينيا رغم قسوة الظروف وصعوبة ا لأو ضاع والأمراض المستوطنة في تلك المنطقة والتي ليس للإنجليز لهم بها علم ولا وقاية إلا أن الرغبة في استنساخ التجربة الإسبانية كانت حاضرة، فقد كان المخطط هو محاولة البحث عن الطبقات الارستقراطية وعقد صفقات معها لتوفير الموارد مقابل الحصول على المال والجاه والسُّلطة في التَّعامل مع الغزاة، لكن سرعان ما أدرك الإنجليز الذين تأخروا في المجيء عن الإسبان صعوبة التَّعامل مع تلك الأو ضاع، حين شعروا بالجوع ولم يتعرفوا على ذلك الواقع المختلف تمامًا عن الأخبار التي ترد من أمريكا الجنوبية، ورغم تلك المعاناة والمرض والجوع إلا أن السفن لم تتوقف عن الرسوفي سواحل الأطلنطي .هنا بدأ التَّفكير بطريقة مغايرة، وكان ذلك على يد جون سميث والذي جاء مع السفن الإنجليزية كعقوبة له على مخالفته القوانين الملكية، ولم يلبث أن صار في فرجينيا حيث فقد الطبقات الارستقراطية السيطرة على الأو ضاع، وحده جون سميث استطاع أن يدرك أن الواقع مختلف عن الكورتيز والبيزاروا ...وقبائل الأزتيك والإنكا لذا كان التَّفكير في التجارة مع السكان مقابل الغذاء والسكن

وقد كتب جون سميث مذكراته وهي التي استقى منها المؤرخون تلك الأحداث التي انتهت بنموذج أخر مخالف لأمريكا اللاتينية وهو النموذج الذي انتشر بعد ذلك و تشكَّلت عدَّة شركات هي الأساس الذي بني منه النِّظام السِّياسي في الولايات المتَّحدة الأمريكية بعد حرب أهلية تشكل فيها دستور ونظام سياسي فيه عدَّة مدخلات،، لكن أساس التكوين كان في عنصر المحاسبة المرتبط بالتعاقدات التي مثلت مجموعة الشركات والاستيطان الذي تطور بعد ذلك للسيطرة على الأرض والموارد الطبيعية.

• إن القوانين المنظمة للتجارة والتعاقدات الحكوميَّة والشركات في دول أمريكا الجنوبية والولايات المتَّحدة الأمريكية والأحداث التي شهدتها هذه الدُّول كما بينت الدّراسات التي أشرنا تبين بوضوح الفرق بين وجود علاقات زبائنية بين طبقات ارستقراطية حين بدأت عملية الدمقرطة وبين وجود محاسبة مجتمعية نشأت عن طريق شركات وتجمعات أعطت للمجتمع فاعليته، الظروف القاسية في أمريكا الشمالية والتي أدت إلى كثير من المجاعات فالكثافة أقل بكثير لذا لا يمكن تكرار النموذج الإسباني فالحل إذا هو تفعيل الناس والوصول معهم لحلول تمكنهم من استثمار أرضهم، هذا الأمر يتضح في الملكية الفكرية التي أقرت في الولايات المتَّحدة الأمريكية وهو القانون الذي أقره البرلمان الإنجليزي لمنع الملك من التصرف في منح المنح والعطايا وفق رغباته ومصالحه الشخصية، وأعطى القانون الحق للجميع في التَّفكير والإبداع وممارسة أعمال تجارية، الأمر الذي انتقل لأمريكا الشمالية) في الوقت الذي كانت إسبانيا محتلة من فرنسا والمستعمرات الإسبانية تستقبل تجربة فرنسية جديدة (وبدأت كثير من الشركات تنشأ ولعل أشهر من استفاد من هذا القانون هو توماس أديسون والذي أسس شركة جنيرال الكتريك الشهيرة (Daron ٢٠١٢:٤٥) .

هذا النموذج في الأمريكتين يعطينا نمط آخر في العلاقة بين الدّيمقراطيّة وبناء مؤسّسات الدّولة حين تنشأ تلك المؤسّسات عبر تعاقدات مصلحية في المجتمع أو حين تكون تلك المؤسّسات نتاج لعلاقة رعاية في البداية) القبائل الحاكمة في امريكا الشمالية (وتتحول تلك العلاقة إلى علاقة زبائنية كما حدث بعد ذلك في المسكيك والبرازيل وغيرها، أما الولايات المتَّحدة الأمريكية فإن مؤسّسات الدّولة نشأت عبر تلك الشركات التي تأسست في وقت مبكر والتي كانت فكرة التمثيل والتعاقد والسّوق أكثر بوضوح ونشأ عن ذلك حكم القانون الذي ينظم تلك العلاقات المعقدة التي تشكَّلت بشكل أفقي والتي انتهت بدستور وبرلمان .

٥-الدُّول الإسكندنافية الدّيمقراطيّة التّوافقية :

اصطلح إسكندنافيا يطلق على بلدان تجمعها قواسم مشتركة كثيرة، إلا أنه يستعاض عنه بمصطلح آخر هو)بلدان الشمال (للدلالة على النرويج والسويد والدانمارك) متضمنة جزر فاروووجرينلاند (وفنلندا) متضمنة أو لان (Ålandوآيسلندا لأنهم يقعون في شمال قارة أوروبا، وللتقارب التَّاريخي والحضاري والعلاقات الثقافية التي تربط هذه الدُّول مع الدُّول الإسكندنافية الأساسيَّة الدنمارك، والنرويج، والسويد.

الدُّول الإسكندنافية لها نمط آخر في التكوين وقد أعطي لأجهزة الدّولة حقها من التكوين عبر التّوافق بين قوى المجتمع، لذا فإن نمط تكوين تلك الدُّول هو تعبير عن نموذج الدّيمقراطيّة التّوافقية وهو مايؤكِّد أن النجاح الذي حققته هذه الدُّول لم ينشأ في إطار نموذج الأكثرية في الدّيمقراطيّة النيابية بل عبر توافقات من القوى المتعددة ثقافيا ودينيا في هذه الدُّول .التعدد الثقافي تحدي لم تستطع النّماذج الغربية التَّعامل معه لأنها تسعى لتكوين نمط موحد هو النموذج الذي يجب أن تسعى إليه الدُّول .

المقارنة الأقرب بين الدّيمقراطيّة الغربية والتّوافقية هو أن الأولى فيها احتكار للقرار وتنافسية وصراع على السُّلطة بينما تتميز الدّيمقراطيّة التّوافقية بأنها احتوائية، توافقية وتبتعد عن الصراع .هذا النموذج ينعكس على عناصر هامة تكوّن صناعة القرار داخل الدّولة، ومن خلالها يمكن مقارنة الدّيمقراطيّة الغربية) الاغلبية (بالدّيمقراطيّة التّوافقية هذه العناصر هي :

البعد الأو ل وهو المتعلق بالأحزاب المالكة للسلطات ويشمل خمسة عناصر:

-تركز السُّلطة الحاكمة في يد حزب واحد) حزب الأغلبية (مقابل مشاركة السُّلطة بين أحزاب متحالفة.

-العلاقة بين السُّلطة التشريعية والسُّلطة التَّنفيذيّة، حيث تطغى السُّلطة التَّنفيذيّة على السُّلطة التشريعية في الدّيمقراطيّة الغربية، ويسعى النِّظام للتوازين بين السُّلطة التشريعية والتَّنفيذيّة في الدّيمقراطيّة التّوافقية.

-نظام حزبين مقابل نظام متعدد الأحزاب.

-نظام انتخابي يعتمد على الأغلبية والعدد المطلق مقابل نظام نسبي.

-نظام متعدد لجماعات المصالح، يسمح لهذه الجماعات بالتَّنافس الحر مقابل نظام متوازن بين جماعات المصالح يسعى لتوفيق بينها.

البعد الآخر المتعلق بالدستور وبساطة الدّولة أو تركيبها (Fedral - Unitary) ويشمل:

-حكومة موحدة ومركزية مقابل نظام فيدرالي لامركزي.

تركز السُّلطة التشريعية في جسم تشريعي واحد، مقابل انقسام السُّلطة التشريعية بين جسمين تشريعين بنفس القوة وبصلاحيات دستورية مختلفة.

-دستور مرن يمكن تغييره من خلال الأغلبية العادية مقابل دستور صلب يصعب تغيير إلا بأغلبية غير عادية.

نظام للبرلمان فيه الكلمة العليا من حيث دستورية التشريعات، مقابل برلمان تخضع قرارته لمراجعات قانونية تحدد دستوريته.

-مصرف مركزي يعتمد على السطة التَّنفيذيّة مقابل مصرف مركزي مستقل.٧٠

استطاع أريند لي جفارت أن يضع نموذجًا للديمقراطية التّوافقية بصورة واضحة، من الناحية الوصفية والكمية، من خلال كتابه الذي صدر عام١٩٩٩ ، والذي استطاع من خلاله أن يضع عشر ملامح تميز الدّيمقراطيّة التّوافقية عن النموذج الغربي المبني على الأغلبية أو المغالبة٧٠.

ومن خلال عرض الفروق الدقيقة في الآليات المختلفة للديمقراطية التّوافقية، وعرض التجارب المختلفة التي طبقت فيها هذه الأليات، كان من الواضح أن للتاريخ دوره في استقرار هذه الآليات بصورها المختلفة داخل هذه الدُّول، لذا فللفروق التَّاريخية دور في تعدد الصور التي آلت إليها الدّيمقراطيّة .وينبغى ملاحظة عنصر مهم في النموذج وهو تنظيم جماعات المصالح، وقد بين أريند في نموذجه- عبر إحصاءات لستة وثلاثين دولة على رأسها الدُّول الاسكندنافية خاصَّة سويسرا والدنمارك -العلاقة بين النِّظام الانتخابي والتعددية الحزبية والنِّظام البرلماني، والقدرة على الربط بين جماعات المصالح وصناعة القرار.

جماعات المصالح، والأحزاب هي أدوات انتخابية، تؤثر في الرأي العام ونتائج الانتخابات ومن ثم تصبح هذه الأدوات وسيلة لتوازن السلطات التشريعية والتَّنفيذيّة وشكل الحكومة التي تنفذ السِّياسات والقرارات وتعتمد عليها

مخرجات المؤسَّسة السِّياسية، وهذا يعني أن جماعات المصالح مثلها مثل الأحزاب تحتاج لتنظيم، فقد أثبتت الدّراسات أن ظاهر الأمراء أو) اللوبجاركا (داخل الأحزاب، وهي سيطرة شخصيات بعينها تجعل من تنظيم الأحزاب من الداخل أمر مهم للوصول لنظم تضبط حركة المؤسَّسة السِّياسية، وبما أن العلاقة بين جماعات المصالح والأحزاب علاقة وثيقة من حيث دعم السِّياسيات العامة التي تخص جماعات المصالح، خاصَّة الجماعات الاقتصاديَّة، هو المنطلق للتفريق بين التعددية لجماعات المصالح في الديمقراطيات الغربية والتعأو نيات في الدّيمقراطيّة التّوافقية.

في النظم الدّيمقراطيّة الغربية، كان نموذج الدّيمقراطيّة المرتبط بالرأسمالية في محيط بيئة علمانية يفترض حرية رأس المال في الحركة، ولا يفترض تدخل الدّولة في حركة رأس المال، أي أن العلاقة بين جماعات المصالح هي علاقة يحكمها السّوق والتَّنافس الحر بين هذه الجماعات بعيدًا عن تدخل الدّولة .بالطبع كان التطبيق يتعثر بعض الشيء لكن العولمة عززت هذا الموقف ووجدت شركات كبرى يتعدى رأس مالها ناتج الدخل القومي لكثير من الدُّول النامية الأمر الذي ميز جماعات المصالح في دول كالولايات المتَّحدة والمملكة المتَّحدة وفرنسا بالشكل النموذجي لجماعات المصالح في الدُّول الغربية وهو البحث عن الربح، والمشاركة السِّياسية عبر المال السِّياسي الذي يحاول أن يضمن نتائج الانتخابات من خلال دعم السِّياسيات التي تقترب من مصالح هذه الجماعات.

وكان في الطيف الآخر الدّولة الشمولية التي تنظم كل شيء داخل المجتمع، وتفرض الأرباح والأجور والضرائب والجمارك والعلاقات الخارجية، وكذلك تملك القدرة على السيطرة عى اتحادات العمال وتفرض عليهم ساعات العمل، ويمكنها أن تستخدم كل ذلك من أجل مشاريع تطمح الدّولة في تعزيز موقعها الإقليمي أو العالمي.

الشكل الذي تمثله جماعات المصالح التعأو نية تتميز بالتالي :

-الاعتراف بوجود جماعات المصالح وتنظيمات رجال الأعمال والحق القانوني لها في المشاركة في صناعة القرار، وهذا يحد من حجمها.

-هناك هيئات استشارية لهذه الجماعات بشكل مركزي تتكون من القيادات لهذه التّنظيمات الهرمية وممثلين العمال وممثلين عن الحكومة.

-القرارات تؤخذ باتفاق هذه الثلاثية بشكل توافقي.

هذا الإطار العام يميز جماعات المصالح عن النموذج الغربي الذي يفترض عدد لا محدود من هذه الجماعات دون إطار قانوني يميزها، وكذلك عدم وجود تنظيمات تنظم هذه الجماعات وكذلك غياب الهيئات الاستشارية والتّوافق بين المثلث الذي يميز النموذج التّوافقي .هذا بالطبع يختلف عن الدّولة الشمولية التي لا وجود فيها للتوافق ولا للمنظمات التي تشارك في صناعة القرار .وقد بينت الدّراسات أن العلاقة قوية بين وجود تعددية حزبية وتنظيم جماعات المصالح والمؤشّرات الاقتصاديَّة التي جعلت الدُّول الاسكندنافية في المقدمة في موشرات كثيرة كمؤشّر التَّنافسية ومؤشّر التّنمية البشريَّة ومؤشّر الحوكمة فقد كانت دول كالنرويج والدنمارك سويسر دائمًا في المقدمة[٧١].

في مؤشّر فاعلية الحكومات الذي يقيس العلاقة بين ناتج الدخل القومي وكفاءة الحكومة نجد دولًا كالدنمارك وهو لندا في الحكومة ناتج الدخل القومي للحكومة منه نصيب كبير أي أنها حكومات كبيرة، بينما نجد الولايات المتَّحدة وسنغافورة هي حكومات صغيرة بهذا المؤشّر، لكن الجامع بينهما هو كفاءة الحكومة .لذا فالعنصر الجامع هنا هو أحد أهم مؤشّرات الحكم الرَّشيد في الحكومات وهو الفاعلية) .انظر الشكل(fukuyama٢٠١٣)

تنظيم جماعات المصالح جعل هذه الدُّول تتقدم في موشر محاربة الفساد وكذلك في مؤشّرات التّنمية البشريَّة وجعلها في مقدمة الدُّول الناجحة كما هو في موشر الدّولة الفاشلة) المتعثرة .(فالنرويج هي الأولى في موشر التّنمية البشريَّة وسويسرا هي الأولى في مؤشّر الإبداع ونيوزيلاندا الأولى في مؤشّر محاربة الفساد و السويد في الترتيب الرابع في مؤشّر التَّنافسية و في الترتيب الثّالث عشر في مؤشّر سهو لة الأعمال Easy Dong Business)) والثانية في مؤشّر الإبداع العالمي والرابعة في مؤشّر الفساد والعاشرة في مؤشّر التّنمية البشريَّة، الدنمارك كذلك هي الثانية عشر في موشر التَّنافسية والخامسة في سهو لة الأعمال والسابعة في مؤشّر الإبداع والأولى في موشر الفساد والسادسة عشر في مؤشّر التّنمية البشريَّة والثانية في مؤشّر الشفافية ٧٣.

الاقتصاديون يرجعون هذا النجاح إلى عنصر التّوافق الذي تطور عبر التَّاريخ، ويشير موشر الثقة الذي يقدمه المؤشّر الأو روبي إلى أن هذه الدُّول في المقدمة وأن السبب فيما يبدويكمن في طبيعة النموذج الاقتصادي في هذه الدُّول (Nordic Model) فالحكومات فيها موسعة وهي تؤمن بالفردانية الليبرالية .وقد يبدوهذا تناقضًا لأن هذا النموذج يعتبر الدّولة هي المحفز لهذه الفردانية ولتحفيز حركة المجتمع، وهذا ما جعل هذه الدُّول تتمتع بمعدلات عالية من الشفافية، فهي دول بعدد سكان قليل مما جعل الأحزاب الحاكمة أقرب للناس، وهي تبنت كثير من القيم الليبرالية مبكرًا فحرية الصحافة بدأت في السويد منذ العام ١٧٦٦ كما أن الارستقراطية تضاءلت قوتها منذ العام ١٨٤٠، والنموذج التّوافقي الذي ذكرناه يبين كيف أن كل مكونات المجتمع عبر تعددية حزبية) من ثلاثة إلى خمسة أحزاب (والتعاقدات بين جماعات المصالح عززت هذه الثقة .

النظم الهرمية على طراز حكومة البرلمانات في دول أوروبا الغربية هي الأشكال المؤسّساتية الأكثر فاعلية، والأشكال الأقل تبعية لطريقة العيش القديمة الراسخة، أي الأشكال الكفيلة بكسر طوق الترتيبات القديمة .غير أن تجربة المملكة المتَّحدة تبين أن هذا يفضي إلى المغالاة في سياسة إدارة الاقتصاد الكبير) الماكرو(، وإهمال نشدان تعأو ن جماعات المصالح الاجتماعية .ويبدوأن هو لندا توافرت على الخلطة المحظوظة بامتلاك الحكومة قدرًا قليلًا من الهرمية يكفي للخروج من طريق الخلاف المسدود بين جماعات المصالح المنظمة، ولكن ليس قدرًا كبيرًا من الهرمية بحيث يدمر التحكم الاجتماعي التفأو ضي في كل ميادين السياسة، مثال ذلك " إزاء أزمة اقتصاديَّة متسارعة : فخلال ركود

سنوات ١٩٨٣-١٩٨١ سنوات ١٩٨٣-١٩٨١ أصاب الإفلاس واحدة من كل ٢٥ شركة , وفقدت هو لندا ٢٠٠ألف وطيفة " .هذا أدى إلى:

-هددت الحكومة بتجميد الأجور

-توصل أرباب العمل والنقابات إلى إبرام اتفاق بدلًا من فقدان كل استقلالية في تحديد الأجور

-انتهي مأزق سنوات ١٩٨٢-١٩٨٦ المستعصي، حين اعترفت النقابات بالحاجة إلى استعادة القدرة التَّنافسية عن طريق الاعتدال في الأجور.

-اعترف أرباب العمل بالحاجة إلى التفاهم (بسبب خشيتهم من أن تعمد الحكومة في إطار تجميد الأجور على فرض برامج المشاركة في الوظائف، والدعم المالي للوظائف، التي من شأنها أن تقوض استقلاليتهم أيضا) .إن الاستغناء عن التحكم عبر التفأو ض والاعتماد على هرمية السُّلطة والسّوق وحدهما كانا هدف معظم الاقتصاديين الليبراليين.غير أن مثال هو لندا يبين كيف يمكن للتحكم الاجتماعي التفأو ضي أن يصل بالمجتمع للاستقرار والخروج من الأزمات.٧٤

وعلينا أن نفرق هنا بين هذا التحكم المجتمعي التفأو ضي الذي يعبر عن الدّيمقراطيّة التّوافقية ولا يتناقض مع الفردانية عن مفهوم الثقة والهارموني في النموذج الأسيوي، ويمكن تصور الأمر على أنه طيف يبدأ من النموذج الغربي وينتهي بالتجانس أو الهارموني وفي النموذج الغربي يمكن أن يمتد الطيف نحوالفوضوية وفي النموذج الأسيوي يمكن أن يمتد الطيف نحوالأو توقراطية عبر حكم الفرد أو التحالف الحاكم، ويمكن اختصار ذلك في ثلاث قضايا :التَّنافس والتّوافق والتجانس .

الفرق الأساسي الذي بين التّوافق والتجانس هو أن الأخير يتعلق بعلاقات بين مجموعات سكانية أكثر من العلاقات بين الأفراد .هذا الأمر ينعكس على سلوك الأفراد في النموذج الأسيوي) التجانس (لأن فرد يسلك في المجتمع سلوكًا مرتبطًا بعلاقته بالجماعة و هكذا يصبح التمثيل عبر مجموعات وتنشأ معايير جامعة عبر الزمن .في التّوافق) النموذج الأسكندنافي (التّوافق هو نتاج لصراع تاريخي تسويه الأحزاب والقيادات لذا فصانع السِّياسات يعرف حجم الخلاف في البلد بل إن النِّظام السِّياسي نشأ وفقًا لهذه الخلافات فنظام الأحزب في سويسرا والذي يعطي

المقاطعات الحق في الانتخاب والحكم الجماعي فيها والمراجعة القانونية لقرارات البرلمانات في كثير من هذه الدون وتنظيم جماعات المصالح والفيدرالية والحكم المحلي وغير ذلك من الأجراءآت هي حفريات تاريخية لنظام توافقي تشكل عبر وجود شركات وتجارة ومصالح لن تزدهر إلا بحلول وسط بين مجموع الأحزاب الحاكمة . (julio:٢٠٠٩;٣٣٤)

في النموذج الحديث للحكم الرَّشيد يتطلَّب الأمر عمليات معقدة لحل الصراعات التي تنشأ في المجتمع لذا فإن الوصول للتوافق واستخدام تلك الشبكات يختلف عن التّصور السابق للحكومة كصاحب سلطة قادر على صناعة القرار دون مراعاة لقضايا التواصل والخطاب ومعرفة الدوافع والقيم الجامعة للمجتمع، وهنا يكمن الفرق بين التجانس الذي يعتمد على تلك القيم لتكون حاكمة فوق الجميع وبين حكم مجموعة من الأحزاب متوافقة فيما بينها على قيم بعينها وبين أن يكون القرار متجدد يتأثر بنشاط الشركات التي توفر الضرائب للحكومة والتي تحظى بشرعية عبر التمثيل النيابي.

ويجب ملاحظته ما ذكرناه سابقًا أن الفلسفة التي ينطلق منها الهارموني هو أن كل سياسة أو قرار يجب أن يخضع لمزيد من النقاش بغض النّظر عن قائله أو صوابه أما التّوافق فهو يتعلق بالوصول للقرار الذي يمكن أن يوصل الأطراف لحالة من عدم الصراع بينما في النموذج الغربي نجد أن رأي الأغلبية هو الذي السائد وتضع السلطات الإجراءآت لإنفاذه كما سيأتي معنا حين نناقش علاقة الحكم الرَّشيد بالحداث ومسلماتها .إن فهم الحكم الرَّشيد وما يثيره من أسئلة وتطبيقاته المختلفة هو الذي يمكننا من فهم واقع الدُّول العربي وسياقها التَّاريخي) لذا حاولنا أن نضع هذه النّماذج (هو الذي يضعها في تسلسل تاريخ النظم السِّياسية التي عرفها العالم لذا فلننظر إلى الواقع الحكم الرَّشيد في العالم العربي.

بناء الدّولة في العالم العربي:

يمكننا الآن أن نفهم أن الحكم الرَّشيد يبحث في إشكالات تتعلق بشرعية النائب أو الوكيل ويتعلق برشد القرار وفق المنطلق يضع الغرم بالغنم بدلًا من ارتباط المناصب بالمكاسب وعلاقة الرعاية التي تشكَّلت في دول كاليونان وإيطاليا ودول أمريكا الجنوبية وكذلك بعيدًا عن الدكتاتورية التي تخلط بين مفهوم القيادة الذي يسهم في تفعيل القيم الحاكمة وبين الاستبداد بالرأي وتحويل المجتمع إلى قسم مؤيد ينال كل شيء وقسم معارض ليس له من وطنه نصيب .

السؤال أن كيف يمكن فهم مسار الدُّول العربيَّة وهل تكونت الدّولة العربيَّة عبر أعراف ديمقراطية أم من خلال نظام بيروقراطي ومؤسّسات أم عبر علاقة زبائنية مع المستعمر أو علاقة رعاية مع المجتمع .لقد رأينا قبل قليل كيف يمكن أن يؤثر التَّاريخ في تحديد العلاقة بين الحكم الرَّشيد والدّيمقراطيّة الأمر الذي يمكن قياسه بمعايير كثيرة تحدد قدرات الدّولة وعلاقتها بالمجتمع فضلًا عن معرفة الفساد والتفاوت المجتمعي وكفاءة النِّظام السِّياسي .

يمكننا بسهو لة أن نتحدث عن شرعية دولة ما وهل جاءت عبر الانتخاب أو غيره أو أن نتحدث عن الحكومة وعلاقتها بالبرلمان وتحديد طبيعة النِّظام السِّياسي أو الحديث عن استقلال القضاء لكن لفهم المستوى التنموي والأستقرار السِّياسي نحتاج إلى أكثر من ذلك نحتاج إلى طبيعة العلاقة بين مجموع المؤسّسات داخل المجتمع وطبيعة العقود المبرمة داخل المجتمع و علاقة الدّولة بالعالم الخارجي وقدرتها على التأثير بشكل إيجابي يضمن استدامة التّنمية داخل هذه الدّولة .

في البداية يجب أن ندرك أن بناء المؤسّسات في الدُّول العربيَّة لم يأتي في القرن التاسع عشر بل إن المؤسّسات قد قامت في تلك البلاد) التي هي ضمن النطاق الجغرافي للدول العربيَّة (في إطار من النِّظام القبلي للعرب فقد عرفت قريش مجالس شورى تنعقد في دار الندوة وفيها الملأ والتعبير القرآني للمجموعة الحاكمة في كل قرية أو دولة صغيرة كانت أو كبيرة .كما أن النِّظام القبلي يقتضي العصبية والتجمع حول الدم فإن التداخل مع الدّولة الفارسية والدّولة الرومانية كان له أثره في بناء تلك المؤسّسات .والجدير بالذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان واضحًا في رفضه للدّولة الدينية التي كانت في فارس والروم وكانت رسائلة التي أرسلها تدعوهم لهذا المعنى .

قبل أن يهاجر النبي لمكة كانت هناك عدَّة اتفاقات مع وجهاء الأو س والخزرج في المدينة وعندما هاجر عليه السلام كانت هناك وثيقة تؤكد هذا التّوافق في المدينة، ولعل أهم تلك المؤسّسات التي سبقت وثيقة المدينة هي القرار الذي أقره النبي بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار والذي استطاع من خلاله حل مشلكة المهاجرين الذي تركوا أموالهم في مكة.٧٥وظاهر أن كثيرًا من الغزوات التي كانت في زمن الرسول والضغوط التي واجهتها المدينة كانت تحتاج لكثير من التّنظيم والتنسيق بين مختلف القوى في المدينة المنورة، كما في غزوة الأحزاب كان على النبي بصفته القائد توفير الطعام والغذاء لأهل المدينة وفي نفس الوقت الحفاظ على أمنها .وينبغى ملاحظة أن القانون المتثمل في الشّرعية كان هو الأساس الذي بدأت به الدّولة العربيَّة فصحيح أن كثيرًا من النظم كانت قائمة إلا التشريع الذي ظل ينزل

لمدة ثلاثة عشر عامًا، وطريقة تقسيم الغنائم بأبعاده السِّياسية والاقتصاديَّة أفرد لها القرآن سورة كاملة هي سورة الأنفال ، مما منع الصراع بين القبائل وارتقى بالأمر لمستوى القانون الذي يحدد نصيب الدّولة كمؤسسة من مؤسّسات المجتمع وأعطي لاستخدام ذلك المال في مجالات اجتماعية مختلفة، هو البداية للخروج من القبيلة نحوالإذعان للقانون الأمر الذي تطور بعد ذلك لتأسيس مؤسّسات حتى يمكن تطبيق هذه الشّرائع، لذا كان استقلال القضاء ميزة لكثير من الدُّول الإسلاميّة وهذا يختلف عن النموذج الأسيوي الذي لم يعرف تشريعًا واضحًا كما أن المسيحية عرفت التشريعات عبر كثير من التحولات خاصَّة في العلاقة مع الإمبراطورية الرومانية . (Fukuyama٢٠١٣)

بعد وفاة النبي بدأت أجهزة الدّولة في التشكل والتطور من خلال تقسيم الغنائم في غزوة بدر وخيبر، وهذا ما يمكن أن نلمسه في الدّولة الأموية بعد توسّع الدّولة الإسلاميّة واحتاج هذا التوسّع للخراج أو الضرائب والتَّعامل مع الغنائم، لكن الفكر السِّياسي والاقتصادي المتعلق بإدارة الدّولة ارتبط في جزء كبير منه بمهفوم أرسطوحول التكوين المدني للإنسان، فهو بعيد عن فكرة التوحش عند هو بز أو المصلحة عند لوك، الفارابي وابن وسينا وابن رشد ٧٦ كانوا قريبين من هذا المجال ولم تكن الحرية هي المنطقة بل الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق والكمال الإنساني . هذا المفهوم لم يتأكد إلا عند ابن خلدون في مقدمته –مما هو مفصّل في تاريخه –أن الدّولة الإسلاميّة في بدايتها لم تحتج للضرائب لأنها كانت تلتزم بالشّرائع وهي التي نظمت العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهذه النقطة أساسية لفهم الحكم الرَّشيد الذي يحاول أن يتعامل مع الحاكم كوكيل لذا فإن العفة والصدق والأمانة التي هي شروط أساسية في تولي المناصب العامة تقتضي أن وأن الضرائب لم تضرب إلا في وقت متأخر أي أن الضرائب كانت بداية لغياب الدافع الروحي المنظم للمجتمع وهي الشّرعية معناها الواسع الذي يؤكِّده مفهوم مقاصد الشّرعية .ويبين ابن خلدون في مقدمته مجموعة من المؤسّسات التي صاحبت الخلافة مما سماه الخطط الخلافية وكلها مجموعة نظم يراد منهم تنظيم المؤسَّسة الحاكمة ولاشكَّ أن ابن خلدون قد انتبه لمفهوم السّوق ومفهوم الشّبكة قال في الفصل الأربعين) في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية (لذا فليس على الحاكم أن ينافس السّوق بل يتركه مصدرًا للضرائب ثم في فصل آخر يقول) إن الظلم مؤذن بفساد العمران (ويشرح ذلك بأن الحاكم إذا اعتدى على الأموال الناس ليأخذها منهم عنوة فإن ذلك سيحجمهم عن العمل والتجارة والإنتاج (ويبين أن على الحاكم أن يستخدم

تلك الأموال في دعم المؤسّسات الشرطية والعسكرية التي توفر الأمن كما أن عليه أن يقيم العدل بين الناس عبر القضاة .اقترب كذلك من مفهوم الشّبكة بالحديث عن) العصبية (فإن فهم العلاقات داخل المجتمع وهي الشّبكة الممتدة التي تتلاقى أو تتجاوز تصور المؤسّسات بهرميتها المعهو دة هو مفهوم قريب من فكرة رأس المال الاجتماعي أو الشّبكة.لذا فإن التطبيق العملي لفكرة المؤسّسات والسّوق والشّبكة هي التي يمكن أن يقرأ من خلالها تكوين الدّولة العربيَّة) . (الدوري،٢٠١١)

ويبدوأن الانقسام القبلي الذي بينه ابن خلدون بين بني هاشم وبني عبد مناف والذي استخدم من قبل العباسيين لتجميع الأنصار لحشد الثورة ضد الأمويين، أظهر للعباسيين بوضوح استحالة الاعتماد على القبيلة في إدارة أمور الدّولة لذا كانت فكرة استخدام الحاجب والطبقة العسكرية التي هي بمثابة العناصر التي ليس لها روابط قبلية سواء منا الفرس أو الترك،) يبدو أن استخدام العسكريين وتسخيرهم لهذا الشأن كان جزءا من الحلول للتحول نحوالدّولة (fukuyama٢٠١٣;١:١٣:٢٤١)( ).ويشير بعض الباحثين إلى أن المرحلة التي تشكَّلت فيها بيروقراطية حقيقية اقتضتها ظروف التوسّع العسكري والحاجة للضرائب كانت في خلافة معأو ية حين اكتمل بناء الجيش ومؤسسة الضرائب وإن كانت بعض الأحداث تشير لخلافة عبد الملك بعد ذلك٧٧.وقد استمرت أجهزة الدّولة في النضج كما يدل على ذلك بعض النّظريّات والكتب التي كانت ترسل للملوك والخلفاء لتنظيم الخراج والاقتصاد وحركة المجتمع، هذه الكتب وضعت لتبين القضية الأساسيَّة وهو الخراج فإن هذا الاهتمام بالاقتصاد الذي جاء في وقت مبكر ومحاول تنظيم مؤسسة الضرائب يعني أن دولاً بدأت تتكوَّن؛ لذا فإن الخراج لم يفرض إلا بعد زمن النبي صلى الله عليه وسلم أي أنه جاء في فترة متأخرة، ويمكن تصور الدّولة عبر مراجع تطور هذا المفهوم كما في الكتب المتوفرة في الاقتصاد الإسلامي .

يقسم بعض الباحثين الفكر الاقتصادي الإسلامي إلى ثلاث مراحل٧٨ : المرحلة الأولى تمتد من الهجرة النبوية إلى عام ٤٥٠ هـ، وذلك حين اكتمل بناء الفقه وأصوله وميز الفقهاء بين المصلحة والمفسدة وبرز في تلك المرحلة فقهاء كأبويوسف) أبي يوسف(، ومحمد بن الحسن الشيباني، وجنيد البغدادي، ولعل الإمام أبويوسف هو رجل دولة واقتصادي وقاضي أجاب الطلب الخليفة هارون الرَّشيد بكتابه الخراج وشرح فيه كيفية التَّعامل مع الخراج) هو إجمالا

يمثل موارد الدّولة (وكيف يمكن أن تتعامل الدّولة مع مواردها خاصَّة الأراضي والعقارات وبين كيفية بناء السِّياسات الاقتصاديَّة للدّولة.

المرحلة الثانية ٨٥٠-٤٥٠) هـ (وفيها توسّعت الحركة التجارية للدّولة الإسلاميّة وشهدت دولًا قوية كدولة السلاجقة والمماليك، لذا كان لابد من نضج الفكر لملاحظة حركة الإقتصاد ولعل هذا النضج بلغ مداه مع الغزالي وابن خلدون .(Shompter,٣٧) وهنا يلاحظ بعض الباحثين أن الفترة التي ابتدأت منذ القرن الخامس الهجري والتي شهدت انقسامًا في جسم الخلافة العباسية ونشأت كثير من الدُّول التي استقلت أو كانت أشبه بحكم ذاتي منفصل عنها، لم تشهد الكثير من الأعمال الاقتصاديَّة، وأن السبب في ذلك يرجع إلى تلك التغيرات السِّياسية التي شهدتها المنطقة سواء بنشأة الدّولة الفاطمية في مصر أو الأدارسة في المغرب العربي، لكن في تلك الفترة كان هناك دعم لكثير من الأعمال الأدبية والعلمية، وأهم الأعمال الاقتصاديَّة في تلك الحقبة كانت كتاب المأو ردي الأحكام السلطانية ٤٦٥-٤٢٢).هـ (وهو في هذا العمل يبين حقيقة مهمة في سياق الحكم الرَّشيد فإن لا يتحدث عن الحكومة وشكلها وسلطاتها بل عن الكيفية التي حكم بها الحاكم وهذا هو معنى الحكم الرَّشيد(Gassan,٢٠١٣) .

على بن محمد بن حبيب المأو ردي عاش في العراق في زمن الخليفة العباسي القائم بأمر الله، وكان سفيرًا للخليفة يتنقل بين الدُّول، وفي تلك الفترة كانت الدّولة البويهية هي الدّولة الظاهرة على الخلافة، وقد كتبت كتابه الأحكام السلطانية استجابة لطلب للسلطان البويهي لذا سنجد تعبير(السلطانيه)، ويمكن بيان أن كتاب أبويوسف وكتاب المأو ردي جاءا استجابة لطلب من النِّظام السِّياسي، وهذا دلالة على ارتباط الخلفاء والحكام بالمعرفة والمجتمع العلمي، كما أن كتاب أبويوسف كتب في فترة كانت الدّولة العباسية فيه في أو ج قوتها بينما نلحظ في كتاب المأو ردي حديث عن الإمامة والحكم الرَّشيد، وهو يحاول أن يوازن بين الخلافة والحكومات التي انقسمت عنها بإبقاء خيط رفيع يجمع الكل تحت مظلة الخلافة، ونجد أنه كتاب يبين السِّياسات الاقتصاديَّة للدّولة وكيفية التَّعامل مع الأموال العامة، والملاحظ الحديث عن الحسبة انتشر في هذه المرحلة .هذا ما نجده عن الغزالي وابن تيمية كذلك، وليس الأمر متعلق بالسِّياسات العامة أو الاقتصاد الكلي) وإن كان المدخل دائما شامل في هذه الكتابات (بل نجد في تلك الكتب نظريات للتحليل الاقتصادي كنظرية المنفعة الحدية عند العز ابن عبد السلام الشافعي-٥٧٧)

٦٦٠هـ (كما هي عند محمد بن الحسن الشيباني الحنفي١٨٩-١٣١) هـ(، ونظرية القيمة وتكلفة الانتاج عند ابن تيمية٧٢٨-٦٦١)هـ(وعند ابن خلدون في مقدمته حديث مطول عن دور النقود وتقسيم العمل٧٩).

المنظور الأساسي والمختلف بين آعمال الفلاسفة كابن سينا والفارابي وابن خلدون وأعمال الفقهاء هو في محاولة المواءمة بين الفكر السِّياسي والفكر الديني لذا فإن الفقهاء كانوا يركزون على معنى الاستقرار بينما كان الفلاسفة يحاولون وضع الدّولة في إطار مفاهيمي يتفق إلى حد ما مع الفلسفة والشّرعية، هذ iالموافقات لم تخل من انحياز للحاكم على حساب الفهم الأو سع لنظرية الحكم خاصَّة في فترات الركود والتي انتشرت فيها مقولات من قبل حاكم غشوم ولا فتنة تدوم وصارت الكثير من الأحاديث التي يتدأو لها الفقهاء لتبين ضرورة طاعة الحاكم ولوضرب ظهرك وأخذ مالك، ولعل رسائل كرسائل نظام الملك المعروفة ب)سياسات نامه (أو قصص ألف ليلة وليلة كانت من قبيل السرد الذي يراد منه تثبيت سلطان الحاكم وقوته كما هو ظاهر من تأمل هذه القصص التي كانت في نهاية المطاف تعطيه الطمأنيية لليأس والقلق الذي يعيشه.

هذا بالطَّبع لم يكن سهلًا وواجهته تصوُّرات أخرى ترى ضرورة محاربة الحاكم الظَّالم، ولكنَّها لم تكن هي التَّيَّار السَّائد، لذا فكثير من الإشكالات لم تجد حلولًا عمليَّة، أو أنَّ الحاكم بالأحرى لم يعُد يستمع لكلام الفقهاء، وهذا ظاهر في المرحلة الثَّالثة (٨٥٠- ١٣٥٠هـ) (١٤٤٦ -١٩٣٢م(، وهي المرحلة التي اتَّسمت بالرُّكود الفكري، وقفل باب الاجتهاد، وبالكاد نجد كتابات عن الاقتصاد أو محاولة بناء نظريَّة جديدة .

في "الدَّولة العثمانيَّة" تكرَّر الأمر في استخدام "الانكشارية"، وهي الطَّريقة التي رأى العثمانيُّون فيها الحلَّ لإنشاء مؤسساتٍ بعيدةٍ عن الولاءات العائليَّة، فالطِّفل يُؤخَذ من أهله ويُربَّى ويُعلَّم ويَعيش معيشة السَّلاطين، لكنَّه لا يتزوَّج ولا يرجع إلى أهله، لذا فهو"تكنوقراط مثالي"، ولم تسمح "الدَّولة العثمانيَّة" بتشكيل "أَرِسْتُقرَاطيَّة" خارج إطار الدَّولة، كما أنَّها شهدت تدهورًا في مؤسَّسات الدَّولة؛ كان سببًا في ضعفها ونهايتها .

وربَّما نجد في هذا فهمًا مخالفًا لما هو سائد عن الدَّولة العثمانيَّة عند بعض الكتَّاب المعاصرين في إطار الفهم العامِّ لظاهرة التَّفاوت التَّنمويِّ بين قارَّات العالم، فإنَّ مدخل المؤسَّسات يركِّز على قضيَّة استمرار هذا النَّمط المؤسَّساتي وقيامه بذاته، وتناغم القانون مع البناء المؤسَّسي على الأقلِّ في تكوينه الجنيني، فقد افترض المصلحون في التَّيَّارات الإسلاميَّة أو التَّيَّارات الأخرى المعروفة بتيَّار التَّنوير – وفقًا للثنائيَّات التي سادت بين الأصالة والمعاصرة –

أنَّ سُقوط الخلافة والتَّشريع الإسلامي هو السَّبب فيما تعانيه الأمَّة الإسلاميَّة من إشكالات، بينما حاول البعض أَنْ يُرجع الأمر لعوامل ثقافيَّة أهمُّها الدِّين الإسلامي، لكنَّ الحُكم الرَّشيد كإطارٍ تفسيريٍّ، قد يُبيِّن حقيقةً أُخرى وهي أنَّ المؤسَّسات التي قامت في "الدَّولة العثمانيَّة" كانت مؤسَّسات قائمة لاستمرار سيطرة نظام الحكم فيها، فعدم قدرة مؤسَّساتها على فَهم مجريات الأحداث، ومتابعة التَّطوُّر الكبير الذي حدث منذ القرن الخامس عشر، جعل مؤسَّسات الدَّولة تتخلَّف عن غيرها؛ هذا الأمر جعل "الدَّولة العثمانيَّة" تتحرَّك بمؤسَّسات مُترهِّلة لم تستطع مقاومة التَّغيُّرات الكبرى التي شهدها العالم .ـــ

ففي الفترة التي شَهِد العالم فيها ثورةً صناعيَّةً، كان الشَّرق الأوسط يعاني من ركودٍ اقتصاديٍّ، ولا يُحسِن استغلال الموارد الطَّبيعيَّة، بل كان يستهلكها بدون عائدٍ إنتاجيٍّ استخلاصيٍّ . (Extractive)

فبعد فتح "القُسطنطينيَّة" عام (١٤٥٣م)، والتَّوسُّع الذي تبع ذلك في الوطن العربي والبلقان، خاصَّة بعد وفاة السُّلطان "سليم الأول" عام (١٥٥٦م)، كان الأمر يصعب شيئاً فشيئاً على الإمبراطوريَّة، فصعُب أمر تحصيل الضَّرائب، ولم يُسمَح في المقابل للقطاع الخاصِّ بالعمل بالطَّريقة التي يمكنه أن يُسهِم في ازدهار الاقتصاد، ولم تُبنَ المؤسَّسات على المشاركة الواسعة من المجتمع المدني والقطاع الخاص، بل كان الحرص على استمرار الحكم وتحصيل الضرائب من أجل الحروب .

ومع الإصلاحات التي بدأت عام (١٨٤٠م)، لم تُقابل بالحماسة التي يقتضيها التَّطوُّر الذي يشهده العالم، فالحاشية التي اعتادت على العطايا والتي كانت تستفيد من قربها من السُّلطات الحاكمة كانت تقاوم هذه الإصلاحات، ممَّا منع مؤسَّسات الدَّولة من التَّطوير، فالتَّطوير يحتاج لمشاركة أطيافٍ واسعةٍ، ويحتاج إلى فتح مجالٍ للتِّجارة الخارجيَّة والصِّناعة، كلُّ ذلك يحدث عبر تشكيل مؤسَّسات تُخرِج الحاكم من الحكم المطلق والاستبداد، وهذا استمرَّ في الوقت الذي كان التَّطوُّر الاقتصادي والاجتماعي والسِّياسي يُشكِّل المؤسَّسات الاقتصاديَّة، والسِّياسيَّة، والاجتماعيَّة، والجامعات، وسُكك الحديد، والخدمات المدنيَّة، والمستشفيات، والمجتمعات العلميَّة، والتَّطوُّر القضائي في دول أوروبَّا. كل ذلك حدث في غفلة أو تلكؤ لأسباب سياسية أحاطت بالخلافة. (Daron٢٠١٢;٨:٢٣٠-٢٣٥).

بعد أن حدثت تغيُّرات "جيواستراتيجيَّة" والتي أدَّت للحرب العالميَّة الأولى، وانتشر الفكر القومي في شرق أوروبَّا وفي العالم العربي، بعد أن كان نتاجًا للدَّولة القُطريَّة في أوروبَّا بعد صلح "وِسْتفاليا" ومؤتمر "فِينَّا" في (١٨١٤م)، بدأت مؤسَّسات الدَّولة في مناطق عدَّة تحاول أن تتأقلم مع هذه المتغيِّرات، كما حدث في "مصر" و"تونس" و"بلاد الشَّام"، لذا فلم يكن هناك من فكرٍ لبناء تلك المؤسَّسات إلَّا الفكر الغربي، وأنَّ كلَّ المحاولات كانت تسعى للتَّكيُّف مع هذا الفكر. (Gassan,٢٠١٣,٣:٩٦-١).

وتشكَّلت كثيرٌ من الدُّول العربيَّة عبر اتِّفاقات مع الاستعمار الإنجليزي والفرنسي، ممَّا عزَّز فكرة الثُّلَّة الحاكمة التي استعملت كلَّ الأساليب للتَّخلُّص من "الدَّولة العثمانيَّة" خاصَّة في مناطق "الشَّام" و"العراق" و"الحجاز"، فقد بدأت "بريطانيا" بالاتِّصال بالقبائل، وبدأت الاتِّفاقيَّات تُوقَّع من أجل الاستقلال_، أي أنَّ علاقة الرِّعاية بدأت بالتَّشكُّل .

ويمكن طرح أربع صورٍ لتشكُّل الدُّول العربيَّة في تلك المرحلة، في مجملها تدور حول غياب الفكر المرتبط بنسق الدَّولة القديم أو شيء هجين لا صورة له، وأنَّ عالم السُّلطة وحكم الفرد هو الغالب عبر تلك العلاقات التي نشأت مع المستعمر وبعض العائلات المالكة أو الأحزاب الحاكمة، خاصَّة من الحركات التَّحرُّريَّة، وهذا ما يبيِّنه "إيليا حريقه " في طرحه لهذه النَّماذج الأربع التي نراها تُلخِّص تطوُّر الدُّول العربيَّة المرتبط بحكم الفرد:

١. حُكم الإمام :

ربَّما كانت "عُمان" نموذجًا لحكم الإمام، فقد عُرِفَت البلاد عبر الخوارج والمذهب "الإباضي" شيئًا من الانتخابات التي كانت تمرُّ بمرحلتين، الأولى: من أهل الحلِّ والعقد، والثَّانية: من النَّاس، وكان للنَّاس الحقُّ في رفض الإمام، وكانت الشُّروط التي تُشترَط في الإمام لا تَخرج عن غيرها من المذاهب، بخلاف شرط قرشيَّة الإمام، وقد عاش المذهب "الإباضي" و"عُمان" حالةً من التَّمرُّد على السُّلطات المركزيَّة المتمثِّلة في الخلافة، وانتشروا في شمال أفريقيا في "ليبيا" و"الجزائر"، ورُغم هذا الانفتاح في المجال السِّياسي؛ إلَّا أنَّ الخوارج كانوا بأفقٍ ضيِّقٍ في التَّعامل مع النَّصِّ الدِّينيِّ، وهذا ما حاول المذهب "الإباضي" التَّخفيف من غلوائه .

استمرَّ حُكم الأئمَّة، وحدثت عدَّة فتنٍ أحيتِ العوامل القبليَّة، وكان على الإمام في كثيرٍ من الأحوال أن يقدِّم الضَّرائب للسُّلطات المركزيَّة، ولم تكن "عُمان" دولةً صغيرةً كما هي اليوم، بل اكتسبت من جُغرافيَّتها أهمِّيَّة خاصَّة، "عُمان" الحاليَّة لا تمثِّل بلاد عمان في السَّابق، فقد كانت تشمل بعض الأقاليم المجاورة، حيث كانت تمتد جنوبًا حتَّى

"الشَّحر"، وغرباً حتى "الرُّبع الخالي"، وتتَّصل بالبحر من الجهات الشَّرقيَّة والجنوبيَّة الشَّرقية والشَّماليَّة الشَّرقيَّة، وتُحدُّ من الشَّمال بالبحرين.(Gassan٢٠١٣) .

لقد كان كلُّ هذا التَّفرُّد في الموقع نتيجةً هامَّة، حيث سلك العُمانيُّون طريق البحر، ونبغوا في ركوبه والاستفادة منه، حتَّى أصبحت بلادهم قاعدة الخليج الأولى التي تتحكم في مداخله من الجنوب، وحلقة الوصل الرَّئيسيَّة بين عالمين، عالم الشَّرق الأقصى ممثلًا في "الهند" و"الصَّين" وجنوب شرق آسيا من جهةٍ، وشرق إفريقيا و"مصر" ومنها إلى غرب أوروبَّا من جهة أخرى .

المتتبِّع لتاريخ "عُمان" يَشهد كيف تأثَّرت "عُمان" بتطوُّر التِّجارة بين القارَّات المختلفة على نظام الإمامة، وكيف استطاع هذا التَّداخل خلال حكم "بني بويه" في القرن الخامس الهجري، أو في الغزو البُرتغالي، ففي عام (١٥٢٦م) قرَّر الأهالي الثَّورة على البُرتغاليِّين، فقضى عليها القائد "لوبوفاز"، وهكذا امتدَّت سُلطة البُرتغاليِّين على كافَّة الموانئ المطلَّة على بحر العرب والخليج العربي.ـــ

لقد ظلَّ نظام الإمام مؤثلًا للعُمانيِّين في كثيرٍ من الأحوال التي تعود فيها إلى القبيلة، وقد يَمتد التَّحليل ليتَّخذ طابعًا "دياليكتيكيًّا" في وسائل الإنتاج، كما حاول أن يُبيِّن "نزيه الأيُّوبي"، لكنَّ هذا النَّسق المستمرَّ في حُكم الإمام وتجذُّر المذهب قد يُعبِّر عن تقاليد الدَّولة، كما نجد أنَّ حُكم الإمام بالوصف الذي وصفناه قد استطاع أن يُقاوم المستعمر، وأن يبدأ في إصلاحاتٍ داخليَّةٍ؛ مكَّنت الإمام "سلطان بن يوسف" من مقاومة المستعمر البرتغالي، والقيام بإصلاحاتٍ داخليَّةٍ، وأنَّ المتغيِّر في هذا النَّسق المستمرِّ هو العودة للقبيلة، الأمر الذي تأكَّد عبر محاولات الإنجليز الاتِّصال ببعض القبائل، والتَّعامل مع قبائل بعينها للسَّيطرة على "عُمان"، وموقعها الجغرافي، والنِّفط الذي بدأ اكتشافه في فتراتٍ متأخِّرة .

وقد كان لقبيلة "أبو سعيد" بقيادة "أحمد بن سعيد بن محمد بن خلف بن سعيد البُوسعيدي" – ويعود نسبه إلى "المهلَّب بن صفرة" صاحب المذهب الخارجي من الأصافرة – دورٌ في زعزعة نظام الإمامة، إثر ثورة قامت بها هذه القبيلة على الإمام "ناصر بن راشد"، ورُغم أنَّ نظام الإمام قد تعطَّل لفتراتٍ طويلةٍ من تاريخ "عُمان"، إلَّا أنَّه إلى القرن التَّاسع كانت هناك حركاتٌ ثوريَّةٌ تُطالِب بعودة هذا النِّظام، كما حدث في القرن التَّاسع عشر حين اجتمع الأعيان والمشايخ لعودة نظام الإمامة، وهذا ما حدث مع الإمام "عزان بن قيس بن غزان" (١٨٦٨-١٨٧١م .(

لقد كانت محاولات الإنجليز للتَّأثير على نظام الإمامة والعودة للنَّظام القبلي واضحةً في تاريخ "عُمان"، كما أنَّ عودة المجتمع لهذا النِّظام تؤكِّد استمراريَّة هذا النَّسق، فعودة الإمام "سالم بن راشد الخلوصي" وما تبعه من أئمَّة تؤكِّد ذلك، لكنْ في نهاية المطاف؛ كان على الإنجليز الرُّضوخ لهذا النِّظام ولو بشكلٍ مؤقَّتٍ، وهذا ما حدث بعد اكتشاف النِّفط وتوقيع اتِّفاقيَّة تنظم التِّجارة، واكتشاف النِّفط عام (١٩١٤م)

وهكذا دخلت عُمان كغيرها من دول الخليج في تعاقدات مع الإنجليز، واستطاع الإنجليز تشكيل نظامٍ إداريٍّ وماليٍّ في "عُمان"، فقد عيَّن السُّلطان "تيمور" السَّيِّد "هجكوك" مستشاراً للماليَّة عام (١٩٣١م)، وكان له الفضل في كثير من الإصلاحات الإداريَّة التي دخلت "عُمان".).(الربيعان ٢٠٠٨)

لا يعني حديثنا عن نظام الإمام أنَّ "عُمان" قد خلت من الانقلابات والصِّراع على السُّلطة، لكنَّها نسبيًا أقلُّ في النَّمط الانقلابي للاستيلاء على السُّلطة، وكمثال على ذلك السُّلطان "قابوس" الذي تولَّى الحُكم سنة (١٩٧٠م) بعد قيام مؤيِّديه من داخل السُّلطة بالانقلاب على والده، ونفي والده إلى بريطانيا، ليموت هناك بعد الانقلاب بسنتين، وكان والده قد وضعه تحت الإقامة الجبريَّة في بيته قبل الانقلاب بأربع سنوات .

هذا النَّمط الانقلابي والثَّوري والتَّدخُّلات الخارجيَّة هو النَّمط نفسه الذي نجده في "اليمن" في ظل حكم الأئمَّة الزَّيديَّة – نسبة للمذهب "الزَّيدي"، وهو مذهبٌ شيعيٌّ يرجع لـ "زيد بن علي" رضي الله عنه، والمذهب "الزَّيدي" كالمذهب "الإباضي" يرى الخروجَ على الحكام ومقاومتهم، فلم تخلُ مرحلةٌ من مراحل هذا البلد إلَّا بوجود ثوراتٍ ونزاعاتٍ منذ معركة "صفِّين"، والنِّزاعات التي تلت ذلك من انقسام مذهبي كانت "اليمن" في القلب منه، وكما هي "عُمان" ما إن جاء القرن الثَّالث حتَّى انفصلت عن "الدَّولة العبَّاسيَّة"، وقامت حكومة "بني يعفر" اليمنيَّة، والتي قاومها الأئمَّة الشِّيعة، ووصل عددهم ثلاثة وسبعون إمامًا، حتَّى رسخت دولة الشِّيعة في "اليمن" على يد الإمام "الهادي يحيى بن حسين"، و"الحسن بن حوشب"، و"التُّبَّع علي بن فضل"، والإمام لا يُنتخَب ولا ينتظر كـ"الإسماعيليَّة"، ولكن يُعلن نفسه أنَّه الإمام من نسل "فاطمة" بنت النبي، وهذا المجال المفتوح بالطَّبع كان سببًا في كثير من النِّزاعات، لذا كانت "اليمن" عبر التَّاريخ محلًّا للنِّزاعات بين الدُّول المركزيَّة "العبَّاسيَّة" و"الأيُّوبيَّة" وغيرها، والمذهب "الإسماعيلي" الإثنى عشري، ورُغم خُضوعها لحكم "الدَّولة العثمانيَّة" إلَّا أنَّها كـ"عُمان" لم تخضع لأيِّ حُكم خارجي. (Arthur ٢٠١). ; ٢٣٥-٢٣٠:١٣)

الإمام "يحيى" – وهو الخامس والسُّتون في سلسلة الأئمَّة – حاول أن يحلَّ مشكلة الحدود مع السُّعوديين في الجنوب، واستطاع أن يجلب الاستقرار لـ"اليمن"، وكان هناك طبقة من السَّادة هي التي لها امتيازات اقتصاديَّة تُميِّزهم عن بقية "الشِّيعة" و"السُّنَّة."

قام الإمام "يحيى" بتعيين ابنه "أحمد" وليَّاً للعهد، ممَّا أثار حفيظة أبنائه الأربعة عشر، ممَّا دفع ابنه "إبراهيم" للانضمام لحركة تحرير "اليمن" في "عدن"، وفي كمين نُصِب للإمام "يحيى" لقي حتفه وهو يقاتل بشجاعة وعمره حينها /٧٩/ عاماً . بدأ ابنه "أحمد" في الانتقام من معارضيه، فتوجَّه من "تَعِز" إلى "صنعاء" للقضاء على المعارضة، واستطاع أن ينهيَ هذا التَّمرُّد، وقبض على أخيه "إبراهيم"، وألقى به في السِّجن، ومات بصدمة قلبيَّة .

الفترة التي امتدت من (١٩٥٩-١٩٤٨م) شهدت بعض المحاولات اليائسة التي استطاع الإمام القضاء عليها، إلى أن حاول "عبدالنَّاصر" أن يتدخَّل في شؤون اليمن، ودخول الحرب الباردة للعالم الثَّالث، وكما حدث في "سوريا" إعلان الوحدة بين "مصر" و"سوريا" (١٩٥٨-١٩٦١م) فقد حاول "عبدالنَّاصر أن يدعم بعض الانقلابيين للثَّورة على الإمام، وهذا ما حدث؛ فقد حُوصر الإمام "أحمد" في "الحُديدة"، وكان العقيد الرُّكن "علي عبدالله صالح" هو من قام بهذا الحصار، والقبض على الإمام، إلَّا أنَّه استطاع الهروب من هذا المخطط، واستفاد من التَّململ والانفصال الذي قام به بعض العسكر في سوريا ضدَّ الجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة – التي كان عبدالنَّاصر أعلنها وسيطر من خلالها على سوريا – وأعلن الإمام "أحمد" تحدِّيه لـ"عبدالنَّاصر"، وأعلن ذلك في الإذاعة، وكتب في ذلك شعراً عام (١٩٦١م .)

بعد وفاة الإمام "أحمد" عام (١٩٦٢م) وفاةً طبيعيَّةً، أعلن الإمام "بدر الدِّين" نفسه إماماً بدعمٍ من "عبدالنَّاصر"، ولم يبق في الحكم سوى ثمانية أيَّام، حيث انقلب عليه "علي عبدالله صالح" وأعلن عن ثورةً قامت ضدَّ الإمام "بدر الدِّين"، والواقع أنَّه قد هرب إلى "السُّعوديَّة ."

سرعان ما قام "علي عبدالله صالح" باستنساخ التَّجربة المصريَّة، وواجه تحدِّيات قبليَّة لم تعهدها "اليمن" في حكم الأئمَّة، واستمرَّ "علي عبدالله صالح" في محاولة ثبيت حكمه والسَّيطرة على "اليمن"، وقام بتكوين علاقة رعايةٍ (Patronage))إقليميٍّ – حرب بالوكالة بين "القاهرة" و"السُّعوديَّة"، والذي حاول مؤتمر "الخرطوم" أن يضع حدَّاً

له سنة (١٩٦٧م) - ودوليٍّ بين "الاتِّحاد السُّوفياتي" و"الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة". (Jean٢٠١٥,Arthur٢٠١٥).

"علي عبد الله صالح" كان يستفيد من كلِّ هذه الانقسامات في تعزيز ولاءاته وتشكيل حزبٍ حاكمٍ، وعليه أن يوفِّر كلَّ الأموال التي تحفظ هذه الثُّلَّة الحاكمة، وعليه أن يضع نمط "الدِّكتاتور" الذي يحقِّق الحدَّ الأدنى الذي يضمن وجود نوع استقرار داخل المجتمع، وأن يضمن تدفُّق أموالٍ كافيةٍ لتقوية أجهزته الأمنيَّة، كما أنَّه في وقتٍ لاحقٍ قام بتشكيل أجهزةٍ أمنيَّةٍ تدعم سُلطته بحجَّة مكافحة الإرهاب، الأمر الذي سنراه يتكرَّر بعد سقوط "الاتِّحاد السُّوفياتي" عام (١٩٨٩م) في أكثر من دولة عربيَّة.(Jean ٢٠١٥) .

"ليبيا" كذلك يمكن أن توضع في هذا الإطار، (Julio٢٠١٣) فإنَّ "الحركة السَّنوسيَّة" رغم أنَّها حركةٌ سنِّيَّةٌ إصلاحيَّةٌ، إلَّا أنَّها استطاعت أن تشكِّل حالةً من القيادة في الشَّرق الليبي، رُغم الانقسام القبلي والجهوي في المساحة الشَّاسعة لليبيا، وقد حاول الملك "إدريس" أن يقوم مع مجموعة من القيادات الوطنية بالتَّماهي مع المتغيِّرات التي شهدها العالم؛ ليكونوا حلفاء مؤقَّتاً مع "الإنجليز"، والمشاركة في الحرب العالميَّة الثَّانية لطرد المستعمر الإيطالي، وكان الملك "إدريس" قائدًا دينيًّاً وسياسيًّاً قاد الجهاد ضد الاستعمار في شرق ليبيا، وكان من أبرز قادته الشَّيخ "عمر المختار" الذي أُعدم عام (١٩٣١م)، ليستمرَّ الملك "إدريس" في محاولته الوصول إلى استقلال "ليبيا"، وهذا ما تمَّ عام (١٩٣١م).

وقد حاولت الإدارة البريطانيَّة تشكيل نظام إداري عقب النِّظام الذي دمَّرته تمامًا الحرب العالميَّة الثَّانية والنِّظام الفاشي الإيطالي، الأمر الذي أخذ فترةً من الزَّمن لحلحلة الكثير من الدَّمار والتَّخلُّف الذي تركه الاستعمار الإيطالي، هذا النِّظام الإداري في "ليبيا" والذي شهد نموًّاً وحكمًا رشيدًا في عهد الملك "إدريس"، تحوَّل إلى حالةٍ من الفوضى بعد انقلاب عام (١٩٦٩م) الذي قاده العقيد "معمَّر القذَّافي"، والذي تبنَّى الفكر الفوضوي(ANARCHY)، والذي حول النِّظام الإداري في "ليبيا" إلى ما يعرف بإدارة الفوضى، وشكَّل شبكة من المصالح داخل المجتمع، ولم يُؤمن بالعمل المؤسَّسي والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، فالكلُّ محكومٌ، وهوما يفسِّر فشل الدَّولة الليبية.__

-٢تحالف الإمام والزَّعيم :

والدَّولة النموذج لهذا النوع هو المملكة "السُّعوديَّة"، ولم يجد "نزيه أيُّوبي" في كتابه "تضخيم الدَّولة العربيَّة" القدرة على تفسير نشوء هذه الدَّولة، فليس في تلك الصحراء الممتدة ما يَشي بعناصر إنتاج أو صراع طبقات، فقد كانت عبارته (ولا يوجد فَهمٌ سليمٌ للأسس الاجتماعيَّة لهذه الحركة، التي تمَّ من خلالها توحيد بلاد العرب أوَّل مرَّة منذ عهد النَّبي محمَّد)؛ (الأيُّوبي ٢٠١٠:٢٩٣) وهذا لأنَّ النَّموذج التَّفسيري الذي يستخدمه "الأيُّوبي" عبر "جرامشي" و"ماركس" قد لا يتماشى مع الدَّولة "السُّعوديَّة"، أمَّا "فوكوياما" فإنَّه يرى بأنَّ النِّظام السِّياسي في "السُّعوديَّة" لم يتطوَّر بالشَّكل الكافي؛ لأنَّه لايزال يعبِّر عن انتصار قبيلة على مجموعة قبائل، وهذا كما كان يُقال عن "الفرنجة" – وهي قبيلة استطاعت السَّيطرة على فرنسا – ولم تتشَّكل بعدُ هويَّة وطنيَّة، هذه الهويَّة لا تشكِّل اللُّغة والتَّاريخ كما هي النَّظريَّة "الكلاسيكيَّة"، بل هناك "ديناميَّات" أُخرى (ثوراتٌ، نظامٌ اقتصادي، نظامٌ لغويٌّ رمزي) هو الذي يدفع نحو بناء الدَّولة والوطن .

هذه السَّيطرة التي بدأت من خلال المواءمة بين الحركة الفكريَّة الدِّينيَّة للإمام "عبد الوهَّاب" و"آل سعود"، والتي دخلت حروبًا طاحنةً من أجل تكوين هذه الدَّولة في القرن الثَّامن عشر، وبعد أن بدأت دعوة الإمام "عبد الوهَّاب" في الانتشار في "السُّعوديَّة"؛ نجد أنَّه بدأ إضافةً لدعوته للتَّوحيد بتطبيق بعض الحدود، وهذا ما جعل دعوته تنتشر قبولًا أو رفضًا، ورُغم تردُّد "محمَّد بن سعود" أمير الدَّرعيَّة من مقابلة الشَّيخ، إلَّا أنَّه وبإلحاحٍ من زوجته بدأ بالاقتناع من الشَّيخ بدعوة الإمام.__

كانت "الدَّولة العثمانيَّة" غائبةً تمامًا عن المنطقة، وكانت الحروب هي الفاصل بين مجموع القبائل، يقول "الرَّيحاني": في "تاريخ نجد" – في عهد السُّلطان أحمد الثَّالث (١٧٠٣–١٧٣٠م) – كانت "الشَّام" تَئنُّ من مظالم الولاة وفظائع "الانكشاريَّة"، لم يكن لـ"الدَّولة العثمانيَّة" أثر يذكر أو يشكر في الجزيرة العربيَّة، ولم تكن شبه الجزيرة العربيَّة نفسها في حال تغبطها عليه جاراتها "الشَّام" و"العراق"، فقد كان الأشراف يحكمون في "الحجاز" و"العسير"، والسَّادة العلويُّون يحكمون في "اليمن"، ولم يكن – والحقُّ يُقال – غير السَّيف واصلًا وناصرًا.(الرَّيحاني: ٥٠).

في المنطقة ثلاثُ دولٍ أخذت سبيل الحرب لتكوين الدَّولة: "المملكة السُّعوديَّة" عبر قتال استمر عشرات السِّنين مع قبائل "نجد" و"الإحساء" وغيرها، و"الجمهوريَّة التُّركيَّة"، وقامت مجموعة من المقاتلين والمدنيين بالقضاء على الحكم القاجاري الضَّعيف في "إيران ."Arthur٢٠١٥:٢٣٠ .

وهذا السِّياق هو السِّياق الذي جعل "تشارلز تيلي" يطرح نظريَّته الشَّهيرة بأنَّ الحرب تكون الدُّول، والدُّول تصنع الحروب، لكنْ في حالة "المملكة السُّعوديَّة" لم تملك البلد – كما ذكرنا – أيَّ بُنية تحتيَّة لكي تستطيع أن تُقيم الدَّولة بعد الحصول على السُّلطة، خاصَّة وأنَّ السُّعوديِّين احتاجوا لكثير من الأموال لتمويل الحرب، لذا كانت الضَّرائب تُفرَض على كثيرٍ من القُرى، وكذلك يُؤخَذ الخُمس في الغزو والحروب، وتُؤخَذ الأراضي وتُباع ويُقبض ثمنها نقدًا، ولم يتشكَّل جهازٌ إداريٌّ يبيِّن إلى من كانت تدفع هذه الأموال، ألى بيت المال ولجهازٍ إداري محدَّدٍ أم للإمام؟ ! —.

ولم تَأخُذ السُّعوديَّة اسمها إلَّا بين الحربين الأولى والثَّانية، فرُغم أنَّها بدأت كدولة عام (١٧٤٥م) بقيت للعام (١٨١٨م)، ثمَّ خسرت المعركة عندما تدخَّل "محمَّد علي" حاكم "مصر" في تلك الفترة، ثمَّ استعادت قوَّتها عام (١٨٤٢م)، ثم تضاءلت قوَّتها إلى أن تشكَّلت كقوَّة ودولة عام (١٩٠٢م.(

كان على السُّعوديَّة أن تبحث عن شريكٍ دولي، وكانت تستغل فرصة الصِّراع في الحرب الثَّانية لتنهك قوى "الدَّولة العثمانيَّة" التي بدَت أمارات الضَّعف فيها واضحة، لذا كان الاتِّفاق مع "المملكة المتَّحدة" للقضاء على العثمانيِّين، وإنشاء أجسام إداريَّة تمكِّن الدَّولة من القيام، وبعد الصِّراع مع "ابن رشيد" وحروب عصابات مع "الدَّولة العثمانيَّة"؛ أُعيد تأسيس الدَّولة قبيل وفاة "عبد العزير بن سعود" عام (١٩٥٣م .(

فبعد الانتصار على القبائل والسَّيطرة على "مكَّة" و"المدينة" – ولهما الأهمِّيَّة الاستراتيجيَّة الرَّمزيَّة والرُّوحيَّة – كان على "عبد العزيز بن سعود" أن يسعى لتكوين جهازٍ مركزي، فبدأ بالتَّقرُّب من النُّبلاء في الحجاز ومصالحتهم، وتكوين جسمٍ إداري بمساعدة البريطانيين، وبناء مؤسَّسة الجيش، كما أنَّه بدأ بإصلاح الطُّرق وإدخال الراديو والهاتف وكثير من الإصلاحات، التي لم ترق لحركة الإخوان – وهي حركة متطرِّفة كانت ضمن الكفاح السُّعودي للوصول للسَّلطة، لكنَّها بعد ذلك كانت عائقًا كبيرًا – ومن خلال تتبع مآخذ هذه الحركة على الملك "عبد العزيز" يمكن تفُّهم الواقع ومعرفة المرحلة التي انتقلت فيها السُّعوديَّة نحو تكوين جهازٍ مركزي بمساعدة "المملكة المتَّحدة"، فقد نشرت وثيقة للإخوان يعدُّدون فيها خطايا "ابن سعود"، منها: احتجاجهم على قدوم حجَّاجٍ مصريين ومعهم آلاتٍ موسيقيةٍ، وأنَّ ذلك لم يمنع الأمير "سعود" من زيارة مصر، ومنها: أنَّ ولاءه للإنجليز – كانت زيارة الملك لبريطانيا في أغسطس (١٩٢٦م) – كانت ولاءً لغير الله، وأنَّه استورد السَّيَّارات والهواتف لأرض الإسلام .(Alexie٢٠١٣) .

وبدأ صراع طويل بين الإخوان والسُّعوديين، كانت هذه الحرب بمثابة حربٍ أهليَّةٍ ساهمت هي الأخرى في تكوين سُلطةٍ مركزيَّةٍ لـ"المملكة السُّعوديَّة ."

وبعد أن استتبَّ الأمر، بدأ "الهيراركي" لهذه السُّلطة في التشكُّل، من خلال تشكيل مجلس الأمَّة، واستحداث مناصب المفتي، والقاضي، وكان للشَّيخ "عبد بن محمَّد بن عبد اللَّطيف" — وهو من العلماء الذين ساهموا في وضع الكثير من الأفكار والمبادئ التي تكوَّنت بها المملكة – ، هذا التَّكوين لم يكن يُغني عن تشكيل مؤسَّسات الدَّولة، وكذلك تنظيم السُّوق والعلاقة مع القطاع الخاصِّ وهم النُّبلاء، – لم تتشكَّل مثل هذه الطَّبقة مثلاً في "الدَّولة العثمانيَّة .(Fukuyama٢٠١٣) ."

إنَّ الحاجة لبناء مؤسَّسات، والتخلُّف الذي كانت عليه "نجد"، وعدم القدرة على إدارة الدَّولة، والظُّروف "الجيواستراتيجيَّة" أجبرت السُّعوديَّة وكثير من الدُّول العربيَّة أن تدخل للمجتمع الدُّولي الذي تشكل بشكلٍ مختلف عقب الحرب العالميَّة الثَّانية، أجبر تلك الدُّول على الدُّخول في علاقة رعايةٍ مع "بريطانيا" و"فرنسا"، وقد ابتعدت "روسيا" عن المشهد قليلًا بعد "الثَّورة البلشفيَّة"، ممَّا جعل تلك الدُّول تتَّصل بكثير من القبائل والملوك لتصميم نُظمٍ سياسيَّة تتناسب مع التَّغيُّرات "الجيواستراتيجيَّة" التي شهدها العالم .

رغم محاولة تحديث "المملكة السُّعوديَّة" بعد الحرب العالميَّة الأولى، إلَّا أنَّها أخذت نسقًا قبليًّاً، ودخلت في ازدواج بين شرعيَّة الحكم الدَّاخلي التي تشكَّلت عبر اتِّفاقات وعلاقات رعاية مع القبائل رضخت لحكم "آل سعود" وبين المجتمع الدُّولي الذي ساهم في استقلال السُّعوديَّة وقدَّم لها المساعدة المعرفيَّة والماليَّة، وبعد اكتشاف النِّفط والدُّخول في تعاقداتٍ وتنظيم الماليَّة؛ كان لابدَّ من تنظيم الواردات وتشكيل أجهزة الدَّولة، وسنأخذ نموذجًا واحدًا – حتَّى لا نطيل – يُبيِّن كيف تكوَّنت العلاقات داخل النِّظام السُّعودي، تُفسِّر ضعف الحكم الرَّشيد فيها، وأنَّ تكوين الدَّولة فيها لم يصاحبه أيُّ تغيُّرٍ نحو الدِّيمقراطيَّة؛ لأنَّ تلك العلاقات ظلَّت ثابتةً، فالنُّقطة الأساسيَّة في الحكم السُّعودي هو التَّناقض بين المسار الدَّاخلي الذي يُعبِّر عن هذا المسار التَّاريخي، وبين الباحث عن موقعٍ استراتيجيٍّ من خلال علاقاتها مع العالم الخارجي ووجود منافسَيْن استراتيجيَّيْن هما "تركيا" و"إيران ."

بعد توحيد المملكة عام (١٩٣٢م) بعد محاولتين فاشلتين، أصبحت الإدارة السُّعوديَّة في حالة تشكُّلٍ، وكلَّف مجلس وزراء الحجاز بإعداد النِّظام الأساسي، وبدأ تشكيل مجموع وزاراتٍ ، نموذجنا هنا هو الوزير السُّعودي الأول

"عبد الله سليمان"، والذي تولَّى وزارة الماليَّة بدلًا عن أخيه المريض، واستطاع أن يقوم بعدَّة مشاريع تأسيسيَّة، منها: العملة الفضيَّة للملكة، وكانت وظيفته الأساسيَّة في التَّعامل مع الإعانة الماليَّة التي تقدِّمها "المملكة المتَّحدة"، وقيمتها /٥٠٠٠/ جنيه استرليني، وقد كان له عدَّة أصدقاء، واستطاع أن يُقيم شبكةً من رجال الأعمال والعمَّال، وأن يتحصَّل على قروض بدون فوائد، كما أنَّه كان على علاقة وطيدة بالجيش السُّعودي؛ نظراً لقدرته علي توفير المعاشات للجنود والقيادات، هذا السُّلوك يمكن أن نجده في دول أخرى ك:"عُمان" و"السُّعوديَّة" و"ليبيا"، حيث أنَّ الأخيرة قد بدأت بنفس الطَّريقة من خلال مجموع الإعانات التي تقدِّمها "المملكة المتَّحدة" للملك "إدريس" وعائلته، والتي تحوَّلت بعد ذلك لاتِّفاقات لبناء مؤسَّسات الدَّولة.__

كان الوزير "عبدالله" ملكًا غير مُتوَّج، ولم يكن الملك "عبد العزيز" يلتقي سواه في السِّر، وقد ساهم الوزير في كثير من الإصلاحات التي تخطَّت صلاحياته، والملاحظ أنَّ النِّظام الإداري في السُّعوديَّة في بداية الأمر – خاصَّةً في توزيع المناطق والإدارات الوسطى ومحاولة تشكيل الدَّولة – قد تغيَّر بوجود النِّفط، فإنَّ العلاقة مع القبائل التي كانت تعتمد على الضَّرائب والزكاة وغيرها لم تَعُد هي المحدِّد للعلاقة بين الملك والأمَّة.(Alexie٢٠١٣:٢٤٧)) .

لقد استعانت السُّعوديَّة كذلك ببعض المستشارين الماليِّين في بداية الأمر، وشكَّلت نظامًا إداريًّاً يتماهى مع سياق تكوين الدَّولة – المصالحة، بناء الشَّرعيَّة، بناء المؤسَّسات – ، وبعد اكتشاف النِّفط تغيَّر الأمر تمامًا، فإنَّ توفَّر الأموال لدى المملكة جعل المملكة تبتعد عن أيِّ تضمين، ومشاركة من المجتمع في النَّشاط الاقتصادي، وتشكَّلت دولة ريعيَّة، وصارت الدَّولة تدخل في علاقة رعايةٍ مع الشَّعب، وعلاقة زبائنيَّة مع الطَّبقة الحاكمة، وهذا النَّمط متكرِّر في دول الخليج، (الحكومة عبر القبيلة(Kinship-based Governance) ، فالعلاقة بين النَّمط الرَّيعي للدُّول النَّفطيَّة والتَّحوُّل الدِّيمقراطي سلبيَّةٌ حسب بعض الدِّراسات.

وجود النِّفط قد يكون حائلًا بين الدُّول والتَّحول الدِّيمقراطي، فالمملكة وكثير من الدَّولة النِّفطيَّة توفِّر لمواطنيها خدماتٍ مجَّانيَّةٍ في التَّعليم والصِّحَّة، كما أنَّ الهيكل الحكومي يلبِّي رغبات بعض المواطنين في ضمان استمرار المعاشات التي تُشبع إلى حدٍّ ما حاجات المواطن وفي أزمة النِّفط في الثَّمانينات، حاولت المملكة زيادة الضَّرائب، ولكنَّها تعرَّضت لنقدٍ شعبي، وفي ثورات الرَّبيع العربي قدَّمت المملكة العديد من الإصلاحات، التي بيَّنت علاقة الرِّعاية أو العقد الضِّمني المتشكِّل في مثل هذه الدُّول المال مقابل الشَّرعيَّة.__

-١٣الحكومة عبر القبيلة :

رُغم أنَّ "إيليا حريقه" الذي ذكرنا تقسيمه السَّابق يضع دُول الخليج كـ"قطر" و"الإمارات" و"الكويت" تحت عنوان الدَّولة العلمانيَّة الكلاسيكيَّة، بناءً على أنَّ هذه الدُّول لم ترتبط بأيِّ مذهبٍ ديني أو فكرٍ بعينه، إلَّا أنَّ الحديث عن العلمانيَّة في هذه الدُّول أوفي أيِّ دولة عربيَّة يحتاج لمراجعة، فإنَّ البحث عن نسقٍ أو نموذجٍ تفسيريٍّ للوطن العربيِّ أمرٌ يَصعب التَّسليم به، لكنَّ ما يُثير حقًّا في هذه الدُّول أنَّها دولٌ حديثةٌ نسبيًّاً في النِّظام العالمي الجديد، وأنَّها حقَّقت في الغالب نسبًا عالية من المداخيل والتَّنمية عبر إيرادات النِّفط، الذي وفَّر المال الكافي لزيادة نصيب الفرد من ناتج الدَّخل القومي، لكنْ يمكن وضع هذه الدُّول تحت هذا النَّسق "الحكومة عبر القبيلة."

لقد رأينا كيف حاول "العبَّاسيُّون" و"الدَّولة العثمانيَّة" أن يكوِّنوا أجهزةَ الدَّولة عبر تشكيل جهازٍ خاصٍّ من غير الأغلبيَّة التي تشكِّل معظم السُّكان، أومن خلال عزل ذلك الجهاز عن الواقع، وقد تشكَّلت الكثير من النُّظم المحلِّيَّة وخطط الخلافة التي شكَّلت نسق الدَّولة في المنطقة، إلَّا أنَّ سقوط "الدَّولة العثمانيَّة" وغياب المشاركة والشَّفافيَّة والقدرة على التَّأقلم مع المتغيِّرات، وفضلًا عن وجود فئةٍ حاكمةٍ تعمل على استمرار علاقة امتيازاتٍ خاصَّةٍ مع فئةٍ من المحكومين ورعايةٍ مع آخرين، كلُّها عوامل أضعفت المؤسَّسات للدَّولة العربيَّة، وأنَّ محاولة التَّحديث التي شهدتها بعض الدُّول في "تونس" و"مصر" و"الشَّام"، لم تعطِ أيَّ نسقٍ حقيقيٍّ للحكم الرَّشيد، بل كانت النَّظريَّات الغربيَّة تسري في الخيال دون فهمٍ حقيقي لسياقات الدُّول الغربيَّة، ممَّا يجعلنا نقول: أنَّ النَّسق الوحيد في الدُّول العربيَّة هو السُّلطويَّة، ووجود فئاتٍ حاكمةٍ تصنع علاقة رعايةٍ مع الشُّعوب العربيَّة، ولا ترضى بمشاركتها في صناعة القرار، وأنَّ هذه الفئة تحاول أَنْ تُحافظ على علاقاتٍ مع الدُّول الغربيَّة لضمان استمرار حكمها، بدون وجود أيِّ شروطٍ من الدُّول الغربيَّة للتَّعامل مع هذه الدُّول المتأخِّرة في مؤشِّرات الحكم الرَّشيد والدِّيمقراطيَّة.

الفئات الحاكمة استطاعت أن تتدبَّر أمورها في التَّعامل مع القوى العظمى، وتوفير الأموال للفئة التي تضمن شرعيَّة هذه الأنظمة، لذا فإنَّ دول الخليج بما فيها "السُّعوديَّة" ترتبط بنسقٍ آخرٍ بعيدٍ عن الإمامة، وهو نمط القبيلة، حين يشكِّل شرعيَّة خاصَّة به بناءً على تلك التَّوازنات القبليَّة، وباستثناء "الكويت"، فإنَّ هذه الدُّول لا تملك نظامًا سياسيًّاً يمكن أن يضمن شرعيَّة هذه الدُّول وحكم القانون والمحاسبة فيها، بل إنَّ البعض يرى أنَّ كثيراً من الدُّول

العربيَّة ما هي إلَّا مجالٌ اجتماعيٌّ، بمعنى أنَّها لم تشكِّل بعدُ أيَّ مؤسَّسات قد ابتعدت عن النَّمط القبليِّ أو نمط الرِّعاية .__

دول الخليج لم تشذَّ عن القاعدة، لكنَّها على العكس من النَّماذج السَّابقة تثير دول الخليج السُّؤال: هل يمكن للقبيلة أن تكون جزءًا من شبكة المجتمع التي تؤكِّد الحكم الرَّشيد وتراقب تنفيذ مخرجاته؟ فلم تتكوَّن هذه الدُّول عن حركة اجتماعيَّة وجدت فرصة سياسيَّة من غياب الوعي والفراغ الفكري والتَّغيُّرات "الجيوسياسية" التي مكَّنت لها كما هو الحال في "السُّعوديَّة"، فـ"الحركة الوهَّابيَّة" هي حركة سعوديَّة خالصة، لذا فإنَّ تكوين الدَّولة له نسق آخر يختلف في بعض جزئيَّاته عن "السُّعوديَّة" أو "عُمان" أو "اليمن."

دول الخليج – جُملةً – هي دُولٌ حديثةٌ باستثناء "السُّعوديَّة"، ولم تنلْ هذه الدُّول استقلالها الكامل حتَّى العام (١٩٧١م)، الفيدراليَّة الهشَّة لـ"الإمارات" التي انفصلت عنها كلٌّ من "قطر" و"البحرين" كلُّها استقرَّت كدولٍ في العام (١٩٧١م)، "عُمان" نالت استقلالها مبكِّرًا عام (١٩٥١م)، "الكويت" كذلك ظلَّت تحت الحماية "البريطانيَّة" إلى العام (١٩٦١م)، ولكنْ ظلَّت الوصاية إلى العام (١٩٧١م.__(

لا يزال تفسير "ابن خلدون" لبناء الدَّولة ساريًا على دول الخليج، فالقبيلة تشكِّل القيادة لهذه الدُّول، كما أنَّ القبيلة تشكِّل جزءًا من عمليَّة الحكم في هذه الدُّول، هذه التَّوازنات القبليَّة تأثَّرت بوجود مؤسَّسات فرضها التَّطوُّر التِّقني والتَّواصل مع المجتمع الدَّولي؛ لذا كان لا بدَّ من تطوير هذه المؤسَّسات بما يتناسب مع الحاجة للاستمرار مع الشَّركات والاقتصاد العالمي .

ورُغم كلِّ الحديث عن حياد الدَّولة إلَّا النَّمط الزَّبائني والرَّعيَّة، ظلَّت مستمرَّة داخل هذه الدُّول لكثيرٍ من الحلفاء الذي ساهموا في تثبيت شرعيَّة القبائل الحاكمة(Neil٢٠٠٩) ، إنَّ النَّظر لنمط الاستيلاء على السُّلطة في هذه الدُّول دون وجود سيطرة كاملة، ومحاولة الوصول لحلول مع مختلف القبائل – وهو الأمر الذي انتهى إلى انفصال كلٍّ من "قطر" و"البحرين" عن دولة "الإمارات" – يُبيِّن هذه التَّحالفات التي بُنيت عليها هذه الدول، فـ"آل نهيَّان" في "أبو ظبي" كانوا البداية في تأسيس دولة "الإمارات"، على يد "دياب بن عيسى" وهو حفيد "نهيَّان"، بعد أن خَلَف أباه وهو "عيسى بن نهيَّان"، وقُتِل "دياب بن عيسى" عام (١٧٩٣م) على يد أحد أقاربه، وأخذ بثأره ابنه الشَّيخ

"شخبوط بن دياب" الذي خلفه وحكم حتَّى عام (١٨١٦م)، ثمَّ خلف "شخبوط" أولاده: محمَّد (١٨١٦-١٨١٨م)، ثمَّ "طحنون" (١٨١٨- ١٨٣٣م)، واغتيل "طحنون" على يد أحد أخويه "خليفة" و"سلطان"، وتولَّى العرش "خليفة بن شخبوط" (١٨٣٣- ١٨٤٥م .(

في هذه الفترة انفصل عن قبيلة "بني ياس" آل "بو فلاح"، واستقلُّوا بحكم "أبو ظبي"، وأشعل ذلك الحرب بين "أبو ظبي" و"الشَّارقة"، وفي عام (١٨٤٥م) اغتيل الشَّيخ "خليفة"، وانتقل الحكم بعد ذلك إلى أخيه الشَّيخ "سعيد بن طحنون" عام (١٨٥٥م)، وعُزِل الأخير بإرادة شعبيَّة ليخلف ابن عمِّه الشَّيخ "زايد بن خليفة" عام (١٩٠٩م.(

وتستمرُّ الرِّوايات في دولة "الإمارات" و"قطر" و"البحرين" على هذا النَّمط الانقلابي والقتال بين الأشقَّاء والصِّراع بين القبائل، ولم يكن انفصال "قطر" و"البحرين" بدون صراعٍ طويلٍ، وقد شهدت تلك الفترة أربع حالات اغتيالٍ، في "أبو ظبي"، وفي "دُبي" كانت حالة اغتيال مكتوم بن بطي الأب المؤسَّس، وفي "الشَّارقة" حالتان من العزل بالقوَّة، وشهدت مراحل تكوين "الفيدراليَّة" الكثير من الكثير من الإشكاليَّات والحساسيَّات التي لا تزال تظهر في سياسة تلك الدُّول بين "عُمان" و"أبو ظبي"، وبين دولة "الإمارات" و"قطر.ـــ "

ويُمكن ملاحظة هذا العلاقات الزَّبائنيَّة وعدم القدرة على التَّخلُّص من العلاقات القبليَّة في بناء مؤسَّسات أو تحويلها لقيمٍ حاكمةٍ من أجل حماية هذه المؤسَّسات واستمرارها، بغضِّ النَّظر عن السُّلطات الحاكمة والعلاقات الزَّبائنيَّة بين القبائل المختلفة من خلال سلوك مجلس التَّعاون الخليجي، خلال السَّبعينات بدأت أقطار بلاد العرب والخليج في تطوير طُرقٍ ووسائلٍ للعمل المشترك، بعد أن شجَّعها على ذلك تشابه أنظمتها الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة، وشعورٌ بالاشتراك في معضلاتٍ معيَّنةٍ، وأُبرمَت عدَّة معاهداتٍ لتنسيق الأنظمة الماليَّة والاقتصاديَّة والنَّقديَّة والتِّجاريَّة والصِّناعيَّة والجُمركيَّة، بهدف تشجيع حركة رأس المال والأفراد فيما بينها على وجه الخصوص، على الرُّغم من أنَّ الكثير من هذه الاتِّفاقيَّات التي عُقدت في السَّبعينات كانت اتِّفاقيَّات ثنائيَّة أكثر من كونها متعدِّدة الأطراف. (الأيُّوبي: ٢٠١٣:٢١٨.(

وبالرُّغم من أجواء التَّفاؤل التي صاحبت تأسيس هذا المجلس، نجد أنَّ الصِّراعات الشَّخصيَّة والغيرة بين تلك الدَّول، فضلاً عن عدم وجود تنسيقٍ حقيقيٍّ ومأسَسَةٍ لعمل كثيرٍ من المؤسَّسات، سواءً في الدِّفاع المشترك، أو مجال

مصرف الخليج، أو الطَّيران، أو الحديث عن عملة مشتركة، كلُّ ذلك يظلُّ عقبةً حقيقيَّةً تُعبِّر عن تأسيس هذه الدُّول وعدم قدرتها على السُّلوك كوحداتٍ فاعلةٍ في هذا المجلس.

أغلب دول الخليج لم يكتمل بناء الدَّولة الحديثة فيها، في ظلِّ ضعف المؤسَّسات البرلمانيَّة، أو تهميش القوانين الدُّستوريَّة بسبب تواصل مفهوم شخصنة صناعة القرار، وبالتَّالي لا يُمكن لنظامٍ سياسيٍّ مبنيٍّ على تقديس الشَّخص الحاكم أو المتنفِّذ في السِّياسة، أو مجال المال والأعمال، إرساء تقاليد دولة مؤسَّسات من شانها أن تحقِّق التَّوازن والعدالة داخل المجتمع .

إنَّ السَّبب الرَّئيسي للفساد في هذه المنطقة هو تأخُّر هذا البناء، ورُغم التَّحسُّن الذي شهدته دول كـ"قطر" و"الإمارات"، إلَّا أنَّ ذلك لا يعني أنَّ المعلومات التي ترد في هذه التَّقارير_ خاليةٌ من تأثير هذه البنية للدَّولة، وستظلُّ العلاقات الزَّبائنيَّة وغياب الشَّفافيَّة أحد الإشكالات الحقيقيَّة التي تعيق تنمية النِّظام السِّياسي وبناء الحكم الرَّشيد في هذه المنطقة.

٤- البيروقراطيَّة العسكريَّة :

هذا النَّمط ظاهرٌ في كثيرٍ من الدُّول العربيَّة المهمَّة كـ"مصر" و"الجزائر" و"تونس" و"ليبيا"، وأغلب هذه الدُّول استقلَّت بعد الحرب العالميَّة (مقارنة بأمريكا اللاتينية)، لذا فإن جاءت في إطار تبدُّل في المؤسَّسات الاقتصاديَّة العالميَّة نحو مزيد من النِّظام العالمي، ممَّا جعل هذه الدُّول تنتقل في فهم الدَّولة على أساسٍ من الحرب الباردة والجدل حول "الرَّأسمالية" و"الإشتراكيَّة"، وغاب الجدل حول الدَّولة ومؤسَّساتها، وهذا تشترك فيه كُتب "ساطع الحصري"، و"عبدالعزيز الدُّوري"، و"مصطاع الصَّفدي" من جانب القوميِّين والنَّاصريين، وكذلك الكتَّاب الإسلاميون الذين ركَّزوا على قضيَّة الجامع الدِّيني لهذه الدُّول.(Gassan٢٠١٣) .

عَرَفت هذه الدُّول استقلالًا عن "الدَّولة العثمانيَّة" في وقتٍ مبكِّرٍ، "الجزائر" عرفت حكم الدَّايات، وهو حُكمٌ عسكري "بيروقراطي" منفصل عن الدَّولة، كما أنَّ "تونس" عَرفت حُكم "المراديِّين" (١٦٣٧-١٧٠٢م)، والحسينيَّة التي تلت حكم "المراديِّين" عام (١٧٠٦م)، واستخدمت مجموعة قبائل بدلًا عن الانكشارية العثمانيَّة، "ليبيا" كذلك عَرفت حكم "القرمانليِّين" في القرن الثَّامن عشر.

عَرفت "تونس" استقرارًا خلال حكم "المراديِّين" والأسرة الحسينية، واستطاعت تكوين بعض المؤسَّسات الدُّستوريَّة، وعَرفت كذلك إصلاحاتٍ إداريَّةٍ وتكوين نمطٍ مؤسَّسي في الشُّرطة والجيش والإدارة، كما عَرفت نشاطًا علميًّاً انفتاحًا على المجتمع .

أمَّا "مصر"؛ فإنَّ تسلسل الأحداث يعود للمماليك، فبعد أن شكَّل المماليك – وهم خليطٌ من التُّرك والرَّقيق من مناطق عدَّة من "صقلية" ومن شرق أوروبَّا – جزءًا من تكوين الدَّولة في التَّاريخ الإسلامي، استطاعوا أن ينزعوا السُّلطة من الأيوبيين؛ ليعودوا بعد ذلك ويسيطروا على حكم مصر ويكون لهم نوع استقلالٍ – وإن كان بشكلٍ مختلفٍ عن تونس– عن الخلافة العثمانيَّة، (نمط) الحكم المملوكي هذا استمرَّ في كثيرٍ من الدُّول التي شكَّلت هذا النَّموذج العسكري، فالخلافات بين الجنود والدَّسائس بين الثُّلَّة الحاكمة لم تنته في "مصر" و"الجزائر" و"ليبيا" وإلى حدٍّ ما في "تونس ."

وقد كتب "جيان بيير" كتابه "من الدَّولة العميقة للدَّولة الإسلاميَّة" متحدِّثًا عن هذا النَّمط من التَّآمر والصِّراع على السُّلطة، تميَّزت به دول كـ"مصر" و"الجزائر" و"سوريا" و"اليمن"، فإنَّ المؤامرات التي استمرَّت في عهد المماليك جعلت الأمر أشبه بنسق تاريخي متكرِّر، يقول "محمَّد شاكر" في كتابه دولة المماليك" (وما أن يتسلَّم أحدهم السَّلطنة حتَّى يحسده الآخرون، فإذا كان السُّلطان ضعيفًا أزاحه غيره خلعًا أو قتلًا وتسلَّم مكانه، وإن كان محنَّكًا مقتدرًا كتم ما في نفسه، حتَّى إذا وافته سلطته بوفاة صاحب السُّلطة، وثب على ابن من مات الذي كان أبوه قد عهِد إليه من قبل وخلعه أو قتله واستلم مكانه .ـــ (

هذا النَّمط يمكن أن نقول أنَّه استمرَّ بعد حُكم المؤسَّسة العسكريَّة في "مصر" على يد "عبدالنَّاصر"، والصِّراع على السُّلطة في "سوريا" بعد إعلان الوحدة العربيَّة، والصِّراع في "اليمن" بين الأئمَّة وتدخُّل "عبدالنَّاصر" في المعادلة اليمنيَّة، وصراع العسكر في "ليبيا" و"الجزائر"، والانقلاب العسكري في "تونس" في عهد "بورقيبة" و"زين العابدين"، كلُّ ذلك نمط يعبِّر عن فشل بناء مؤسَّسات تلك الدُّول، لكن باستثناء "تونس" التي استفادت من الدَّولة الحسينيَّة ومن بعض الإصلاحات التي قام بها "الحبيب بورقيبة"، لكنَّها لا تَخرج عن هذا النَّمط . ـــ

بعد الحرب العالميَّة الثَّانية وتنامي حركات الاستقلال، تشكَّلت بعض القوى المسلحة التي استطاعت الوصول للحكم عبر الانقلابات أو عبر التَّفاوض مع المستعمر والوصل معه عبر نضال طويل للوصول للاستقلال، لكنَّ هذه

القوى سرعان ما تحوَّلت إلى قوى عسكريَّة لها "بيروقراطيَّتها" الخاصَّة، والتي تمارس السُّلطة وفق أيديولوجيَّات بعثيَّة قوميَّة، ومارست خلال ذلك العديد من النَّمط الانقلابي في صراع بين القوى السِّياسيَّة المختلفة كما في "الجزائر" و"سوريا" و"العراق ."

النَّمط الانقلابي الذي تميَّزت به هذه الدُّول، والحكم العسكري الذي أخذ من مقتدرات هذه الدُّول من أجل تطوير المؤسَّسات العسكريَّة على حساب باقي المؤسَّسات في الدَّولة، والذي تميَّز بحالة من القمع والإقصاء لباقي طوائف المجتمع، ومع وجود النِّفط وموارد ماليَّة لهؤلاء العسكر، كان الضَّعف المؤسَّساتي والحكم الرَّشيد والتَّحول الدِّيمقراطي قضايا بعيدة المنال في هذه الدُّول .

كلُّ دولة من هذه الدُّول حاول الانقلابيُّون فيها تكوين تحالفات حاكمة من عسكريين ورجال أعمال، شكَّلت في مجملها دولة موازيَّة سعت لتميكن حكمها واستمراره، البعض طبعاً يجادل في وجود دولة موازية في هذه الدُّول على اعتبار أنَّ هذه الدُّول تُحكم كما تشاء، لكنَّ هذا الأمر يتطلَّب منَّا فَهمَ كيف يمارس الحكم العسكري الدِّكتاتوري الحكم؟ والدِّراسات في هذا جدُّ قليلة.

لا أحد بالطَّبع يُنكِر وجود قمع ودكتاتوريَّة في هذه الدُّول، لكنَّ فَهمَ الدِّكتاتورية وتشكيل كتائب عسكريَّة تخصُّ الطَّبقة الحاكمة هذا الذي يحتاج بعضَ التَّوضيح، فإنَّ "جمال عبدالنَّاصر" أو "القذَّافي" وغيرهم لم يحكموا بسهولة، بل كانت أغلب سياساتهم الدَّاخلية أو الخارجيَّة ترتبط أساسًا بالحفاظ على السُّلطة، أي أنَّ المقاربة لم تكن أبدًا مقاربة صناعة قرار حكيم بقدر ماهي حسابات داخل السُّلطة، ولعلَّ المثال الأبرز هو استخدام الوحدة العربيَّة بين "مصر" و"سوريا" من أجل تصفية حسابات داخل "سوريا"، وهو الأمر الذي تفطَّن له بعض الجنرالات من الجيش بينهم "حافظ الأسد"، والذي عمل على إنهاء هذه الوحدة واستولى على السُّلطة بعد ذلك ، وكذلك ما حدث في "اليمن" حين أراد "عبدالنَّاصر" التخلُّص من "عبدالحكيم عامر" فجعله ينخرط في حرب "اليمن ."

النَّموذج الذي سنذكره الآن هو "الجزائر"، وهوي ينطبق على ما ذكرناه سراعًا في "سوريا" و"مصر" ومثله كذلك في "ليبيا" – صراع "القذَّافي" مع الضُّبَّاط الأحرار، وقتله لـ"عمر محيشي" أحد هؤلاء الضباط ... إلخ – "الجزائر" نموذجٌ واضحٌ لتكوين الدَّولة عبر مجموعات عسكريَّة، وهو مثال كذلك لوجود إجراءات ديمقراطيَّة وغياب للحكم الرَّشيد، وهو بهذا يمثِّل النَّمط المتكرِّر في هذه الدُّول.

استقلَّت "الجزائر" عام (١٩٦٢م) من خلال مفاوضات مع "باريس"، وأثناء النِّقاش مع الحكومة الجزائريَّة المؤقتَّة – التي كان من المفترض أن تتولَّى السُّلطة – كان ثلاثة من أعضاء الجبهة قد قُتلوا علي يد القوَّات الفرنسيَّة، وبدأ مسلسل الانقلابات بين رفقاء النِّضال عندما انقلب "أحمد بن بلَّه" على الرَّئيس "فرحات عباس" عام (١٩٦٣م)، وما أن نالت "الجزائر" استقلالها حتَّى دخل "الهوَّاري بومدين" للقضاء على الحكومة المؤقَّتة، وهكذا تفرَّق القيادات في جبهة التَّحرير "بلقاسم" و"البيطاط" هربا لـ"فرنسا"، و"حيدر" لـ"جينيف" و"بوضياف" وُضِع تحت الإقامة الجبريَّة، "آيت أحمد" ظلَّ يُقاوم في جبال "الجزائر" (يحيي بوعزيز ص١٨٣.(

وبالتَّوافق مع "الهوَّاري بومدين" قام "بن بلَّه" بتأسيس أول حكومة شهدت نوعًا من التَّنظيم، واستُفتي الشَّعب الجزائري الذي كان جزءًا أساسيًّاً في النِّضال الذي خاضته الجبهة على الرَّئيس "أحمد بن بلَّه"؛ ليتولَّى الرِّئاسة لمدَّة خمس سنوات، لكنْ سُرعان ما دبَّ الخلاف بينه وبين قيادة الجيش، وكان "الهوَّاري بومدين – رفيق النِّضال – الخصم الذي سجن "بن بلَّه" ليتقلَّد الحكم ويصير رئيسًا لمجلس قيادة الثَّورة، وبدأ إصباغ ذلك الانقلاب بالانتخابات التي استمرَّت إلى العام (١٩٧٦م)، وكان الفوز دائمًا من نصيبه وبالأغلبيَّة السَّاحقة .

هذا الخلفية عادت للواجهة مع أحداث "الجزائر" في الثَّمانينات، التي بدأت بمظاهرة من /٥-١٠/ أكتوبر عام (١٩٨٨م) سُخطاً على مؤسَّسات الدَّولة على خلفيَّة هُبوطٍ في أسعار النِّفط والفساد الذي طال الحكومة، فحكومة "بن بلَّه" كانت مغرمة بفكر "فرانس فانون"، وكان يرى أنَّ الثَّورة ضدَّ الاستعمار تنشأ في الرَّيف_، وقد أضرَّت تلك السِّياسات الاشتراكيَّة بالاقتصاد الجزائري، الذي شهد تشوهًا كبيرًا خاصَّة في تلك الحقبة والتَّوجُّه نحو الاشتراكيَّة.

تلك المظاهرات وتصاعدها وما تبعها من محاولة لإحداث تحديثات دفاعيَّة داخل النِّظام؛ سمحت لتشكيل بعض الأحزاب، لكنْ جاءت الانتخابات بما لا يشتهي الحزب الحاكم، وهنا ظهر "خالد نزار" قائد القوَّات العسكري، و"بالخير" الذِّراع الأيمن للرَّئيس، وبدا واضحًا أنَّ القبضة الحديديَّة قد تُعيد الأمور لنصابها، لكنَّ الحزب الحاكم على أصرَّ على ترشيح "الشَّاذلي بن جديد" للانتخابات، لكنَّ النَّاخب قد عرف حجم الفساد في "بيروقراطيَّة" الدَّولة الجزائريَّة، لذا كان نصيب "جبهة الإنقاذ الإسلاميَّة" ضعفي الحزب الحاكم .

هنا ظهر أنَّ إمكانية التَّغيير لذلك التَّصميم الذي صُمِّم به النِّظام الجزائري ضعيفة، فأعاد النِّظام الوضع عبر تفجير الواقع الجزائري واستخدام الإرهاب كآلة للتَّحرُّر من كلِّ الإجراءات التي يمكنها أن تعيد تحرُّك هذه الشَّبكة الحاكمة.

هذا النَّموذج يُفسِّر أنَّ التَّحوُّل نحو الدِّيمقراطية في غياب المؤسَّسات – التي لا ترتبط بروابط سياسيَّة أو قوى حاكمة قادرة على إقصاء المجتمع وتأسيس دستورٍ ونظامٍ سياسيٍّ يضمن استمرار هذا الحلف في الحكم – هو أحد الأنماط المستمرَّة، والتي يمكن أن تُميِّز الكثير من الأنظمة العربيَّة في تلك الفترة، لذا لو عُدنا لـ"الجزائر" سنجد أنَّ العُشريَّة السَّوداء هي نموذج للدَّولة الموازية التي تتَّخذ من الإرهاب أو ما شابهه ذريعةً لتشكيل أجسامٍ موازيةٍ لها تمويلها الخاص، بل إنَّ ذلك الأمر تضاعف في دول أخرى كـ"ليبيا" و"مصر" و"اليمن" في عهد "القذَّافي" و"حسني مبارك" و"علي عبد الله صالح .(jean ٢٠١٣) ."

إنَّ مقارنة مسار تكوين الدَّولة الوطنيَّة في المغرب العربي، يُبيِّن أنَّ تكوين المؤسَّسات ودور الأحزاب والنَّقابات وتكوين رأس مالٍ مجتمعيٍّ؛ كلُّها أمور غابت في التَّجربة الجزائرية، وأنَّ سيطرة حزبٍ واحدٍ أضعفت كيان الدَّولة رغم وجود شيوعٍ لفكرة الوطنيَّة في المغرب العربي أكثر من المشرق العربي .(Gassan ٢٠١٣) .

لذا سنجد سيطرة الجنرالات في "الجزائر" عطَّل الحُكم الرَّشيد وبناء المؤسَّسات، وأضعف مؤشِّرات الحكم الرشيد، وهذا ينطبق على دولٍ كـ"ليبيا" و"مصر"، وهناك عدَّة مؤشِّرات بالإضافة لما ذُكر قد تؤكِّد هذا المعنى: أنَّ مؤسَّسات الدَّولة الضَّعيفة لم يُغنِ معها أي محاولاتٍ لتطبيق أي إجراءاتٍ ديمقراطيَّةٍ، رُغم وجود فهمٍ مُشتركٍ بين أبناء المجتمع، وقبولٍ لفكرة الدَّولة الوطنيَّة.

من هذه المؤشِّرات مثلاً: إبقاء العمل بقانون الطَّوارئ وما ترتَّب عليه من خرقٍ للحرِّيَّات كحقِّ التَّجمُّع، والتَّضييق على حُريَّة التَّعبير والرَّأي وغيرها...، ويُدخِل البلاد في دوَّامة عدم الاستقرار السِّياسي، حيث شهدت "الجزائر" ما بين السَّنوات (١٩٩٢-٢٠٠٣م) خصوصًا أربعة رؤساء وتسعة رؤساء حكومات ومئات الوزراء، منهم من أُعفي بعد أشهرٍ فقط من تعيينه، بينما كان الجنرالات أصحاب القرار في وظائفهم، وهذا على أساس أنَّ التَّنمية تقتضي حالةً من الاستقرار السِّياسي، وإعطاء السِّيادة للشَّعب في إطارٍ من الشَّفافيَّة والدِّيمقراطيَّة._

مؤشِّراتٌ كثيرةٌ تدلُّ على انتشار الفساد في هذه الدُّول التي تُحكم بحكمٍ عسكريٍّ، وتشكُّل الكتلة العسكريَّة التي تنعزل عن المجتمع وتفشل في بناء مؤسَّسات الدَّولة، ولعلَّنا نذكر هنا مؤشِّر التَّنافسيَّة، وهو يقيس مراحل التَّحوُّل في اقتصاد الدَّولة وبنائها، فإنَّ الدَّولة إذا كان فيها بُنية عوامل تؤسِّس لاقتصادٍ وحُكمٍ رشيدٍ من بُنيةٍ تحتيَّةٍ لنظامٍ تعليميٍّ وصحيٍّ، وكان هناك قَدْرٌ من الشَّفافيَّة لمحاربة الفساد ومواجهته، تنتقل لمرحلةٍ أُخرى يتحرَّك الاقتصاد فيها عبر كفاءة الإنتاج والتَّصنيع، وإذا نجحت في ذلك يتحرَّك الاقتصاد عبر الإبداع والمعرفة، و"الجزائر" لاتزال وهي القرن الحادي والعشرين لم تنتقل للمرحلة الثَّانية، فهي في التَّرتيب المائة بعد الخمسة /١٠٥/ في البُنية التَّحتيَّة، والتاسع والتُّسعون /٩٩/ في المؤسَّسات وبنائها، وأهمُّ العوامل التي تُعيق الأعمال الحرَّة والتِّجارة هي غياب التَّمويل، وغياب الكفاءة لجهاز الحكومة والفساد، أمَّا "تونس" و"المغرب" فنجد أنَّها تجاوزت المرحلة الثَّانية، فترتيبها في المؤسَّسات /٧٥/ والبُنية التَّحتيَّة /٥٣._/

دراساتٌ كثيرةٌ تدلُّ على الفساد المستشري في "الجزائر" وفي الدَّولة التي حُكمت بأنظمةٍ عسكريَّة، هذه الدُّول شهدت كذلك تَدَنِّيًا في مؤشِّرات الديمقراطيَّة، ككبت الحرِّيَّة، ومؤشِّر(POlity VI) ، ولا يعني هذا بحالٍ أنَّ "تونس" أو "المغرب" قد تخطَّت عتبة الفساد أو استطاعت تكوين مؤسَّساتٍ وحُكمٍ رشيدٍ، فإنَّ قياس مؤشِّر الدَّولة الفشلة يجعل هذه بين دول قد دخلت في الفشل كليَّاً، وترتيبها في مؤشِّر الدَّولة الفاشلة /٢٥/، أمَّا "تونس" و"الجزائر" و"المغرب" فهي على شفا الفشل، لذا فهي في المنطقة الصفراء. (الجزائر ٧٦، المغرب ٨٩، تونس ٨٨._ (

لغة المؤشِّرات هذه جزءٌ من التَّحوُّل الذي أحدثه مفهوم الحُكم الرَّشيد لتجاوز مؤشِّرات كلاسيكيَّة، كناتج الدَّخل القومي كما سنذكر بعد قليل، لكنَّ هذا القسم من الأقسام الخمسة للدُّول العربيَّة يُبيِّن أنَّ تكوين الدَّولة فيه إشكالٌ كبيرٌ، وأنَّ الدُّول التي نالت استقلالها قديمًا وشكَّلت نوعًا من "البيروقراطيَّة" ولم تنفجر فيها ثوراتٌ ولم تدخل في نمط الحكم "العسكرتاري" بالشَّكل الذي حدث في "الجزائر" و"ليبيا" و"مصر" و"سوريا" و"اليمن"، هي الدُّول التي لم تستطع مؤسَّساتها أن تتأقلم المتغيِّرات التي حدثت في الرَّبيع العربي، فإمَّا حافظت هذه الدُّول على الأوضاع كما هي خوفًا من التَّغيير، وإمَّا أن دخلت في انهيارٍ تامٍّ لهذه المؤسَّسات، وعادت العلاقات الزَّبائنيَّة مع الدُّول الغربيَّة التي تبحث عن الأمان وعن المعلومات الاستخباراتيَّة؛ لتشكِّل شبكاتها من جديد .

٥- دول شكَّلها الاستعمار :

يُعرِّف "إيليا حريقه" هذا القسم بأنَّها: (الدُّول التي نشأت بعد ضعف "الدَّولة العثمانيَّة" وفقًا لمصالح استعماريَّة، دون أن يكون لتلك أيُّ قاعدةٍ لتكوين بناءٍ لنظام الدَّولة(، (٥٥-٢٦:١:٢٠١٣Gassan)وتشمل دولًا كـ"العراق" و"سوريا" و"الأردن" وإلى حدٍّ ما "لبنان"، ولدواعي سنذكرها بعد قليلٍ يمكن إضافة "المغرب" لهذا القسم .

هذه الدُّول – باستثناء لبنان – لم تشهد حكمًا ذاتيًّاً إبَّان "الدَّولة العثمانيَّة"، حتَّى "الظاهر باشا" و"الجزَّار باشا" وقد حاولوا الانفصال عن "الدَّولة العثمانيَّة" لم يُفلحوا في بناء نظامٍ وراثيٍّ يُثبِّت حُكمهما كما كان في "مصر" أو "الجزائر"، كما أنَّ الحدود في هذه المنطقة لم تكن كما هي اليوم، ومنطقة الهلال الخصيب كانت تعامل كوحدة واحدة وهي منطقة استراتيجيَّة، لذلك كان لا بدَّ من النِّزاع حولها من القوى العظمى، لذا حافظ الاستعمار على تحالفات حاكمة من أجل إحداث توازنٍ في المصالح بين "فرنسا" و"بريطانيا ."

هذه الدُّول التي لم تقم على تاريخٍ من الإدارة التي تُناسب الدُّول القوميَّة كما هي نشأة "ألمانيا" أو "فرنسا"، بل هي دولٌ نشأت بعد حُقبةٍ استعماريَّةٍ (POST_COLONIAL STATE) ، فبعد الثَّورة التي قامت في تركيا عام (١٩٠٨م) للمطالبة بدولة قوميَّة، حاولت "بريطانيا" تشجيع العرب للقيام بدولتهم، كان الجدل بين "فرنسا" و"بريطانيا" حول إمكانيَّة نشأة دولة عربيَّة كبرى، لكنَّ الدِّراسات استبعدت ذلك؛ فالعرب يعانون من عُقَد تضخُّم الذَّات، كما صرَّح بذلك "أنريه ونتييه" وزير السُّكك الحديد في "فرنسا" – ومن هنا بدأت دراسات الشَّرق الأوسط في "فرنسا" – ، ومن ثَمَّ يصعب اتِّحادهم، رُغم قسوة ذلك، لكنَّها حقيقةٌ أثبتتها الأيَّام، وانبرى لتشكيل تلك مجموعةٌ من الشُّرفاء، وتولَّوا الأمر بالتَّعاون مع المستعمر للتَّخلُّص من الحُكم العثماني، وإنشاء دولةٍ قوميَّةٍ لهم، وتقاسموا تلك المنطقة، ومع ذلك كانت القوميَّة التي نشأت بدون إطارٍ معرفيٍّ – لفهم مؤسَّسات الدَّولة ووضع الهويَّة في إطارها الصَّحيح – كان مصيرها مزيدًا من التَّعقيد، وعطَّل ذلك حتَّى الإصلاحات المحدودة التي كانت تُقيمها الخلافة العثمانيَّة، وظلَّت تلك المسألة بين الدِّين والسِّياسة مسألة خلافٍ استمرَّ قرنًا من الزَّمن .

من بعد الحرب العالميَّة الثَّانية لم تقم دولةٌ عربيَّةٌ واحدةٌ دون وصايةٍ من القوى الغربيَّة، وبغضِّ النَّظر عن تقييم هذه التَّدخُّلات؛ فإنَّ دُول المنطقة قامت في ظلِّ تفاعلٍ مستمرٍّ بينها وبين بعض القوى الدُّوليَّة بحثاً عن وضعٍ استراتيجيٍّ مريحٍ، يمكِّنها من الاستمرار .

العراق نموذجٌ واضحٌ، فكما أنَّ خروج الاستعمار "الانجليزي" و"الفرنسي" كان بمثابة وضع مجموعةٍ من التَّناقضات العرقيَّة والمذهبيَّة، جعل الاتِّفاقات بين بعض القيادات والزَّعامات تؤسِّس لنظامٍ من القوى الحاكمة المتصارعة، فإنَّ خروج "الولايات المتحدة الأمريكية" من "العراق" خلق احترابًا داخليًّاً، و جعل المنطقة – من بعد سياسة القيادة من الخلف التي شابهت إلى حدٍّ ما تراجع القوى الاستعماريَّة عن المنطقة تاريخيًّاً – في حالة من الصِّراع المستمرِّ الذي لم يخلق بيئةً يُمكن أن تنمو مؤسَّسات هذه الدُّول فيها نموًّاً طبيعيًّاً.__

المستعمر لم يُقسِّم الحدود فقط، بل صمَّم هذه الدُّول ودساتيرها بالشَّكل الذي يضمن استمرار حلفائه في الحكم، والعمل الذي يُمكننا أن نعتمدَ عليه لفهم ذلك هو ما حاول أن يُقدِّمه بعض الباحثين لوضع نموذجٍ لفهم الصِّراعات بين النُّظم الحاكمة والمعارضة__، في تلك الدِّراسة نجد أنَّ ثلاثة أنماط يُمكن تتبُّعها: ذاك الذي لا يسمح للمعارضة بالمشاركة، ومن ثمَّ يمنع تكوين شبكات المجتمع، ويحاول أن يُقصيَ معارضيه من دعم مؤسَّسات المجتمع، أو ذلك الذي يضع بعض العراقيل التي يمكن استخدامها لإقصاء خصومه، والنَّمط المشارك، هذا العمل يتَّفق مع ما ذكره باحثون آخرون.(Daron ٢٠١٣) .

في "المغرب" نجد الأسرة الحاكمة تحاول أن تُوازن بين الاستعمار "الفرنسي" والأخطار المحدقة بها على حدودها مع "الجزائر" وفي الصحراء، لذا لم يكن أمام "فرنسا" التي لم تستطع أن تسيطر ولو على شبر واحد من "المغرب" إلَّا بمقاومة شرسة من هذه القبائل، الأمر الذي دعاها لتكوين حلف حاكم قادر على ضمان مصالحها والسَّيطرة على المعارضة القويَّة في "المغرب"، وذلك بعد نفي الملك "محمَّد الخامس" الذي تحالف مع القوى الوطنيَّة والقوميَّة العربيَّة، وتحت ضغط القوى المدنيَّة، عاد السُّلطان، وجرت محادثات بين السُّلطان والاستعمار الفرنسي، ولم يتمَّ تصميم النِّظام إلَّا بعد محادثاتٍ طويلةٍ بين الملك وحزب الاستقلال والقوى الوطنيَّة لتكوين ملكيَّة دستوريَّة، واستمرَّ الصِّراع بعد ذلك بين الملك ومعارضيه .

وفي "الأردن" كانت محاولاتٌ لاحتواء "الإخوان المسلمين" في فترات مواجهة النِّظام لضغوطٍ من "الضِّفَّة الغربيَّة" أو من التَّوجُّهات الاشتراكيَّة التي تعارض التَّحالف مع القوى الرَّأسمالية، إلَّا أنَّ محاولات التَّضييق التي استمرَّت في التسعينيات عبر تطبيق بعض النُّظم الانتخابيَّة – نظام الصَّوت الواحد الغير متحوِّل – الذي كان بمثابة إقصاءٍ قانونيٍّ لهذه القوَّة، وإنَّ انفتاح النُّظم السِّياسيَّة على المجتمع والقوى المجتمعيَّة هو جزء من بناء تلك المؤسَّسات والرضا بالمراقبة وتبادل المعلومات والشَّراكة في إدارة المجتمع .

الدُّول العربية بهذه الأنماط الخمسة التي ذكرناها، هي دُول تدور حول معنى الحكم التَّسلُّطي، ولا يمكن الحديث في هذه الدُّول عن قيام كيانات ومؤسَّساتٍ منفصلةٍ عن النِّظام السِّياسي قادرةٍ على التَّكيُّف مع المتغيِّرات .

هذا التَّقسيم قد يكون مقلقٌ من حيث التَّداخل بين بعض الدول، لكنَّه يثير مسألةً، فهذه الدُّول كذلك لم تُدرس بالشَّكل الذي يمكِّننا من فهم "ديناميَّة" مؤسَّساتها، فقط المنهج التَّحليلي الذي يستخدم لفهم هذه الدُّول هو ضمن النَّظريَّة التَّطوريَّة الكلاسيكيَّة المرتبطة بمفهوم الفرد الوحش أو الفرد الباحث عن المال، ومن ثمَّ يبدأ الحديث عن الحرِّيَّة والدِّيمقراطيَّة دون فهمٍ للتَّحالفات التي أنشأت هذه الدُّول.(Fukuyama٢٠١٣) .

تنتبه "إليسا آندرسون" – عميد الجامعة الأمريكيَّة في "القاهرة" – لاختلاف منهج التَّحليل من خلال عرضها لبعض النَّماذج للدُّول العربيَّة ومقارنتها بالتَّعريف النَّظري للدَّولة كمحتكر للاستعمال الشَّرعي للقوَّة، أو النِّظام السِّياسي كقواعد لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو الحكومة كجهازٍ إداري لتنفيذ السِّياسات والنُّظم العامَّة (كما سيأتي).

فترى أنَّ تلك الدُّول لا يمكن أن تتماهى مع هذا الفهم الذي تَعرِفه الدُّول المتقدِّمة والتي تنحو نهج الدِّيمقراطيَّة "اللِّيبيراليَّة"، ففي المغرب مثلاً هناك أمير للمؤمنين يختار الحكومة) لوقتٍ متأخر،) ولا يمكن فهم حدود الدُّول والقبليَّة في "السُّعوديَّة" من حيث شرعيَّة استخدام القوَّة هل هي الدَّولة أم القبليَّة المتغلِّبة من آل سعود؟ وهذه الدُّول تستمدُّ شرعيَّتها من انتسابها للنَّبي r وخدمتها للحرمين الشَّريفين .

وتذكر كذلك "القذَّافي" الذي رفض أن يسمَّى رئيساً، ومن ثمَّ تُصبح حدود الدَّولة والنِّظام السِّياسي والمسؤوليَّة مختلفة عمَّا يتحدَّث عنه السَّاسة الغربيُّون في تحليلاتهم ...حين تغيب المؤسَّسة السِّياسيَّة تغيب الحدود بين مؤسَّسة الدَّولة والنِّظام، ومن ثمَّ تصبح آليَّة الاستيلاء على السُّلطة آليَّةً لتشكيل عرفٍ سياسيٍّ لا يمتُّ بصلةٍ للدُّستور أو

الأعراف القانونيَّة، كما شهدت "سوريا" و"العراق" و"الجزائر" مجموعة انقلاباتٍ داميةٍ، وأصبح النِّظام الملكي نظامًا مقبولًا لقيادة الدَّولة رغم الضُّمور الواضح في الدَّولة ومؤسَّساتها .

وتضع لنا مخطَّطًا عامًّاً لهذه الأنظمة:

ندرة المعلومات: في هذه الأنظمة المعلومات شحيحة، ويُصبح المجتمع فيها عُرضَة للإشاعات والأقاويل، ومن ثمَّ تنشأ نظريَّة المؤامرة، ويُصبح الحديث عن سياسةٍ عامَّةٍ أمرٌ عبثيٌّ لغياب هذه المعلومات ومصادرها.

غياب المواطنة وتعدُّد الهويَّة: هذه الأنظمة لا تؤمن بعموم القانون وشمول الحقوق، ومن الطَّبيعي أن تشعر الأقلِّيَّات بتهميشها، وتنشأ هويَّات أُخرى، وتبتعد المواطنة كإطار جامع .

هذا الأمر مع ندرة المعلومات – بالطَّبع – سيهدر حقِّ المشاركة السِّياسيَّة، ويعزِّز من الفساد وصناعة القرار بناء على اعتبارات القربى أو المصالح السِّياسيَّة والاقتصاديَّة أو لاعتباراتٍ أيديولوجيَّة.

القمع السِّياسي: وهنا تُصبح كلُّ سياسات النِّظام نابعةً من الرَّغبة في حماية النِّظام، وتظلُّ العلاقة مع المجتمع من باب الخوف والإرهاب، سواء من أجل الحفاظ على المناصب، أو من أجل الحصول على بعض الحقوق التي تصبح حكرًا لمَن يُبدي الطَّاعة ويُقدِّم الولاء لهذا النِّظام.

غياب المسؤوليَّة وغموض المحاسبة: من الطَّبيعي في ظلِّ غياب المعلومات والقمع السِّياسي وتعدُّد الهويَّات أن يصبح الرأي العامُّ ضعيفًا لا يؤبه لشأنه ولا يستشار في أمره، وفي هذا تقول: (الإسلاميُّون يقولون الإسلام هو الحلُّ، والحزب الوطني المصري يمكنه أن يدَّعي أنَّه ديمقراطي، و"القذَّافي" يصف نفسه بالقائد الفذِّ، ويصف معارضيه بالجرذان، أي: أنَّ الرأي العامَّ لا قيمة له)، ... الصِّراع "الإيديولوجي" يترعرع في غياب الدَّولة والنِّظام السِّياسي الذي يرتبط بالرأي العامِّ ويُحسب له ألف حساب .

الوساطة والمحسوبيَّة: وهنا حدِّث ولا حرج، الفساد السِّياسي والفساد الإداري والخلط بين المال العامِّ وثروات الحكام، وغياب المساءلة والشَّفافية ... كما قال "جون آدمز") دولة الرجال لا دولة القانون_.

خلاصةٌ :

في هذا المبحث عن العلاقة بين بناء الدَّولة – والذي يشمل المؤسَّسات والحوكمة فيها – والدِّيمقراطيَّة بيَّنَّا أنَّ العلاقة بينهما لا يمكن أن تأخذ علاقةً خطيَّةً، كما أنَّ بناء الدَّولة يأخذ أشكالًا مختلفةً، بين الدُّول التي يمكن أن تكون الدِّيمقراطية عنصرًا داعمًا للحكم الرُّشيد وبناء المؤسَّسات، والدُّول التي أَخذَت نماذج مغايرةً عبر تشكيل مؤسَّسات الدَّولة التَّاريخيَّة والبناء عليها، وإعادة إحياء لمفاهيم كـ"الهاروني"، ممَّا عزَّز نماذج الحكم في تلك الدُّول أو الأشكال المتنوِّعة للدِّيمقراطيَّة كما هي الدُّول "الإسكندنافية"، وأنَّ كلَّ هذه التَّجارب كانت العلاقة مع الدِّيمقراطيَّة علاقة متداخلة، كما أنَّ الدُّول العربيَّة تنوَّعت أشكالها، لكنَّها تدور حول معنى سيطرة فئةٍ حاكمةٍ تُقصي طرفًا من أطراف المجتمع، ممَّا يجعل الحديث عن التَّحوُّل الدِّيمقراطي في هذه الدُّول مرتهنٌ بعواملَ متعدِّدة ليس من بينها إرادة القوى العظمى، بل عبر "ديناميَّات" متعدِّدة تنبُع من وجود مؤسَّسات دولةٍ تضمن مشاركة المجتمع في بيئةٍ شفَّافةٍ، تضمن للجميع العمل والتَّوقُّع والكسب وبناء الخبرات التي هي جوهر الحكم الرَّشيد.

إنَّ جوهر الانتقال للحكم الرَّشيد ينبُع في التَّحوُّل من الفساد، وهو التَّعامل مع المال العامِّ لأجل الكسب الشَّخصي وسوء استعمال السُّلطة واستمرار علاقة الرِّعاية والعلاقات الزَّبائنيَّة، في الأولى يتعامل المسؤول أو الحاكم مع ممتلكات المجتمع وكأنَّها جزءٌ من تركة عائلته أو أرضٍ إقطاعيَّةٍ، كما أنَّه قد يتعامل مع بعض المتنفِّذين في المجتمع كشركاء في شركةٍ أو عملٍ تجاريٍّ خارج إطار القانون، لذا لا تنمو المؤسَّسات بعيدًا عن الفئات الحاكمة، وساعتها لا يمكن للدِّيمقراطيَّة أو الانتخابات أن تؤثِّر التَّأثير الكبير في التَّحوُّل الدِّيمقراطيَّة، الأزمات الاقتصاديَّة قد تكون سببًا للتَّحوُّل نحو مستوياتٍ أعلى من الحكم الرَّشيد والدِّيمقراطيَّة، لكن يجب التَّفريق بين الدُّول في أمريكا اللاتينيَّة وجنوب شرق آسيا والشَّرق الأوسط عبر فهم سياقاتها التَّاريخيَّة، كما يُبيِّن اختلاف مؤشِّر الحكم الرَّشيد بين هذه الدُّول .

أحد القضايا الأساسيَّة التي أَثْرَتها هذه التَّجارب هو كيفيَّة قياس الفارق بينها، وفي أداء تلك الحكومات، فبينما نجدُ أنَّ كثيرًا من مؤشِّرات الدِّيمقراطيَّة تحاول أن تضمن بعض المؤشِّرات التي أثارها مفهوم الحكم الرَّشيد – كما سيأتي – نجد أنَّ مؤشراتٍ أخرى قد تكون أكثر مباشرةٍ لفهم أداء الحكومات وارتباطها بالمواطن .

كثيرٌ من القضايا المثارة في العالم الإسلامي يصعب قياسها، من ثمَّ يُصبِح الجدل حولها بحدِّ ذاته إشكالًا وعائقًا أمام فهم الواقع، فمؤشِّر التَّفاوت المعروف بـ"جيني" (Gini Cofficient) ، يقيس تركُّز الثَّروة داخل المجتمع،

ويتدرَّج من الصِّفر، حيث الأمر أشبه بالتَّساوي إلى المائة، حيث يكون عدم التَّفاوت يصل إلى أقصى درجاته، وإذا نظرنا إلى قارَّات العالم في هذا المؤشِّر سنجد أنَّ دولًا في جنوب شرق آسيا هي أقلُّ نسبيًّاً من غيرها في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وهذا الأمر واضحٌ في سياق التَّحالفات الحاكمة، لكنْ نظرًا للعديد من الأزمات الاقتصاديَّة التي مرَّت بها دولٌ كـ"المكسيك" و"البرازيل" والتَّحوُّلات التي تبعت تلك الأزمات، قد تحسَّن أداء كثيرٍ من الحكومات، وكانت دُول أمريكا اللاتينية أفضل أداءً منها في جنوب شرق آسيا.

الدُّول العربيَّة – كما رأينا – فيها إشكاليَّة حقيقيَّة لفهم ذاتها عبر مؤشِّراتٍ حقيقيَّةٍ، فرُغم ما يُنشر من مؤشِّراتٍ عن الحكم الرَّشيد في المنطقة، إلَّا أنَّ ملاحظةً يجب أن تُذكر وهي: أنَّ الاستراتيجيَّة البحثيَّة في القضايا الاقتصاديَّة والتَّنمويَّة متأخِّرةٌ بشكلٍ كبيرٍ عن مناطق أخرى من العالم، فإذا نظرنا إلى عدد الدِّراسات المحكمة والتي تضع مؤشِّراتٍ عن العالم العربي، سنجد أنَّ عدد المؤسَّسات التَّابعة لمنظَّماتٍ عربيَّةٍ قليلةٌ جدًا، فالتَّطوُّر الذي حدث – مثلًا – في النَّشر البحثي من العام (١٩٨٥ – ٢٠١٠م) جاء من مساهماتٍ خارج نطاق الشَّرق الأوسط، كأمريكا اللاتينيَّة، أو آسيا، أو أوروبَّا والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، والبحوث من العالم العربي هي أقلُّ خمس مراتٍ من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينيَّة، كما يمكن أن يُحسَب من محرِّكات البحث.__

هذا يعني أنَّ صناعة القرار في المنطقة تخضع لحساباتٍ سياسيَّةٍ، وأنَّ هذه الصِّناعة لا ترتبط بسياقٍ مجتمعيٍّ وتطوُّرٍ بحثيٍّ في جامعات ومؤسَّسات هذه الدُّول، فهذه الدِّراسات تحتاج لكثيرٍ من الميزانيَّات، وسُرعان ما تدخل هذه الدِّراسات في تعاقداتٍ تخضع هي الأخرى لمنظوماتٍ من الفساد؛ لتُصبِح عمليَّة نشر هذه الدِّراسات – فضلاً عن تحويلها لسياسات – خاضعةً هي الأخرى لحساباتٍ سياسيَّةٍ واقتصاديَّةٍ ومصالح شخصيَّة، لسيطرة قوى بعينها على صناعة المعرفة والأرباح التي تجنيها من هذه الصِّناعة.

الحُكم الرَّشيد – كنموذجٍ – له أبعادٌ كثيرةٌ، ولا يُمكن أن نفترض علاقةً خطيَّةً بين الحُكم الرَّشيد والدِّيمقراطيَّة، وأنَّ أساس هذا الحُكم الرَّشيد هو صناعة القرار، وهذا يحتاج لمؤسَّساتٍ قائمةٍ قادرةٍ على تفاعل ونقل المعلومات فيما بينها؛ بحثًا عن القرار الرَّشيد في أجواءٍ من الشَّفافيَّة والثِّقة المتبادلة، التي تتطوَّر عبر الزَّمن لتضع مساراتٍ محددةٍ لسياسة التَّعدُّديَّة الثَّقافيَّة، وأهمُّ من ذلك هو تطوير مفهومٍ آخرٍ مهمٍّ في النَّموذج المعرفيِّ المرتبط بالحكم الرَّشيد، وهو عَلمانيُّة الدَّولة، وهذا ما سنناقشه في الفصل التَّالي.

الفصل الثَّالث

الحكم الرَّشيد والدِّين والعَلمانيَّة

ذكرنا في الفصول السَّابقة أنَّ الحُكم الرَّشيد ارتبط بظواهر عالميَّة فرضت نفسها على ساحة الفكر والسَّياسة، فالتَّعدُّديَّة الثَّقافيَّة لا يمكن تجاوزها، والاتصال بين مختلف الشُّعوب أمرٌ لا يمكن إيقافه، كما أنَّ انتشار الشَّركات الكبرى وتدفُّق الأموال في الاقتصاد العالمي شكَّل مجموعةً من الشَّبكات بين شعوب الأرض .

وقد شهد العالم الكثير من الثَّورات التي اندلعت في العالم الإسلاميِّ، كالثَّورة "الإيرانيَّة"، وفي شرق أوروبَّا اندلعت ثوراتٌ في دولة كـ"بولندا"، وشهد العالم انتشارًا للخطاب الدِّيني الذي عبَّر عنه الرَّئيس "جورج د. بوش" عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فكان السُّؤال المطروح: هل استطاعت العلمانيَّة أن تجعل المجال العامَّ في المجتمعات الأوروبيَّة بعيدًا عن الدِّين واختلاف الثَّقافات، هنا بدأ الحديث عن التَّعدُّديَّة الثَّقافيَّة كبديل عن العلمانيَّة .

الحُكم الرَّشيد هل هو إنتاجٌ أوروبيٌّ خالصٌ تفضَّلت به على دول العالم النامي؟ وهل يُشترَط في هذه الشُّعوب أن تتسلَّح بالعلمانيَّة للخروج من الصِّراعات؟ وماهي العلاقة بين الحُكم الرَّشيد والعلمانيَّة؟ وهل يُشترَط لتكون الدَّولة بعيدةً عن الفساد والانحياز أن تكون محايدةً أي علمانيَّةً ؟

جاء هذا الجدل في خِضَمِّ الحديث عن تعثُّر العلمانيَّة في بعث روح التَّسامح بين الشُّعوب، فالحُكم الرَّشيد أو الحوكمة فيما يبدو إطارٌ قديمٌ تجذَّر في كثيرٍ من الحضارات، فهو يمثِّل قدرة المجتمعات على تنظيم علاقاتها وإدارة شؤونها، وقد بيَّن الدُّكتور "شاندرا" ذلك من خلال استعراض الكثير من المسارات التي اتَّخذتها الأديان المختلفة، والتي وإن اختلفت في منظورها للحُكم الرَّشيد بين التَّشديد على معنى القانون أو الاقتراب من مفهوم الثِّقة أو العمل على عفَّة الحاكم واحترامه لقيم المجتمع، إلَّا أنَّ الملفت للنَّظر يتلخَّص في عدَّة قضايا تبيِّن إمكانيَّة وجود حكمٍ رشيدٍ خارج إطار العلمانيَّة :

١. فالأديان – كلُّ الأديان – ترى بأنَّ العالم الفيزيائي الذي نعيشه – الذي تمثِّله المادَّة من حولنا والمحسوس – ليس هو مصدر المعرفة، وأنَّ الغيب جزء من هذه المعرفة، وأنَّ المسؤولية تنشأ من خلال التَّعلُّق بالإله، وكلُّ القضايا الرُّوحيَّة التي تضبط سلوك الإنسان؛ لذا فالمسؤوليَّة في الأديان جزءٌ أساسيٌّ من رسالتها .

٢. أنَّ التَّوحيد في الإسلام يقتضي وحدة الجنس البشري، وأنَّ الاختلاف بين البشر لا يمكن أن يكون سببًا في ظُلمهم والتَّفريق بينهم، أي أنَّ التَّوحيد يُعطي صورةً كلِّيَّة للبشر كأمَّةٍ واحدةٍ رُغم اختلافها، وهذا يعني الانطلاق نحو الإنسان كإنسانٍ، دون النَّظر لجنسه وعرقه، أو لونه أودينه، وهذا ما يجعل الحُكم الرَّشيد كقيمة عامَّة، وأهمُّها قيمة العدل والحرِّيَّة، فالمسيحية وكثيرٌ من الأديان بدأت تتَّجه هذا الاتِّجاه دون أن تتَّفق في الإطار العقائدي.

٣. هذه الوحدة للجنس البشري تبعها تماهي مع حركة الكون والوجود، وهذا الأمر موجودٌ في كلِّ الأديان، ممَّا يُعطي الحديث عن البيئة والحفاظ على الأرض من الفساد قيمةً استمرَّت عبر الأديان، وإن بصيغٍ مختلفةٍ، ولا يمكن أن نجدَ ذلك في النَّظريَّات التي ارتبطت بالصِّراع مع الكون والرُّغبة في إخضاعه لحرِّيَّة الإنسان .

٤. القيم والمبادئ في الأديان عامَّة، وهذا ما يجعلها معيارًا قيميًّاً يحكم الجميع، وهذا ما لا يُمكن ملاحظته في الفكر العلماني، هذه القيم لا تتمثَّل فقط في الحرِّيَّة والعدالة والمساواة، بل في قيمٍ أخرى لا تقلُّ أهمِّيَّة كالصِّدق والمودَّة والمعاملة الحسنة، والحبِّ والوقوف عند حدود هذه القيم، فهذه القيم تَحكم المجتمعات بوجود مؤسَّساتٍ أوليَّةٍ كالأسرة والمدرسة والإعلام .

٥. هذه المبادئ العامَّة التي نجدها في كلِّ الأديان يجمعها نظامٌ واحدٌ، هو الذي يُحدِّد الحُكم الرَّشيد، وهو التَّواصل والحوار، أو التَّجانس والقدرة على التَّواصل وخلق بيئة يمكن من خلالها العيش المشترك بين كافَّة الحضارات .

٦. هناك بعض المبادئ الأساسيَّة نجدها تجمع هذه الأديان، وهي احترام الإنسان وكرامته، محوريَّة الأسرة والأخلاق الفاضلة، والسِّلم المجتمعي، ونبذ العنف باستثناء الدِّفاع عن النَّفس وردِّ المعتدي، كما أنَّ القيادة هي جزءٌ أساسيٌّ في هذه الأديان، فتماسكها وقدرتها على السَّير وفق نُظم المجتمع، وهذا واضحٌ في العلاقة بين الحقِّ والمسؤوليَّة، وهذا يُعطي العلاقة المتبادلة التي توازن حركة المجتمع والعلاقة بين الحاكم والمحكوم .

٧. الأديان كذلك بعكس ما صوَّر الفكر التَّنويري، هي محلُّ ثقة، وهو إنسان لا يلجأ للتَّوحش إلَّا في عيشه بعيدًا عن المجتمع ومؤسَّساته، وأنَّ الشَّرَّ كلَّه في الظُّلم وتحفيز الرَّغبات دون وجود كوابح قادرةً على تنظيم توقُّعات النَّاس، لقد رأينا كيف أنَّ التَّصوُّرات التي ترى وحشيَّة الإنسان قبل وجود الدَّولة هي تصوُّرات نشأت عن نظريَّةٍ تطوريَّةٍ تفترض الإنسان يبحث عن المجتمع بحثًا عن مصلحته، وغابت تلك الثِّقة المتبادلة بين المجتمع وشيوع الخير والحبِّ بين أبنائه.(Chandra٢٠٠٩:٩-١١) .

في الفكر الإسلاميِّ المعاصر لا نجدُ أنَّ هذه القضايا تشكَّلت في النَّظريَّة السِّياسيَّة، بل صارت قضايا تتعلَّق بالمجتمع، أي أنَّ الحُكم الرَّشيد لم يكن في صُلب الحديث عن النَّظريَّة السِّياسيَّة وقد تَبع ذلك ظاهرتان ميَّزتا الفكر الإصلاحي والحراك السياسي، بإجمالٍ هما : ١- وجود حراكٍ كبيرٍ دون حصول أيِّ تغيير حقيقيٍّ، ٢ . غياب أيِّ ديناميَّة في فهم المصطلحات والأفكار والمفاهيم .

وانطلق الكثيرون من مسلَّمات لا يَرضون بمجرَّد الحوار حولها، وهي في الواقع مفاهيم قد طالها الكثير من الجدل حتَّى في العالم الغربي منشأ الكثير من تلك الأفكار، فالعلمانيَّة تعني الفصل بين الدِّين والسِّياسة، والدِّيمقراطيَّة تعني حقَّ تشريع الشَّعب، ومن ثمَّ انطلق الجميع للخصام حول هذه الثُّنائيَّات ضمن هذا الإطار، وحتَّى الجدل كان في تفصيل هذه المعاني الثَّابتة اللازبة، وانتقل الأمر للاتِّهام بين الأطراف المختلفة، وحُشِد لذلك إعلامٌ وأموالٌ وعنفٌ وسجونٌ ...، كلُّ ذلك بمفاهيمٍ ونظريَّاتٍ يمكن مناقشتها ومعرفتها ضمن نماذج مركَّبة قد تُساهم في الخروج من هذه الثُّنائيَّة.

من المحاولات التي حاولت خرق جدارِ هذه المفاهيم: موسوعة العلمانيَّة الجزئيَّة والعلمانية الشَّاملة للرَّاحل "عبدالوهَّاب المسيري"، و"المسيري" في معظم أعماله يركِّز على النَّماذج الفكريَّة، وهو بذلك يأتي على أبرز المفاهيم تجذُّرًا؛ ليفكِّكها ويعيد تركيبها في نموذجٍ مركَّبٍ وليس بنموذجٍ اختزاليٍّ.

يبين لنا ذلك فيقول :(صناعة النَّماذج تبدأ بالتَّجريد، وفق صورةٍ ذهنيَّةٍ تُسمَّى فرضيَّةً أو نسقًا أو نظامًا ...، وتفكيك الواقع المركَّب في عناصر: نشاطاتٍ بشريَّةٍ، ثمَّ يتمُّ الرَّبط بين المعلومات وصياغة النَّموذج بالتَّركيب. التَّجريب، يكون من خلال الارتباط بالواقع وتقييم النَّموذج ومعرفة قدرته التَّفسيريَّة. ومعرفة قدرة النَّموذج على التَّفسير أو التَّنبُّؤ،

تتمُّ بناءً على مجموعةٍ من المؤشِّرات. والمؤشِّر: هو عنصرٌ ما في الواقع يمكن ملاحظته بسهولة، والتَّحولات التي تطرأ عليه تطرأ على مفهومٍ مجرَّدٍ .

ويُؤكِّد الدُّكتور أنَّ المؤشِّرات كاستطلاعات الرَّأي، وتحليل المضمون هي مؤشِّرات اختزاليَّة لا تعبِّر عن تعقيد الظَّاهرة الإنسانيَّة، ولعلَّ نموذج العلمانيَّة الشَّاملة الذي عرضه يُبيِّن إحدى المحاولات لوضع نموذجٍ ثوريٍّ للنَّموذج الاختزاليِّ السَّائد، يتلخَّص هذا النَّموذج في مرحلةٍ أولى تسود فيها العلمانيَّة الجزئيَّة حينما يكون مجالها مقصورًا على المجالين الاقتصادي والسِّياسي، وحين تكون هنا كبقايا مُطلقاتٍ مسيحيَّةٍ وإنسانيَّةٍ، وحين تتَّسم الدَّولة ووسائل الإعلام وقطاع اللَّذة: الدِّعاية والإعلان والسِّينما... بالضَّعف والعجز عن اقتحام أو استعمار كلِّ مجالات الحياة، وحين تكون هناك معياريَّة إنسانيَّة أو طبيعيَّة أو مادِّيَّة، ولكنْ في المراحل الأخيرة ومع تزايد قوَّة الدَّولة ووسائل الإعلام وقطاع اللذة، وتمكُّنها من الوصول إلى الفرد وإحكام القبض عليه من الدَّاخل والخارج، ومع اتِّساع مجال عمليَّات العلمنة وضمور المطلقات واختفائها وتهميش الإنسان، وسيادة النِّسبية الأخلاقيَّة ثمَّ النِّسبيَّة المعرفيَّة باهتزاز الكلِّيَّات، تظهر العلمانيَّة الشَّاملة في مرحلتيها، الصَّلبة والسَّائلة_.

إذ يتحوَّل المجتمع من مجتمعٍ يرتبط بمطلقات النَّموذج الكامن: الله والإنسان والطَّبيعة، ثم تُزاح القيم والمطلقات، وتبقى الثُّنائيَّة الصَّلبة: الإنسان والطَّبيعة، ثمَّ تبدأ المرحلة السَّائلة حين يتمُّ تبسيط ظاهرة الإنسان، إذ يُصبح مجرَّد عناصر موضوعيَّة وقابلة للدِّراسة وغير شخصيَّة، أي: متماثلة إلى حدٍ كبيرٍ، فيسهل التَّعامل معها بمعالجتها ودراستها والتَّحكم فيها وإخضاعها لنماذج تحليليَّةٍ بسيطةٍ وقواعد إجرائيَّة ذات طابعٍ ماديٍّ وكميٍّ عامٍّ، وهذا هو ترشيد الحياة الماديَّة.

هكذا نرى متتاليةً تفسِّر لنا الكثير في مصطلحٍ لم تُلمَّ أطراف تاريخه إلَّا عبر نموذجٍ يُخرِجنا من اختزال المفهوم إلى تعريفٍ لا يحمل أيَّ دلالةٍ تفسيريَّةٍ: فصل الدِّين عن الدَّولة، لكنَّ هذا النَّموذج لا يحمل الكثير من القدرة التَّفسيريَّة، فهو كما يبدو رهينًا للانتقال من عالم الفكر إلى عالم المادَّة، أو أنَّ الثُّنائيَّة انتقلت من السِّياسة والدِّين إلى الدِّين والحياة .

والنَّقد هنا حول اعتماد النَّظرة التَّطوريَّة للمفهوم، وكيف ينتقل من مرحلة إلى مرحلة، هذا بالطَّبع لا يعني أنَّ نموذج "المسيري" بدون قدرة تفسيريَّة، فمؤشِّراتٌ عديدةٌ تدلُّ على أنَّ معدَّلات العلمنة في ارتفاع كما بيَّن هو نفسه،

وما تيَّارُ ما بعد الحداثة والحركات النَّسويَّة والعولمة وسيطرة رأس المال والشَّركات الكبرى وشركات العلاقات العامَّة على كثيرٍ من سياسات الدُّول الكبرى إلا مؤشِّرٌ من مؤشِّرات هذه الرَّأسماليَّة.

مع هذا النَّموذج الذي يُعطينا سيناريو للانتقال عبر الثُّنائيَّات، نجد محاولاتٍ أُخرى كثيرةً ليست لفهم العلمانيَّة بل للخروج من أسرها كإطارٍ تحليليٍّ، وهذا يعني عند بعضهم أنَّ أسطورة الفصل بين الدِّين والسِّياسة لم تتحقَّق في التَّاريخ، فهو مليءٌ بالصِّراعات حول القيم والدِّين والوطن والشَّريعة، والأهم من ذلك الغرور والكبرياء تحت مسمَّى القيم .

فلا يزال بعض السَّاسة والمفكِّرين ينتقل من مسلَّمات أنَّ العلمانيَّة أمرٌ واقعٌ، ومن ثمَّ يُصبح الحديث عن الأطراف الأخرى وخاصَّة الإسلاميَّة أنَّها ترفض العلمانيَّة، وأنَّ وصولها إلى الحكم سيُلغي مبدأ التَّداول على السُّلطة، وأنَّهم سيبدؤون في تطبيق الشَّريعة ثمَّ ينقلبون على الدِّيمقراطية، وهكذا تقع العلمانيَّة في الشَّرَك الذي حذَّرت منه وهو معياريَّة الواقع، ومن ثمَّ تصبح العلمانيَّة مجرَّد صورةٍ ذهنيَّةٍ للتَّصنيف وليست نموذجًا للتَّفسير والحكم .

دعنا ندرس هذه المراجعات الثَّوريَّة للسُّؤال: الجدليَّة بين الدِّيني والسِّياسي؟ لنجد أنفسنا أمام نموذجٍ أقدرٍ على تفسير ما يمكن أن نقوم به دون وجود خلفيَّاتٍ مسبقةٍ خاصَّةً أنَّ مفهوم الحُكم الرَّشيد يساعدنا على صياغة نماذج فكريَّة تحدِّد الأهداف التي يسعى لها المجتمع دون معايرة هذا المجتمع بقيمٍ فوقيَّة ليست محل اتِّفاق بين مختلف الثَّقافات.

يقول "هانت بيكر" في كتابه نهاية العلمانيَّة: العلمانيَّة ليست محايدة، وهي ليست أكثر عقلانيَّة وإنسانيَّة من خياراتٍ غيرها، ولا يمكن أن تدَّعي أنَّها سيطرة العلم، ولا يمكنها أن تتفادى النَّظر خلف المادة لاكتشاف القيم، وهي مجموعة خطاباتٍ جوفاء وفيقهةٍ لا يمكن وضعها كنموذجٍ يقدِّم أيَّ فائدةٍ عمليَّةٍ، ومن الأفضل لنا أن ننظر لمجتمعنا وأن يُقنع بعضنا البعض بالخطأ والصَّواب، خيرٌ من وضع حواجز وأفكار مسبقة وقواعد مصطنعة بين الدِّين والعلمانيَّة —.

مراجعة السَّيطرة المعياريَّة العلمانيَّة على الفكر الغربي؛ ستبيِّن حقيقة أنَّ الحديث عن دول علمانيَّة وفق النَّموذج الذي يتخيَّله البعض لم يحدث إلَّا نادرًا عبر التَّاريخ، وأنَّ الكلام عن أنَّ الدُّول العربيَّة التي تكوَّنت بعد الحرب العالميَّة الثَّانية أنَّها علمانيَّة يحتاج لمراجعة هو الآخر، تبدو هذه المراجعة مهمَّةً خاصَّةً عندما يعتبر البعض أنَّ العالم العربي يمرُّ

بما مرَّ به إبَّان سُقوط "الدَّولة العثمانيَّة"، فيُعيد البعض سيناريو "أتاتورك"، وكيف أنَّ الرَّئيس "السِّيسي" مثلاً الآن يمثِّل "أتاتورك"، وأنَّه سيحمل "مصر" على الحداثة؟

في الثَّورة الفرنسيَّة على سبيل المثال، يسود اعتقادٌ بأنَّ الكنيسة قد أُلغيَت تمامًا، وأنَّ اللائكيَّة أو العلمانيَّة قد كانت هي النَّموذج السَّائد، ويسري هذا الكلام بعد ذلك على أوروبَّا والغرب، وهذا ليس بصحيحٍ تاريخيَّاً ولا "أبستمولوجيَّاً"، فدولٌ كـ"إيطاليا" و"إسبانيا" و"اليونان" رفضت هذا النَّموذج الذي يُقصي الكنيسة، كما أنَّ "روبيسبيير" إبَّان عصر الإرهاب كان من الدَّاعين لعودة الكنيسة وعدم إقصائها، وقد تعزَّز ذلك المسعى في "فرنسا" بعد المصالحة التي أجراها "نابليون بونابرت" بعد ذلك بسنواتٍ.__

قبل الثَّورة الفرنسيَّة كان هناك حراك للبروتستانت الكالفيني الفرنسي Calvinism ، وانتشر عبر طبقةٍ مثقَّفةٍ من المجتمع الفرنسي، وبموارد كبيرةٍ، كانت هذه الحركة أشبه بدولةٍ داخل دولةٍ، فقد كانت تنتشر بين طلبة الجامعات، وتُسيطر على الصُّحف وبعض أنواع التِّجارة، ممَّا أهَّلها لبداية حربٍ ضد الملك والكنيسة، وأن تكون بالقوَّة التي لا يمكن السَّيطرة عليها، واستطاعت أَنْ تنأى بنفسها عن الكنيسة، وأن يكون لها تواجدٌ داخل العديد من المقاطعات، وتغلغلٌ في الحكومة، انتهى مع اعتلاء "لويس السَّادس عشر" الحكم، لكنَّها منذ أن خرج قانون يُحاول أن يُنظِّم نشاطها إلى قيام الثَّورة الفرنسيَّة كانت هي القوة التي يُنظر إليها كقوَّة دينيَّة متحرِّرة، قد تكون بديلًا عن الكنيسة التي كانت جزءًا من النِّظام السِّياسي، هؤلاء هم بعض رجالات الثَّورة .

ومع قيام الثَّورة كان المجلس الوطني يعاني من صعوباتٍ ماليَّةٍ جمَّةٍ، وكانت الكنيسة مصدرًا هامَّاً من مصادر التَّمويل، لذا يمكن اعتبار أول صدامٍ حقيقيٍّ مع الكنيسة ليس بإزالتها بل بإصلاحها، وذلك في (٣٠) مايو حين شكِّلت لجنةٌ برلمانيَّةٌ لإصلاح الكنيسة ومراجعة نظامها الدَّاخلي، هذه اللَّجنة حاولت أن تجعل الكنيسة أكثر ديمقراطيَّةٍ من حيث الانتخابات الدَّاخليَّة والممارسات المتعلِّقة بالدَّولة، وقد كان في ذهن رجال الثَّورة حسب بعض المؤرِّخين أنَّها مؤسَّسةٌ من المؤسَّسات التي يُمكن من خلالها التَّأثير في الرَّأي العامِّ؛ لذا حتَّى أولئك الذين نظروا إليها كأنَّها تقليعةٌ قديمةٌ يعرفون أنَّ هناك حساباتٌ سياسيَّةٌ، والأهمُّ اقتصاديةٌ من خلال التَّراتُبيَّة الموجودة بها التي يجب أن تُوضَع في الحسبان...، لقد كان الأمر أكثر تعقيدًا ممَّا يصوِّره البعض على أنَّ دينا له آلاف السِّنين اختُطف في لحظة غضبٍ.(fukuyama٢٠١٣) .

كان رجال المجلس يريدون أن يُخضعوا الكنيسة لسلطان الدَّولة، ولذا كان من مهام اللَّجنة هو وضع دستورٍ مدنيٍّ تخضع له الكنيسة، فهم لا يريدون أن يظهروا كقتلةٍ للكنيسة، بل أرادوا لها موتًا بطيئًا كمؤسَّسةٍ تابعةٍ للملك، لكنَّها بلا شكٍّ مؤثِّرةٌ في الرَّأي العامِّ، لكنَّ هذا القانون المدني لم يكن كافيًا، فتأثير الدِّين أقوى ممَّا نصوِّره أحيانًا، فقد كان الأمر يتجلَّى يوم(١٢ يوليو عام١٧٩٠) م) حين توجَّب على رجال الكنيسة الخضوع للقانون المدني الموضوع، لذا ولأوَّل مرَّة يُطلب من الكنيسة أن تكون تحت سلطان الدَّولة، وأن يُقسموا على ذلك، ويُصبح البابا موظفًا يأخذ راتبه من السُّلطة المدنيَّة ويقرُّ لسلطان الدَّولة بالخضوع، وقد رفض ذلك نصف أعضاء الكنيسة تقريبًا Hilarie١٩٢٣، وبالطَّبع سيكون هذا على حساب السُّلطان والمال الذي عُرِفت به فرنسا كدولةٍ دينيَّةٍ، والعجيب أنَّ تلك المسلَّمة التي نحاول أن نقيس بها أوضاعنا هي متجذِّرة في التَّاريخ الإسلامي قبل آلاف السنين، حين انفصل القضاء والفتوى عن أعمال الخلافة والمؤسَّسات التَّابعة لها .

لقد كان الأمر صعبًا، وأُعلنَت حربٌ دينيَّة حين اقتضى الإجراء نزع تمثيل الكنيسة في المحاكم والسُّلطة القضائيَّة، وانقسم النَّاس، وكان النَّظر للكنيسة في أعيُن البعض أنَّهم أعداء للدِّيمقراطيَّة برفضهم القَسَم والخضوع للمدنيَّة، ولقد اشتدَّ الحال، ممَّا دعا المجلس إلى إصدار قرارٍ بنفي كلِّ من يرفض القَسَم، وهنا بدأ الإرهاب والقمع، خاصَّة مع وجود تهديداتٍ خارجيَّةٍ للثَّورة الفرنسيَّة التي كانت تسعى لإعادة الحُكم الملكيِّ والكنيسة .

هذه التَّفاصيل وغيرها الكثير؛ تجعلنا ننظر لتبسيط الأمر على أنَّه مجرَّد فصل الدِّين عن السِّياسة أمرٌ محلُّ نظرٍ، فتجريد تلك الوقائع قد يُوحي بهذه البساطة، لكنَّ هناك تعقيداتٍ مؤسَّسيَّةٍ واقتصاديَّةٍ واجتماعيَّةٍ وعسكريَّةٍ واستراتيجيَّةٍ قد أحاطت بها، وهذا ما جعل "روبسبيير" أحد أهمِّ خطباء وزعماء الثَّورة أن يسعى للتَّصالح مع الكنيسة، وكان هناك مقترحٌ له لتعزيز قانونٍ مدنيٍّ يقرُّ فيه بأنَّ شعب "فرنسا" يُؤمن بالله وباليوم الآخر، وأنَّ العبادة أمرٌ مهمٌّ للإنسان، وأنَّ محاربة الطُّغيان واجبةٌ للحفاظ على كرامة الإنسان ._...

ما أن انتهى عصر الإرهاب عام (١٧٩٤م) حتَّى كان لـ"نابليون" دورٌ كبيرٌ في تنظيم العلاقة بين الكنيسة والحكومة بعد الإقرار بأنَّ المسيحية هي الدِّين لغالبيَّة الفرنسيين، وأصبحت الكنيسة خاضعةً لسُلطة الدَّولة، وتُصرف لها المرتَّبات، وكان ذلك في قانون رقم (١٨٠٢)، وبذا وضعت الرُّوح الوطنيَّة والدَّولة في وضع السُّلطة الحاكمة على الكنيسة .

الأمر اختلف في "الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة"، فقد كانت الكنيسة جزءًا من التَّحرُّك نحو الدِّيمقراطيَّة، وقد كان هناك تيَّارٌ داعٍ لنظرةٍ أكثرَ عقلانيَّةٍ للدِّين باعتباره وسيلةً للتَّصالح داخل المجتمع والسَّلام المجتمعي، لكنَّ بُروز "الدَّارونيَّة" كمفسِّر لبدء الخليقة جعل الأمر يختلف تمامًا، وتحوَّل الأمر إلى إطارٍ فكريٍّ جديدٍ حتَّى للدِّين نفسه، وقصَّة آدم وحواء .

وهنا يكثر الحديث عن التَّنويريِّين، ويُؤخَذ الأمر بإجمالٍ دون نموذجٍ هادٍ، فيصوِّر الأمر على أنَّ التَّنوير كان إقصاءً للدِّين والأمر ليس كذلك، فالتَّنويريُّون أقسامٌ، فمنهم من يرى تجاوز الدِّين، ومنهم من يعتدل في الأمر ويرى أنَّه لا بدَّ من التَّوازن في التَّعامل مع العُشريَّات التي تأخذها الكنيسة، وثمَّة من يرى أنَّ العقلانيَّة والسَّببيَّة لا تتناقض مع الإيمان والعقيدة. (The Scottish Enlightenment).

كان هذا ظاهرًا في "الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة"، فرُغم هذا التَّنوير والحديث عن فصل الكنيسة عن الدَّولة، إلَّا أنَّ المنظِّرين لفصل الدِّين عن السِّياسة كانوا قِلَّة.(Baker٢٠٠٩) .

يمكننا بالطَّبع أن نستمرَّ في سرد التَّاريخ، لكنَّ ذلك سيأخذنا عن المقصد من الحديث، وهو أنَّ هناك تضاربًا وملابساتٍ قد تجعل القولَ بأنَّ الدِّين قد أُقصي عن الحياة في أوروبَّا أمرًا يحتاج لنماذج أكثر تفصيلًا، فما هو المقصود بالغرب؟ هل هي "فرنسا" أم "إسبانيا" أم "بريطانيا" أم شرق أوروبَّا ...؟ كما أنَّ فهم الظُّروف المختلفة عن الحضارة الإسلاميَّة ومؤسَّساتها التي كانت أبعد عن سيطرة المؤسَّسة الدِّينيَّة في الشَّأن السِّياسي، بل إنَّ الحُكَّام المسلمين ظلُّوا يستخدمون الدِّين ليومنا هذا كوسيلةٍ لإثبات شرعيَّتهم، أي أنَّ الحديث عن العلمانيَّة في الدُّول العربيَّة أمرٌ محلُّ نظرٍ، فهنا أمير مؤمنين، وشريفٌ في "الأردن"، وهناك خادم حرمين في "السُّعوديَّة"، والأزهر من جانبه يبارك "السِّيسي"، و"البشير" يدَّعي أنَّه حاكمٌ إسلاميٌّ، هذا يجعلنا نبحث عن قضايا أخرى هي أسباب تخلُّف هذه المنطقة.

هناك تناقضٌ آخرٌ، وهو حديث بعضهم عن أنَّ العالم الإسلامي يعاني من الجماعات الإسلاميَّة التي تريد أن تختطف مدنيَّة الدَّولة وعلمانيَّتها، وينطلق البحث من علمانيَّة الدَّولة العربيَّة، وهو أمرٌ غير مفهومٍ، وكذلك الدُّول الغربيَّة التي تنظر للعالم الإسلامي وفق هذا المنظار، فتقرِّب هذا وتبعد هذا، والمتأمِّل من الباحثين يقول: إنَّ افتراض وجود حيِّزٍ عامٍّ علمانيٍّ هو أمرٌ نادرٌ في التَّاريخ.(Baker ٢٠٠٩) (Gerges ٢٠١٣)_ .

بل إنَّ قضيَّة فصل الدِّين عن الدَّولة صارت محلَّ نظرٍ؛ لأنَّ الهدف من العلمانيَّة – وهو الحياد – لم يتحقَّق، بل إنَّها صارت معيارًا للتَّصنيف والانقسام المجتمعي، يقول "مايكل نزار علي" في كتابه "خطر العلمانيَّة والتَّشدُّد الإسلامي والتَّعدُّديَّة": العلمانيَّة المتشدِّدة تفترض أنَّها تُعادي كلَّ الأديان، وترى المسيحيَّة هي الدِّيانة المنافسة لها، لذا تسعى لاستخدام الأديان الأخرى للحدِّ من خطر المسيحيَّة وتأثيرها على الرَّأي العامِّ، فمباركة التَّشريعات في المحلِّيَّات وحتَّى في البرلمان والاحتفالات الدِّينيَّة والمؤسَّسات الخيريَّة المرتبطة بالكنيسة، كلُّ ذلك يُراد له أن يختفي بالادِّعاء أنَّنا مجتمع متعدِّد. لذا يرى الكاتب أنَّ المسيحيَّة فيها ما يحدِّد هذه المعاني، ولا يمكن أن تكون التَّعدُّديَّة طريقًا للتَّأثير في الرَّأي العامِّ، (الإنجيل يُعطينا الوسيلة لنقد أنفسنا، وهذا قد يفيد جسم الدَّولة، وحتَّى الملكيَّة والكنائس القائمة، وقد ينفع كذلك في السِّياسة الخارجيَّة والأمن القومي.(

لقد انتبه كثيرون لسيطرة العلمانيَّة غير المبرَّرة، والتي صارت وسيلةَ الاسترزاق والتَّكسُّب والظُّهور والمعياريَّة التي صارت تُمارسها ضدَّ خصومها، خاصَّةً وأنَّ الممارسة التَّاريخيَّة تدلُّ أنَّ الدِّين كمحرِّكٍ للتَّاريخ ظلَّ فاعلًا طيلة الفترة التي يدَّعس بعضهم أنَّها علمانيَّة تُقصي الدِّين من الحياة، هذا ما تعكسه مراجعاتٌ كثيرةٌ للنَّموذج العلماني السَّائد.

ولو عُدنا لـ"لمسيري" ومراجعته للعلمانيَّة، سنجد الحديث يطول، وربَّما نقف عند "ماكس ويبر" والحديث عن النَّازيَّة كحالةٍ نموذجيَّةٍ للعلمانيَّة، ولعلَّ "بيتر برجر" قد لخَّص نموذج العلمانيَّة بقوله: إنَّ العلمانيَّة هي المنظومة التي من خلالها تتحرَّر قطاعاتٌ من المجتمع من سيطرة المؤسَّسات الدِّينيَّة ورموزها، لكنَّ الفترة التي تلت – خاصَّةً في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، والتَّغيُّر الذي لحق النَّموذج – يستحقُّ منَّا شيئًا من التَّأمُّل.

التَّمايز الوظيفيُّ: هذا النَّموذج لـ"تالكوت بارسون" ينطلق من الميول لدى طبقات المجتمع المتعدِّدة نحو الدِّين أو الاقتصاد أو السِّياسية، وأنَّ العلاقة بين الدِّين والسِّياسية تأخذ شكل التَّمايز الوظيفيِّ، وأنَّ المؤسَّسات الدِّينيَّة التي كانت تنظِّم الكثيرَ من القضايا المجتمعيَّة، تُفسح المجال لقطاعاتٍ أخرى اقتصاديَّةٍ واجتماعيَّةٍ، وبذا يُصبح القطاع الدِّيني أكثرَ تخصصًا وأكثر تركيزًا في مهامه، وهذا يرتبط بنموذجٍ أعمَّ عند "باريسون" يرى المجتمع بأربعة مكوِّنات: تنطلق من الثِّقة وترتبط بالعلاقة بين المكوِّن المجتمعي والثَّقافي والعلاقة بينهما والأهداف التي ينطلق منها الأفراد، وهذا الحيِّز الخاصُّ بالأفراد والجوانب التي يمكن أن تتكيَّف في مسيرة المجتمع، وهي الاقتصاد وعلاقة ذلك بالقيم السُّلوكيَّة داخل المجتمع، فالمجتمع يتكيَّف وفق محدّداتٍ من سلوك وأهداف الأفراد، والعلاقة بين القيم العليا والمجتمع، وهكذا

تُصبح المؤسَّسة الدِّينيَّة لها علاقةٌ بالقيم وارتباطها بحركة المجتمع، وهذا خروجٌ عن النَّموذج الثُّنائي السَّائد . (Baker٢٠٠٩).

التَّناسق والتَّوازن: هنا نجد "بيتر برجر" يُبيِّن أنَّ نشأة العلمانيَّة ارتبطت بالحركة البروتستانتيَّة، وأنَّ كثيرًا من المفاهيم العلمانيَّة كالفرَدانيَّة والحريَّة كانت نتاجًا للحركة البروتستانتيَّة، التي استطاعت أن تصل – لما اعتبره – الصُّورة الأولى للمسيحيَّة بعيدًا عن سيطرة الكنيسة، وأنَّ المفاهيم العلمانيَّة كالسَّببيَّة والموضوعيَّة وغيرها مازالت تتأثُّر بالمسيحيَّة، من ذلك مثلًا: أنَّ المسيحيَّة والعلمانيَّة بينهما نوعٌ من التَّوازن والتَّنسيق، وإنْ كان لكلٍّ منهما مجالٌ يتحرَّك فيه، وأنَّ الدَّعوة للعلمانيَّة هي في الواقع دعوةٌ مبطَّنةٌ للمسيحيَّة بالمفهوم البروتستانتي، وهذا يعني الحثَّ على العمل والثَّروة والرَّأسماليَّة، فهو يربط بين البروتستانتيَّة والعلمانيَّة كما ربط "ماكس ويبر" بين البروتستانتيَّة والرَّأسماليَّة . (Baker٢٠٠٩).

الاقتصاد الدِّيني: يؤكِّد "أنتوني جيل" أنَّ الاحتفاء بالعلمانيَّة لم يَعُد كما كان، وأنَّ نشأة التَّيَّارات الدِّينيَّة والقوَّة التَّاريخيَّة المحرِّكة للدِّين؛ جعلت الكثير من الأبحاث تنظر للدِّين كمحرِّكٍ أساسيٍّ للحياة الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة، وهو ما يُعرَف بالاقتصاد الدِّيني. يبدأ "أنتوني" مراجعته بأنَّ الحديث عن موت الإله ونهاية المجتمعات الدِّينيَّة هي ببساطةٍ نبوءةٌ خاطئةٌ، ويؤكِّد ذلك باستبيان القيم العالمي الذي أُقيم عام (١٩٩٨م) في أكثر من /٤٣/ دولةً، والذي أكَّد استمرار وجود الإيمان والدِّين كمحرِّك للرَّأي العامِّ، حيث أظهر الاستطلاع أنَّ٦٣) %) يعتبرون أنفسهم متديِّنين، و(٧٠ ٪) يتبعون أحد المذاهب الدِّينيَّة .((Mark ٢٠١٥.وتدلُّ مؤشِّراتٌ كثيرةٌ على أنَّ الممارسة الدِّينيَّة لم تتغيَّر إن لم تكن في ازديادٍ، وظهور الكثير من الجماعات الدِّينيَّة المسيحيَّة والإسلاميَّة أكثر ممَّا توقَّعت النَّظريَّة العلمانيَّة، حتَّى في الجمهوريَّات التي كانت تحت حكم الشُّيوعيَّة.٢٠١٥ Mark)) .

ويُبيِّن "أنتوني" أنَّ السَّاسة وقعوا تحت وطأة نموذجٍ سائدٍ ينطلق من تهميش الدِّين في التَّحليل السِّياسي، فانعكس ذلك على قُدرتهم على تفهُّم الثَّورة الإيرانيَّة عام (١٩٧٨م)، وكيف أنَّ جمعيَّة التضامن الكاثوليكيَّة المسيحيَّة كانت وراء نجاح الثَّورة البولنديَّة، وانتخابات "البيرو" التي نجح فيها التَّيَّار البروتستانتي بقيادة "البيرتو فيورجيني" عام (١٩٩٢م)، ولا يخفى تحفيز الدَّين لأحداثٍ كثيرةٍ في "الجزائر" و"الهند" و"يوغسلافيا" وغيرها من دول العالم، ويؤكِّد "أنتوني" أنَّ البحثَ العلميَّ لا يمكنه أن يؤكِّد ضرورةَ العلمانيَّة، وأنَّ استمرارها كان نتاجًا لعمليَّةٍ سياسيَّةٍ كانت تهدف

للسَّيطرة، كما في الثَّورة الفرنسيَّة مثلًا، وأنَّ الكثير من الأبحاث التي وقعت تحت طائلة تلك السَّيطرة الفكريَّة، قد بدأت تنظر للأمر بنظرةٍ أكثر عقلانيَّةٍ؛ نظرًا للدَّلائل الكثيرة في التَّاريخ واستطلاعات الرَّأي التي تُثبت أنَّ النَّموذج السَّائد لم يَعُد قادرًا على تفسير كلِّ هذه الأحداث التي شعارها الأوَّل هو المعتقد والصِّراع الدِّيني الظَّاهر للعيان، هذا الأمر عُزِّز بدراساتٍ أُخرى تحاول أن تُدخِل الدِّين في فهم النَّظريَّة السِّياسيَّة، فإنَّ العلاقة بين الحُكم الرَّشيد والتَّديُّن وبروز التَّيَّارات الدِّينيَّة قد تكون علاقةً سياسيَّةً تفسِّر الصُّعود والهبوط في معدَّلات التَّدين والعَلمنة.__

إمكانيَّة الخروج من هذه الثُّنائيَّة بنماذجٍ أكثرَ واقعيَّةٍ هو الدِّراسة التي قدَّمتها د. "جوسيلان سيياري" تحت عنوان: "صحوة الدِّيمقراطيَّة في العالم الإسلاميِّ"، والتي كسرت جدار الثُّنائيَّة التي سيطرت على الدِّراسات التي تناولت الإسلام السِّياسيَّ في الغرب، فالمسلَّمة التي تقول: (إنَّ الحداثة والعلمانيَّة والدِّيمقراطيَّة هي حزمةٌ واحدةٌ لا يمكن أن يَحدُث تحوُّلٌ ديمقراطيٌّ في الدُّول العربيَّة بدونها)، هي في الواقع أمرٌ غير مسلَّمٍ به، ولا تُوجَد علاقةٌ مثبتةٌ بين هذه العناصر، كما أنَّ المسألة لا تتركَّز في علاقة الدِّين بالسِّياسة، بل في مؤسَّسات الدَّولة .

هذا المدخل يرتبط بفكرةٍ ذكيَّةٍ تقول: بأنَّ المؤسَّسات الدِّينيَّة في التَّاريخ الإسلامي ظلَّت منفصلةً عن مؤسَّسة الحُكم، كما بيَّن "ابن خلدون" بوضوحٍ في مقدِّمته، فالأئمَّة والعلماء والقضاة والمدارس الفقهيَّة ومؤسَّسة الوقف، كلُّها كانت ضمن إطار المجتمع المدني، ولم يكن هناك تحكُّمٌ وتخطيطٌ شموليٌّ فوقيٌّ لهذه المؤسَّسات، وترى الكاتبة أنَّ نشأة الدَّولة الوطنيَّة بعد سُقوط الإمبراطوريَّة العثمانيَّة هو الذي أدخل السِّياسة في الإسلام (Politization of Islam)، فـ"أتاتورك" عندما كان يراقب المدارس ويُغيِّر الحروف العربيَّة لحروفٍ لاتينيَّةٍ لم يكن يقوم بعلمنة الدَّولة، بل بالرَّبط المباشر بين المؤسَّسات الدِّينيَّة والسُّلطات، أي أنَّ الأمر صار من اختصاص الدَّولة فرض صورةٍ معيَّنةٍ للدِّين داخل المجتمع، هذا الأمر هو الذي وفَّر البيئة لنشأة تيَّارٍ مضادٍّ لدَّولةٍ ليست بعلمانيَّةٍ، بل هي دُول أشبه بالدُّول الشُّموليَّة حاولت السَّيطرة على الدِّين واستخدامه في استمرارها في الحُكم.

يضع الكتاب نموذجًا مهمًّاً لفهم العلاقة بين الدِّين والسِّياسة، هذا النَّموذج يفرِّق بين ثلاث صور للدِّين، فهناك ثلاثةُ أنواعٍ من الدِّين وعلاقته بالدَّولة: فهناك الدِّين السَّائد كما هو في "أوروبَّا" و"أمريكا"، حيث تُوجد تعدُّديَّةٌ دينيَّةٌ، ومع ذلك هناك دينٌ هو السَّائد، المسيحيَّة في الولايات المتَّحدة مثلًا. وهناك دين الدَّولة :(established) وهو الدِّين الذي تتبناه السُّلطة وتدافع عنه كما هو الحال في الدَّولة الرومانية حين تبنت المسيحية والدعم الذي تحظى

به المسيحية في الدنمارك. وهناك الدِّين المسيطر : (hegemony) وهي الحالة التي تكون فيها القوانين والسِّياسات تعطي ميزةً لأصحاب دينٍ بعينه، عادةً وليس دائمًا هو دين الأغلبيَّة السَّائد . (Dominant)

وهناك فرقٌ – كما تذكر – بين التَّشريعات المنظِّمة للأديان داخل الدَّولة وحياد الدَّولة تجاه الأديان: الأوَّل: تعني حماية الدَّولة عبر تشريعاتها للأقلِّيَّة الدِّينيَّة، ولا تقتضي هذه الحماية فصل الدِّين عن الدَّولة، هذه الحماية قد تقوم بينما تكون هناك علاقة تعاضد بين الدِّين والدَّولة، كالحال في معظم الدُّول الأوروبيَّة، وهذا لا يقتضي كذلك أن يكون القانون محايدًا، وهذا هو التَّحدي أمام أغلب الدُّول التي تدَّعي حماية حقوق الأقلِّيَّات الدِّينيَّة، من هنا تنطلق إلى أن الدِّين في الدُّول الإسلاميَّة هو دينٍ من النَّوع الثَّالث المسيطر من خلال تواجده في أغلب نواحي الحياة، وتضع لذلك نموذجًا يشمل :

المؤسَّسات تكون تابعةً للدَّولة كالكنائس والمساجد لتكون لدينٍ واحدٍ.

المناهج التَّعليميَّة تكون لدينٍ واحد.

التَّمييز في القوانين والتَّعليم والدَّعم المقدَّم من الدَّولة لأصحاب دينٍ واحدٍ مسيطرٍ .

منع أصحاب الأديان المختلفة من ممارسة حرِّيَّة التَّعبير ومنع حقوق المرأة في الزَّواج والإجهاض والطَّلاق وفقًا للدِّين المسيطر.

وتدرس تلك المؤشِّرات والتي اختُصرَت في ثلاثٍ: المواطنة، التَّعليم، القانون على الدُّول الإسلاميَّة: فمن بين وإحدى وأربعين دولةَ نجد أنَّ اثنتين وثلاثين دولةً تصل إلى ثلاثٍ على ثلاثٍ من بين النِّقاط الموضوعة للنَّموذج، هذا الأمر قد نشأ من الحالة التَّاريخيَّة التي حاول فيها القوميُّون السَّيطرة على المؤسَّسات الدِّينيَّة من أجل علمنتها، فما فعله "أتاتورك" لم يكن عَلمنةً للدَّولة كما حاولت التَّنظيمات الخيريَّة في "الدَّولة العثمانيَّة" أن تفعلَ ونجحت إلى حدٍّ ما، بل محاولةٌ للسَّيطرة على المؤسَّسة الدِّينيَّة الإسلاميَّة وتحويرها فقط، لهذا كان "سعيد النُّورسي" لا يعترض على الجمهوريَّة، ويرى أنَّ التَّعليم والمساجد والأوقاف ستستمرُّ، وأنَّ كلَّ ما تفعله الدَّولة هو محاولةٌ للسَّيطرة، وهذا ما حدث في بلداننا العربيَّة، ولا نستغرب ساعتئذٍ من نشأة تيَّاراتٍ معارضةٍ، فتَسْييس الدِّين هو ما فعلته الدَّولة، وليس كما هو شائعٌ بأنَّ الحركات الإسلاميَّة سيَّست الإسلام.

هذه بعض النَّماذج التي يمكن أن ندرس بها هذه العلاقة من خلال معرفة المدخَلات والمؤشِّرات التي يمكن من خلالها دراسة الواقع، ويمكن من خلال مثل هذا المنهج – دون أنْ نناقش التَّفاصيل – أنْ نجدَ أنفسنا أمامَ معرفةٍ جديدةٍ تمامًا، خارج الأُطُر التي ارتكزَ عليها الخطاب الإسلاميُّ، هذا المدخل المؤسَّسي هو ما يُمكِّننا من إدراك الواقع بنماذج معرفيةٍ مركَّبةٍ، يمكن من خلالها الوصول لتوافقاتٍ مع الدُّول من أجل الخروج من الثُّنائيَّات الحاكمة، يبقى سؤالٌ مهمٌّ وهو: أين الشَّريعة من كلِّ ذلك؟ هذا ما سنتحدَّث عنه فيما يلي.

الحُكم الرَّشيد والعقلانيَّة والحداثة

تؤكِّد عمليَّة التَّحديث أنَّ العقلانيَّة والتِّقنيَّة لم تكن لها نتائج وخيمةٌ بالنِّسبة لتصفية المعتقدات والامتيازات الموروثة من الماضي فقط، بل إنَّها خلقت مضامين ثقافيَّةً جديدةً، لقد أكَّد التَّحديث منذ مدَّة طويلة على تكامل العقل واللَّذة على نحوٍ إباحيٍّ وارستقراطيٍّ في القرن الثَّامن عشر، بورجوازيٍّ في القرن التَّاسع عشر، شعبيٍّ في القرن العشرين، بفضل ارتفاع مستوى الحياة، وقد تحرَّر الإنسان من التَّحرُّر من الذَّنب الذي فرضه عليه الفكر الدِّيني، صار بإمكانه أن يجمع بين ملذَّات الجسد ومتع العقل، وحتَّى بين انفعالات الرُّوح. ١٠٩

مصطلح الحداثة – والعمليَّة التي تتبعه من التَّحديث – مصطلحٌ غامضٌ في تفسير الواقع الذي نعيشه، جعلت البعض يستخدم مصطلحاتٍ أكثر وضوحًا كالتَّصنيع والتَّحضُّر، (Tilly١٩٩٧) فالحداثة كما أنَّها جاءت نتاجًا لهذا الحراك الذي توجَّه به النَّاس نحو المدن، حيث بدأت حركة التَّصنيع، وبدأت معدَّلات الدَّخل – للمجتمعات التي نجحت في التَّصنيع وتقسيم العمل، والقدرة على التَّخطيط والشُّعور – بالتَّقدُّم المستمرِّ، والتَّخلُّص من الخوف، وانخفاض معدَّلات العنف، وبُروز آليَّة الرَّغبة، والابتعاد عن دائرة السِّياسة والتَّوجُّه نحو المصلحة الشَّخصيَّة، والحرِّيَّة الفرديَّة بتخفيف قيود الأسرة والأعباء الاجتماعيَّ ... إلخ، كلُّ ذلك كان في جوهره يشير إلى قضيَّةٍ أخطر، تتعلَّق بشعور الإنسان بالزَّمن، فالأوَّل مرةً يبدأ العلم في الحديث عن إمكانيَّة التَّنبُّؤ ومعرفة المستقبل، لذا نشأت حتميَّةٌ تقول: بأنَّ الدَّولة المتقدِّمة التي تقدَّمت عبر التَّحديث؛ ترسم مستقبل تلك التي لم تدخل تلك المرحلة بعد .

تسمَّى هذه النظريَّة بنظريَّة التَّحديثات الدِّفاعيَّة، فإنَّ دراسة التَّاريخ والفيزياء والمدرسة الرُّومانسيَّة والمدرسة التَّقدميَّة كانتا في تدافع مستمرٍّ، فإنَّ الشُّعور بالوفرة يجعل التاريخ نوعًا من الحكايا التي لامعنى لها، كما أنَّ اللجوء للتَّاريخ يعني البحث عن استراتيجيَّة ما؛ لفهم المستقبل والتَّخلُّص من أوضاعٍ قائمةٍ.

" توماس لومباردو" عالم المستقبليَّات – له عدَّة كتبٍ ومقالاتٍ في علم المستقبليَّات – يُحاول أن يتتبَّع مسارَ الحداثة وعلاقة ذلك بفهم المستقبل، أي كيف تحوَّلت الحداثة إلى حتميَّة يُراد منها صناعة المستقبل والسَّيطرة على ما يُعرَف بالتَّقدم العلمي فيما عُرِف بالثَّورة العلميَّة، فقد أعطت هذه الثَّورة نموذجًا يُمكن من خلاله فَهم كيف حدثت عمليَّة التَّحديث في أوروبَّا من بعد العصور الوسطى وعصر النَّهضة والإصلاح. ١١٠.

والظَّاهر من ذلك التَّاريخ أنَّ عمليَّة التَّحديث تلك كانت نظامًا معقَّدًا أكثر ممَّا اعتقد المنظِّرون في أربعينيَّات القرن العشرين،١١١ وقد تقدَّم عصر الأنوار عبر مسارين، مسار المدرسة التَّقدُّميَّة والتي استقرأت التَّاريخ كخطٍ يمتدُّ نحو التَّقدُّم والازدهار والسَّلام العالميِّ، (كـ"وندروسيه"، "أوجست كونت"، "دوركايم"، "كانط"، "هيجل" ... إلخ)، بينما نجد في محاذاة ذلك التَّطوُّر المدرسة الرُّومانسيَّة التي صارت تكبح ذاك الجموح نحو المادية وعالم الأشياء، ويختصرها "لومبارد" وبعقليَّة "دونيسيوس" وهو إله الحبِّ عند "الإغريق" و"أبُولو نيان" إله المنطق والعقل، وهذا ما يمكن ملاحظته بتنامي مدرسة الخيال العلمي منذ بدايات قرن عصر الأنوار، والحديث عن تقدُّم العالم وتطوُّره، وفي مراحل متأخِّرة يتحوَّل هذا العلم إلى آلةٍ ضخمةٍ تقع في صراعٍ كبيرٍ مع الإنسان وقيَمه، كما نشاهد في أفلام الخيال العلمي .

لذا سنجد أنَّ تطوُّر الحداثة والتَّصنيع والتَّقدُّم الذي شهدته الدُّول الغربيَّة فيه فكرة أنَّ مستقبل العالم هو مستقبل الغرب، وأنَّ فكر الغرب هو المآل الذي سيصل إليه كلُّ فكرٍ عقلانيٍّ، وهذه علَّة في الفكر الغربي، تحدث عنها "طلال أسد" عالم "الانثروبولوجيا" حين قال: (أنَّ كلَّ مشروعٍ يُترجم من حضارةٍ لأخرى، أو تقوم بنقله مجموعةٌ من مكانٍ لآخر، سيصحب ذلك بالضَّرورة قوَّةٌ وسُلْطةٌ)، أي أنَّ كلَّ قوةٍ تُنشِئ معرفتها الخاصَّة بها، وأنَّ كلَّ معرفةٍ لها قوَّةٌ تحميها وتُدافِع عنها، لذا فإنَّ محاولة تعميم النَّمط الحداثي هي جزءٌ من الاعتقاد بأنَّ انتقال هذه الثَّقافات سيؤول في النِّهاية إلى حالةٍ من الوحدانيَّة وإلغاء الاختلاف .

هذا الأمر لم يحدث، بل إنَّ التَّفاوت التَّنموي لم ينتهِ، وهذا ما أقلق الكثيرين، كما رأينا أنَّ معدَّل "جيني" الذي يَقيس التَّفاوت داخل الدَّولة الواحدة، ثمَّ بين الدُّول في تنامٍ مستمرٍّ نحو التَّوزيع واحتكار الموارد، بل إنَّ مجموعةً من الشُّركات استطاعت أن تتجاوز حتَّى الدُّول في ميزانيَّاتها، وأنَّ استمرار تدفُّق هذه الأموال سيحتاج لسلطةٍ حاميةٍ، وستنشأ المعرفة الخاصَّة بهذه السُّلطة .

في هذا الزَّخم، كان الحديث عن دعمٍ للدُّول النَّامية من قِبَلِ "البنك الدُّولي"، وصاحبها الحديث عن الحُكم الرَّشيد، وكيفيَّة استغلال الأموال المقدَّمة لدولٍ يَنخرها الفساد، وتُدمِّرها الصِّراعات، ولهذا تجارب كثيرةٌ كما "الكونغو" و"ليبيريا"، حيث استُخدمت تلك الأموال لاستمرار الصِّراع والحروب، لذا اعتقد الغرب أنَّ مفهوم الحُكم الرَّشيد هو تصورٌ غربيٌّ أُهدي لهذه الدُّول، وفي المقابل أثار هذا المفهوم عدَّة قضايا أساسيَّة حتَّى لصانع القرار الغربي، فشهدت

هذه الدُّول عدَّة مراجعاتٍ في نُظمها القائمة، فأنت عندما تريدُ أن تُعطي مالًا ستحرص على هذا المال، وتُؤكِّد ضرورةَ إنفاقه بالشَّكل الذي تريد، لذا كان السُّؤال هل يطبِّق الغرب هذه المعايير في إنفاقه للمال؟ وكيف سيؤثِّر هذا المفهوم على كثيرٍ من مسلَّمات الحداثة، أهمُّها العقلانيَّة واقتصاد السُّوق والتَّمثيل النِّيابي؟

ناقش هذه الأفكار – تأثير الحُكم الرَّشيد على الحداثة الغربيَّة، وخاصَّة مفهوم التَّمثيل الدِّيمقراطي واقتصاد السُّوق – "مارك بارڤي" في أكثر من كتاب؛ لذا سنتتبَّع تأثير الحُكم الرَّشيد على هذه المفاهيم الأساسيَّة، ممَّا يُؤكِّد – كما ذكر "مارك" – أنَّ الحَوكمة نموذجٌ منافسٌ للدِّيمقراطيَّة الغربيَّة. Westminster Democracy

لقد رأينا في الفصول السَّابقة إمكانيَّة التَّعدُّد في النَّماذج وفي أشكال الحُكم الرَّشيد، وتأثير الظُّروف التَّاريخيَّة لتكوين الدَّولة على طبيعة القرار في تلك الدُّول، وأنَّ الدِّيمقراطيَّة قد تكون ذات تأثير ولكنْ على المدى البعيد، وهذا ما سنؤكِّده بتفكيك بعض عناصر الحداثة الأساسيَّة؛ لنُبيِّن كيف أثار مفهوم الحُكم الرَّشيد عديد الأسئلة حول المسلَّمات التي يُراد تعميمها. ١١٢

العقلانيَّة الاقتصاديَّة:

هنا لا بدَّ من فهم التَّطوُّر التّاريخي لمفهوم العقلانيَّة؛ لأنَّ النَّموذج السَّائد عن العقلانيَّة لم يهيمن لأنَّه أكثر اتساقًا مع العلم، بل لأنَّ ظروفَ الهيمنة التي أبرزت هذا المفهوم ودعمته .

وكما ذكرنا في الفصل الأول أنَّ أزماتٍ كثيرةٍ هي التي بيَّنت نجاعةً فكرة التَّعدُّديَّة الثَّقافيَّة والحُكم الرَّشيد المرتبط بمدخلاتٍ ومخرجاتٍ ومعايير محدَّدةٍ يمكنها أن تكون حاكمةً في إطارٍ من التَّعدُّديَّة والثَّقافيَّة والمسار المتعرِّج لبناء الدَّولة والنُّظم السِّياسيَّة، وصناعة السِّياسات وإدارة الشَّركات والعالم.

تاريخ الفكر الاقتصادي طويلٌ، لكنَّه ظاهرٌ في إمكانيَّة تعدُّد النَّماذج التي صُوِّرت على أنَّها علمٌ وقانونٌ لا يُمكن الخروج عنه، لذا فإنَّ الحُكم الرَّشيد قد جعل الكثير من علماء الاجتماع وعلماء الاستراتيجيا ١١٤ يتساءلون عن مصداقيَّة هذه النَّظرة العقلانيَّة، وتعظيم المنفعة والإنسان الذي صار كذرَّةٍ منعزلةٍ عن نُظم المجتمع ونسيجه .

في الفترة الممتدَّة من (١٧٧٦-١٩١٤م) كان هناك ثلاثة نماذج فكريَّة لمفكِّرين مُبرَّزين للتَّعامل مع الانفتاح الاقتصادي الذي انتشر في أوروبَّا، كـ"وينسي" الذي يرى بضرورة وجود دولةٍ قويَّةٍ تفرض مجاراة القوانين الطَّبيعيَّة،

و"سميث" و"مونتسيكيو" في خوفهما من الاستبداد، وفضَّلوا استبعاد تدخُّل الدَّولة، لكنَّ النَّموذج السَّائد كان رفض الدَّولة، والبحث عن نموذجٍ ديمقراطيٍّ يفصل بين السُّلطات، ويركِّز على حرِّيَّة الأفراد، وأن تكون الفردانيَّة والبحث عن المصلحة الشَّخصيَّة هو الانعتاق الذي تبحث عنه أوروبَّا .

إنَّ انتصار "سميث" لم يكن لأنَّه قد أثبت ذلك بنماذج رياضيَّةٍ أو دراساتٍ علميَّةٍ؛ بل لأنَّ السِّياق الثَّوري والانتقال نحو اختيار الشَّعب لحكَّامهم والدِّيمقراطيَّة والتَّحرُّر من الكنيسة الذي شهدته أوروبَّا في "بريطانيا" و"فرنسا" و"الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة" هو السِّياق الذي جعل قوى المجتمع تميل لهذا الخيار .

" فرانسوا كوينسي" (١٦٩٤-١٧٧٤م) الملقَّب "كونفيشيوس" أوروبَّا، وضع نظريَّته عن العلاقة بين الأسرة والسُّوق ودورة المال من خلال اطِّلاعه على الفكر الاقتصادي في الحضارة الصِّينيَّة؛ لذا كان يُؤمن بوجود دور للدَّولة في تنظيم القوانين الطَّبيعيَّة للسُّوق، وأنَّ الدَّولة التي يمكنها الاحتفاظ بأكبر كميَّةٍ ممكنةٍ من الذَّهب والفضَّة هي الدَّولة الأكثر نموَّاً وقوَّةً، ومن خلال دراسة الفكر الصِّيني خاصَّةً في النِّظام الثُّنائي للأرقام، وضع نظريَّته ومصفوفته التي طرحها في نظريَّاته. ١١٥

التقى "فرانسوا" بـ"آدم سميث"، ورُغم احترام الأخير له إلَّا أنَّه كان يزدري الحضارة الصِّينيَّة، خاصَّةً بعد أن اشتهر كتابه "ثروة الأمم" في الاقتصاد، واشتهر كمنشئٍ لهذا العلم، فانتشرت أفكاره في "فرنسا" وثورتها، وفي "بريطانيا" التي كان الصِّراع فيها بين التُّجَّار والملك على أشدِّه، وكانت أفكاره كالبلسم الشَّافي للرَّاغبين في التَّحرُّر من سيطرة الملك والارستقراطيِّين، وصار الاقتصاد علمًا، واقتصاد السُّوق حقيقةً مطلقةً، وكانت البداية في انطلاق التِّجارة الحرَّة في العالم.

الإنسان العقلاني الرَّشيد في هذه النَّظريَّة لا يرتبط بأيِّ قواعدٍ أو نُظمٍ مجتمعيَّةٍ، كما أنَّه لا يهتمُّ بالنَّتائج النِّهائيَّة لسلوك مجموعة الأفراد الأحرار في قراراتهم .(Mark ٢٠١٠) .

هذا الفهم تأثَّر بالطَّبع بعد الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٠م)، وصاحب ذلك أيضًا سيرٌ نحو الدَّولة وابتعادٌ عن العقلانيَّة الرَّشيدة في صورتها المتطرِّفة، وبدأ الجدل بين بين "جون ماينارد كينز" (١٨٨٣-١٩٤٥م) و"فريدريك أوجوست فون هايك"، وهذا نموذجٌ طريفٌ لفهم كيف يمكن لنموذجٍ أن يُزيحَ الآخر، وهذا ما حدث لنموذج "فريدريك فون هايك" (١٨٩٩-١٩٩٢م) لصالح "كينز ."

القصَّة أخذت جانبًا كبيرًا من البحث، وقد كان لكلٍّ منهما تجربته الشَّخصيَّة التي ظهرت في نظرته للكساد الكبير وتفسيره، فقد عاش "كينز" فترةً في الهند، وعمل في الإدارة المدنيَّة هنالك، بينما عرف "هايك" الكثير عن الاستبداد والنَّازيَّة؛ لذا نجد أنَّ "كينز" يريد أن يكون ممثِّلًا للسُّوق، قادرًا على تنظيم حركته، وذلك عبر أسعار الفائدة، وأن يكون هناك تدخُّلٌ من الحكومة حتَّى يُتمكَّن من تنظيم السُّوق وتشتُّت المعلومات داخل هذا السُّوق، الأمر الذي اعتبره "هايك" طريقًا نحو العبوديَّة، كما كتب كتابًا بهذا العنوان. ١١٦

بينما كان النِّقاش يدور بين سؤال الفرد والمجتمع، كان "هايك" يقول: نحن نسير نحو الدَّولة الشُّموليَّة، وبيَّن الفرضيَّة التي بُنيت عليها الفردانيَّة، وهي أنَّ الفرد – مجموع أفراد المجتمع – إذا تُركوا بدون تدخُّلٍ سينجزون أكثر ممَّا يُمكن تصميمه عبر التَّخطيط المجتمعي، وهنا تبدو الفردانيَّة كما يحاول "هايك" شرحها، وكما شرحها آخرون: أنَّ الأمر لا يتعلَّق بأنَّ الإنسان يحبُّ نفسه ومصلحته ويعمل من أجلها، كحكم أنَّ الإنسان لا يملك سوى ذلك البُعد في حياته، بل إنَّ الفردانية تعني أنَّ الإنسان مهما كان خلقه أو توجُّهاته أو نظرته للحياة، فإن المجتمع عندما يُتيح له البحث عن مصلحته، فإنَّه لا يُلغي علاقاته بالآخرين، بل إنَّه يبحث عن نتاج الفعل وليس الفعل نفسه، أي أنَّ الإنسان الذي يعمل ويزيد من الإنتاج هو وغيره سيوصل السُّوق والاقتصاد لحالةٍ من التَّوازن .(Haeyek:١٩٤٩) .

هذا التَّصوُّر الذي يعني أنَّ الفردانيَّة كانت تنظر لنتائج الأفعال لتفعيل القوانين الاجتماعيَّة، وهذا ما جعل النَّقد يتوجَّه إلى هذه الفكرة تحديدًا، فإنَّ فلسفة الحُكم الرَّشيد هو تحديد نوع الأفعال التي يقوم بها الفرد وليس انتظار فعله وعدم السُّؤال عنه، هذا سينعكس كما سنرى على مفهوم المحاسبة والمسؤوليَّة .

أفكار "هايك" تلك رأت النُّور في الثَّمانينات مع الرَّئيس الأمريكي "رونالد ريغان" ورئيسة الوزراء البريطانيَّة "مارجريت تاتشر"، وهو تيار يُسمى اللِّيبراليَّة الجديدة، وفيها بدأ الحديث عن "البيروقراطيَّة" وأثرها على الحرِّيَّة الفرديَّة وعيوب القطاع الحكومي، وبدأ الحديث عن ضرورة إصلاح القطاع الحكومي وفشل دولة الرَّفاه وأفكار "كينز ."

بدأ الحديث عن السُّوق وأنَّ خضوع القطاع الحكومي لمنطق السُّوق، فإنَّ الحكومات وقَعَت تحت ضغوطٍ من العولمة ومن التَّعقيد الذي طال شبكات المجتمع في القطاع الخاصِّ والقطاع العامِّ، وبدأ التَّفكير في الشَّراكة مع القطاع الخاصِّ، وظهرت عدَّة صورٍ وأشكالٍ لذلك، منها عقودٌ للبناء، وعقودٌ للتَّمويل مع البنوك، وعقودٌ للتَّشغيل مع القطاع الخاصِّ، وكلُّها تخضع لمنطق السُّوق والقطاع الخاصِّ، ووُضِعَت لذلك عدَّة آليَّات تضمن نجاح هذه التَّجربة .

النَّجاحات التي حقَّقتها الشَّركات اليابانيَّة بيَّنت بُعدًا ثقافيًّاً مغايرًا لما تراه اللِّيبراليَّة الجديدة، فإنَّ شبكات العمل التَّجاري اليابانيَّة المعروفة تحت اسم (Keiretsu) التي يشتري فيها اليابانيون من بعضهم البعض، علاوةً القيم الآسيويَّة بتوقير الرئيس واحترام العائلة، (والدي يعرف أفضل) كانت بدايةً للتَّفكير في البُعد الثَّقافي على النَّحو الذي تحدَّث "هنتجتون" في كتابه "صدام الحضارات .(Fukuyama ١٩٩٥) ."

وفي الغرب كان الحديث عن الشَّراكات التي يُمكن أن تكون شبكةً معقدَّةً بين الحكومة والمجتمع، وهكذا ظهرت عدَّة أشكالٍ كلُّها تتعلَّق بنظريَّة المؤسَّسات من خلال التَّركيز على البناء المؤسَّسي والجودة، للتَّأكُّد من التَّرابط والشَّراكة بين القطاعات المختلفة، ولحلِّ المشاكل المعقدَّة التي من الممكن أن يتطَّلب حلُّها مجموع شراكاتٍ وإجراءاتٍ مؤسَّسيَّةٍ تضمن حلَّ تلك المشاكل المعقَّدة، والتي تعجز أيُّ حكومةٍ مهما كانت إمكانيَّاتها من حلِّها.

الحُكم الرَّشيد كذلك أثار قضيَّة التَّنمية المستدامة، فإنَّ استخدام الموارد سواءً عن طريق الأفراد أو بتدخُّل الدَّولة يطرح سؤالًا مهمًّاً عن كيفيَّة الموازنة بين التَّصنيع والحفاظ على البيئة؟ لذا فالحديث عن تجاوز الزِّراعة كنمط إنتاجٍ، أو أنَّ المجتمعات يجب أن تتحوَّل للتَّصنيع، هذا تعميمٌ خاطئٌ وسيؤدِّي إلى ارتفاع أسعار الغذاء وربَّما لمخاطر بيئيَّةٍ لم تكن في إدراك فلاسفة القرن التَّاسع عشر؛ لذا فإنَّ إدارة الموارد والسُّؤال عن كيفيَّة الحُكم وطبيعة الأعمال التي يقوم بها الإنسان وخضوعها لمعايير عامَّة، لا يُمكن إهمالها لمجرَّد الحديث عن حرِّيَّة الفرد العقلاني الرَّشيد.

البحث عن التَّرابط بين مجموعة قرارات الأفراد يعني الخضوع لقيمٍ حاكمةٍ وقواعد تضبط حركة المجتمع، وهذا ممكنٌ دون اللُّجوء للرُّضوخ للدَّولة، هذا ما جعل التَّفكير يتوجَّه نحو عقلانيَّةٍ اجتماعيَّةٍ يُمكن أن تكون مقدَّمةً لقراراتٍ وحُكمٍ رشيدٍ .

العقلانيَّة الاجتماعيَّة :

أنكر الحداثيُّون فكرة وجود هويَّةٍ جامعةٍ للمواطنين، فبعد الحرب العالميَّة الثَّانية نظر الحداثيُّون في "الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة" لفكرة الهويَّة الجامعة كأثرٍ من آثار الدِّعاية "البروباجاندا" النَّازيَّة، لذا برزت المدرسة السُّلوكيَّة، وتغلَّب الحداثيُّون على فكرة التَّناقض بين مجموع رغبات الأفراد وسلوكهم بالنظر للمجتمع كمجموعة قوى، تدرَّج الأمر من المدرسة الوظيفيَّة والحديث عن نظام وتقسيم لمؤسَّسات المجتمع، إلى الحديث عن أحزابٍ سياسيَّةٍ ومجموعاتٍ

ضاغطةٍ وشركاتٍ كبرى يمكنها أن تساهم في صناعة السِّياسات العامَّة، وهكذا صارت الدَّولة شركةٌ كبيرةٌ بدون البحث عن نظريَّات تاريخيَّة كُبرى.(Mark ٢٠١٠) .

يمكن تصوُّر الإشكال الذي وقع فيه الحداثيُّون في النَّظرة للمجتمع هو غياب معنى صناعة القرار الذي يميِّز الحُكم الرَّشيد، لذا فإنَّ تصوُّر العقلانيَّة لفردٍ أو مجموعة أفراد ممكنٌ، لكنَّ صياغة سياسةٍ عامَّةٍ لبلدٍ أو قرار حربٍ، كلُّ ذلك يحتاج لمعطياتٍ أُخرى، وهنا صار القرار الإداري أو المتعلِّق بكيفيَّة التَّعاطي مع الشَّأن العامِّ – السِّياسات – يُمكِن فصله عن السِّياسة والبرلمان .

هنا يمكن فهم سياق "البيروقراطيَّة" والدعوى إليها، وهي الفكرة التي تمثِّل قدسيَّة العلم وقدرته على حلِّ المشاكل واكتشاف القوانين المحرِّكة للمجتمع .

مؤسَّسة" (RAND) مؤسَّسة الأبحاث والتَّطوير" التي تأسَّست عام (١٩٤٨م) كانت تهدف لصناعة السِّياسات بطريقةٍ بعيدةٍ عن المجال العامِّ والدِّيمقراطيَّة، والأهمُّ البُعد عن العسكريين، كانت نموذجًا لذلك، فقد كانت الفكرة في ضرورة وجود عملٍ علميٍّ يمكن أن يصوغ سياسات المجتمع، وفي نموذجٍ فريدٍ في التَّزاوج بين العلم الأكاديمي ورجال الأعمال، بدأت رحلة البحث عن تمويل؛ لأنَّ "البنتاغون" كان يُسيطر على القرار العسكري بطريقةٍ أزعجت الأكاديميين من "هارفرد" وغيرها، إلى أن اقتنعت مؤسَّسة فورد بدعم المؤسَّسة، وهذه التَّجربة وغيرها كمؤسَّسة "هو فمان" كانت الفكرة من ورائها في إمكانيَّة تثبيت هذه المؤسَّسات البحثيَّة لصناعة التَّحليل الكمي لكلِّ ما يحدث في المجتمع، وهذا يكون بموازاة المسار الدِّيمقراطي، وهذا يقتضي وجود إنسانٍ عقلانيٍّ يُمكن فهم قراراته وقياسها، كلُّ هذ اختصر في المدرسة السُّلوكيَّة في العلوم الإنسانيَّة .

كان السُّؤال المطروح هو ماذا لو لم يخضع الإنسان للتَّرشيد، لو كان سلوكه مغايرًا للمعايير العقليَّة؟ والسُّؤال الأخطر خاصَّةً بعد وجود شركاتٍ كبرى وثورةٍ في علم الإدارة: هو لماذا الاهتمام بالاستراتيجيَّة والخطط المستقبليَّة إذا كان سلوك الإنسان معروفٌ مسبقًا؟ فما العمل في واقعٍ معقَّدٍ وهناك العديد من المدخلات والمخرجات؟ فالافتراض بأنَّ سلوك الإنسان العقلاني الرَّشيد يرتبط بالاستعمال الأمثل للموارد النَّادرة لتحقيق أقصى حدٍّ ممكنٍ من المنفعة أو الرِّبح، والافتراض بأنَّ ذلك سيجمع ليكون إدارةً لتنمية الموارد، يصطدم بحقيقة التَّناقض، فماذا لو تناقضت هذه القرارات! لذا سيكون هناك نوعٌ من الضَّعف في القدرة على التَّوقُّع، ممَّا يجعل الخيار العقلاني نموذجًا غير عقلاني؛ لأنَّه

لا يمكن معه تحديد المستقبل، ومن ثمَّ تصعب دراسة توقُّعات السُّوق والرِّبح والخسارة، أجريْتُ عدَّة دراساتٍ لإثبات صعوبة الاعتماد على السُّلوك العقلاني في فهم السُّلوك البشري، أي أنَّ المسلَّمة التي بني عليها الاقتصاد والاقتصاد السِّياسي صارت على المحكِّ .

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت القراءة كالتالي: أنَّ الكارثة ليست في الدَّمار الذي حلَّ في مدينتنا أو بأحبَّائنا في "واشنطن"، المسألة وطنيَّة عالميَّة حضاريَّة؛ ذلك بأنَّ النِّظام الرَّأسمالي والدِّيمقراطيَّة كلُّها بنيت على مسلَّمة العقلانيَّة، ما الذي حدث؟ يأخذ أحدهم طائرةً ويقودها بوعيٍّ لتصطدم بمبنى التِّجارة العالميَّة، لقد سقطت العقلانيَّة. ١١٧

لذا يمكن القول أنَّ العقلانيَّة بكلِّ صورها والمحاولات التي توحي بوجود قرارٍ صائبٍ يمكن قياسه بالنَّماذج الرِّياضيَّة أو بالسَّرديَّات التي تنتشر داخل المجتمع كحقائق لا يمكن الخروج عنه، (هي ابنة السَّيطرة والهيمنة التي تحبِّئها العلوم التَّجريبيَّة، ومعنى ذلك أنَّ هناك تناقضًا بين الشِّعارات التي تُظهرها، والحقائق التي تُبطنها، وبذلك تعبِّر عن وعيٍّ أيديولوجيٍّ زائفٍ من خلال مضمون العلاقة بين المعرفة والمصالح الإنسانيَّة.)١١٨

الدِّيمقراطيَّة النِّيابيَّة:

الحداثيُّون كذلك نظروا للبيروقراطيَّة والهرميَّة كطريقةٍ لمعادلة الفوضى واللاعقلانيَّة التي يمكن أن تنشأ من الدِّيمقراطيَّة، لكن ظلَّت المعرفة والقرارات وترشيدها قضيَّةً بدون حلٍّ، فإنَّ الهرميَّة كما رأينا لم تحلَّ الإشكالات كما تصوَّرها "ماكس ويبر"، وبدأ النَّقد لهذا التَّفكير الذي يرى أنَّ العلم قانونٌ مطلقٌ، وأنَّ بإمكانه وضع الحلول لكلِّ شيءٍ، ومع المدرسة النَّقديَّة التي نشأت في "فرانكفورت" وتوجَّهت لـ "الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة"، كان الحديث عن المعرفة والتَّواصل والقيم واحترام التَّعدُّديَّة الثَّقافيَّة كطريقةٍ للعودة لتماسك المجتمع واحترام الإنسان وقيمه .

الحُكم الرَّشيد أثار سؤالًا مهمَّاً حول العلاقة بين الدِّيمقراطيَّة والمحاسبة؟ اللِّيبراليُّون الجُدد رأوا بأنَّ الحلَّ في وجود المحاسبة يَكمن في التَّوجُّه نحو منطق السُّوق أكثر من الحديث عن الأصوات الانتخابيَّة؛ لذا صار الحديث عن كيفيَّة

التَّعاقد بأسعارٍ منخفضةٍ مع الحكومات – أي بدون رشًا وفساد – والتَّعاون في القضايا التي تخصُّ الضَّرائب وتحديد المعايير التي يمكن من خلال تعظيم الرِّبح للجميع.(Mark٢٠١٠) .

وكان هناك نقدٌ لمنطق السُّوق، فإنَّ ما يُعرَف بـ (New Public Management NPM) من خلال إدارة الشَّأن العامِّ أنَّ الحكومات إذا دخلت في علاقاتٍ متكافئةٍ مع الشَّركات الخاصَّة، ستفقد القدرة على الإشراف والسَّيطرة، فالنَّظرة التَّاريخيَّة للبرلمانات المنتخبة والتي تعطي الحقَّ للوزارات بتنفيذ إرادة الشَّعب، قد تفقُد عنصر المحاسبة وتحديد المسؤوليَّة حين تتعاقد مع هذه الشَّركات التي لا شأن لها بالبرلمان وبالنَّاخب، أي أنَّها خارج سلطة هذا النَّاخب.(Mark ٢٠١٠) .

قضيَّةٌ أُخرى أثارها الحُكم الرَّشيد، وهي النظريَّة التي أطلقها اقتصاديُّون، وهي الكفاءة الاقتصاديَّة المرتبطة بمؤسَّسات الدَّولة وشفافيَّتها وقدرتها على محاربة الفساد، وهذا لن يتحقَّق بوجود دولٍ مرتبطةٍ برباطٍ قبليٍّ أو بعلاقات زبائنيَّة مع بعض الشَّركات ورجال الأعمال؛ لذا فإنَّ الفساد يمكن تقسيمة إلى فسادٍ في الدُّول التي لم تدخل مرحلة الحداثة(Premodern) ، كـ"السُّودان" و"تشاد" و"كينيا"، وهي الدُّول التي تعاني من حروبٍ وصراعاتٍ داخليَّةٍ ولم تبنَ فيه مؤسَّسات الدَّولة، وكلَّما ازداد الصِّراع تفاقمت مشكلة الفساد، وهنا لا يمكن بحالٍ من الأحوال إصلاح هذه القضايا بمجرَّد مفاوضات سلامٍ ثمَّ الحديث عن إجراء انتخاباتٍ، وهذا ما تُخطيء فيه الدُّول المانحة وصندوق النَّقد الدُّولي؛ لسيطرة نمطٍ واحدٍ من التَّفكير تغفل معه عن بناء مؤسَّسات الدَّولة. ١١٩

الفساد في الدُّول التي دخلت في عمليَّة التَّحديث يأخذ أشكالًا أُخرى، خاصَّةً في العقود المتعلِّقة بالنِّفط والغاز، وتبدأ تلك العلاقات بالتَّشكُّل داخل مؤسَّساتٍ مرتبطةٍ بالمجتمع الدُّولي، وهذا ما يجعل الكثير من التَّعاقدات تأخذ ثمنًا أكثر من كلفتها الحقيقيَّة، فكثيرٌ من الأموال — مثلًا – التي كانت يجنيها "القذَّافي" من نفط "ليبيا" كانت ضمن ما يُعرَف "بالمجنَّب"، وهي أموالٌ لا يعرف أحدٌ عنها شيئًا، ولا تدخل في ميزانيَّة الدَّولة، وفي "أنغولا" عام (١٩٩٠م) بقيت الضَّرائب التي تُجنى من الشَّركات المنقِّبة عن النِّفط لمدَّةٍ طويلةٍ لا تُنشر ولا تُدخَل في الميزانيَّة العامَّة، وهكذا فقدت الدَّولة الكثير من الأرباح وهي الكلفة الحقيقيَّة للفساد ١٢٠، وفي غياب المعايير والمحاسبة وانحسار تلك المعايير على قضايا تتعلق بالنَّمط الغربيِّ لفهم الحرِّيَّة والدِّيمقراطيَّة وحقوق الإنسان، قد يكون سببًا في نشر الفوضى والانتقال من الدِّيمقراطيَّة إلى مرحلةٍ ضبابيَّةٍ.(fukuyama ٢٠١٣) .

الفساد المابعد الحداثي هو نوعٌ آخرٌ يتعلَّق بتناقض المصالح بين الحكومات والشَّركات الكبرى، وتفقد فيه العقود الكثير من الشَّفافيَّة والمعايير الواضحة، وهذا يمثِّل الفساد الكبير الذي يعيق النُّموَّ العالمي، هذا الانتشار للفساد في كلِّ المراحل لم ينشأ إلَّا بعد جدلٍ طويلٍ حول معايير الجودة والحُكم الرَّشيد، فقد خلق هذا المفهوم قائمةً من التَّوقُّعات والخطوط العامَّة التي لم تُحدَّد أولوياتها من حيث التَّرتيب، ولا تسلسلها الزَّمني من حيث التَّخطيط، وهذا ما يعكس التَّنافس بين الوصفة الجاهزة التي يقدِّمها البعض للنُّهوض بالدُّول الفاشلة، وبين دراسة كلِّ حالةٍ ومعرفة الأولويات الخاصَّة. ١٢١

حاول البعض من الحداثيين الجُدد النَّظر لهذه الأزمات التي طالت النَّموذج الدِّيمقراطي القديم، ومن ثمَّ كان الحديث عن نظريَّاتٍ عقلانيَّةٍ تتعلَّق بالعلاقة بين البرلمان والحكومة، وكانت نظريَّة الوكالة تلك التي ترى أن يتعامل البرمان مع الحكومة كما تتعامل مجالس الإدارة مع الإدارات التَّنفيذيَّة، فكلُّ موظَّفٍ أو وزارةٍ يجب أن يكون بينها نوعٌ من التَّواصل والثِّقة والمصلحة في تحقيق أهدافٍ واحدةٍ، إنَّ وضوح الهدف العامِّ وتحديد القيم الحاكمة لم يكن ظاهرًا عند الحداثيِّين، لذا كان الحديث عن القيم والضَّوابط التي يمكن أن تُسهم في ترشيد القرار والمشاركة بين الحكومة ومؤسَّسات المجتمع.

الدِّيمقراطية التَّوافقيَّة والتي ترتبط بنمطٍ من الشَّبكة التي يمكنها أن تضمن مصالح جميع الفاعلين، هو نموذجٌ آخرٌ يمكن أن يُبرز دور الحُكم الرَّشيد، خاصَّةً في عنصر من عناصره، وتنظيم جماعات المصالح يؤكِّد أنَّ الحُكم الرَّشيد قد فرض حالةً من التَّعدُّديَّة للنَّماذج التي يجمعها نموذجٌ واحدٌ مرتبطٌ ببناء المؤسَّسات والتَّفكير المرتبط بتعاقدات منخفضة التَّكلفة، وبتكوين مشاركةٍ مجتمعيَّةٍ واسعةٍ. (كما سبق(

أشكالٌ أُخرى كـ "الهارموني" في الدُّول الآسيويَّة أو الفعل التَّواصلي للنُّظم الدِّيمقراطيَّة كما عند "هابرماس" من مدرسة فرانكفورت، تُحاول تجاوز هذه الإشكالات التي يمكن أن تجعل الحُكم الرَّشيد نموذجًا منافسًا يؤكِّد التَّعدُّديَّة الثَّقافيَّة .

الدُّول العربيَّة التي لم تتشكَّل وفق نمطٍ محدَّدٍ، كان البحثُ عن نموذجٍ للحُكم الرَّشيد جزءًا من فراغ تركه حكم الفرد والهيمنة الدُّوليَّة، ممَّا فَصَل بين الفكر السِّياسي المرتبط بالقيم الغربيَّة – ويدخل في ذلك الحركات الإصلاحيَّة التي نشأت في بداية القرن العشرين – وهكذا صار المستقبل مرتبطٌ بصورة ذلك النَّمط الغربيِّ، ولم تنشأ مؤسَّساتٌ

حقيقيَّةٌ ترتبط بسياق هذه المنطقة وتاريخها، فبناء مؤسَّسات الدَّولة عمليَّةٌ معقَّدةٌ لا يُمكن أن تخضعَ لوصفةٍ جاهزةٍ؛ لذا كانت أشكال الدِّيمقراطيَّة التَّوافقيَّة – التي تحدَّثنا عنها – على ستةٍ وثلاثين نموذجًا من نماذج الدِّيمقراطيَّة، كما أنَّ طبيعة النُّظم الاقتصاديَّة هي الأخرى متنوِّعةٌ، كما رأينا بين أمريكا اللاتينية والدُّول العربيَّة وجنوب شرق آسيا، وهذا يؤكِّد أنَّ التَّعدُّديَّة الثَّقافيَّة والسِّيادة الوطنيَّة قضايا يثيرها موضوع الحُكم الرَّشيد، وينافس فيها النَّموذج اللِّيبرالي .

السِّيادة والتَّعدُّديَّة الثَّقافيَّة :

العلاقة بين الحُكم الرَّشيد والحداثة ليست مسألةٌ نظريَّة، بل لها تطبيقات مهمَّة، فنحن نعيش في عالم صار أشبه بقريةٍ صغيرةٍ، وفي ظلِّ العولمة أصبح الحديث عن التَّدخُّل الخارجي في شؤون الدُّول التي تشهد صراعاتٍ مسلحةً أو ما يعرف بالدُّول الفاشلة يثير الأسئلة حول مفهوم السِّيادة الذي تشكَّل بعد صُلح "ويستفاليا" في القرن السَّابع عشر، وهنا تُصبح الخصوصيَّة الثَّقافيَّة والهويَّة والوطنيَّة قضيَّة أساسيَّة في التَّوفيق بين أجندة المجتمع الدَّولي والسِّياق المجتمعي والسِّياسي للدُّول التي تعاني من ضعفٍ في الحُكم الرَّشيد، وتغيب فيها المؤسَّسات، وينتشر فيها العنف والظُّلم المجتمعي .

مصطلح "بناء وطنٍ (Nation Building) "من المصطلحات التي استُخدمت بشكلٍ كبيرٍ في مراجعة التَّدخُّلات الدَّوليَّة في دول كـ "الصُّومال" و"هايتي" و"أفغانستان" و"السيراليون" و"العراق" و"ليبيا"، لقد تطوَّر مفهوم التَّدخُّل وطرح الكثير من الأسئلة القانونيَّة والأخلاقيَّة، وفي القلب منها الحُكم الرَّشيد وبناء الأوطان .

مصطلح بناء الأوطان يُطلق بشكلٍ مختلفٍ بين الاتِّحاد الأوروبي والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، ففي حين يُطلق على الهويَّة الثَّقافيَّة والتاريخ المشترك بالنِّسبة للاتِّحاد الأوروبي، فإنَّ الولايات المتَّحدة تنظر إليه من باب بناء مؤسَّسات تلك الدُّول واستمرارها، بغضِّ النَّظر عن الهويَّة الجامعة، ليس إنكارًا لوجود تلك الهويَّة؛ بل لأنَّها من الأمور التي يصعب تحديد مخططٍ واضحٍ للتَّعامل .

القضيَّة القانونيَّة التي يثيرها هذا التَّدخُّل يتعلَّق بالأسباب التي بموجبها يكون التَّدخُّل، فقد يكون التَّدخُّل لسببٍ إنسانيٍّ، وقد يكون لأسبابٍ تتعلَّق بالمجتمع الدولي وتأثير الصِّراع على المحيط الإقليمي، وهذا الجدل يؤكِّد الحاجة إلى معايير واضحة لإصلاح النِّظام العالمي، كما كتب "كيسنجر" مؤخَّرًا عن ذلك.(kissinger٢٠١٤) .

الحضارة الإنسانيَّة تصل إلى مرحلة كونيَّة، لذا فالأخطار التي تتهدَّد العالم هي أخطار عالميَّة مما يقتضي وجود نظامٍ دوليٍّ يمكنه مجابهة هذه الأخطار، وفي وقت كان الحديث عن نهاية الدَّولة، أثبتت الأحداث أنَّ قوَّة المؤسَّسات والحُكم الرَّشيد فيها هو الضَّمان لاستمرار الاستقرار والسِّلم العالمي.

تجربة "العراق" كانت ظاهرةً في أنَّ الحديث عن الدِّيمقراطيَّة والقيم الليبرالية قبل فهم بناء الدَّولة والقوى المكوِّنة لذلك النِّظام السِّياسي وطبيعة المؤسَّسات التي تدير شؤون ذلك البلد، وهذا ما حدث بعد أن شكَّلت الحكومة الأمريكيَّة علاقات زبائنيَّة مع طائفة دون أخرى، وشكَّلت تحالفًا حاكمًا جديدًا، وهكذا صارت "العراق" من أقلِّ الدُّول أمانًا، وفي أوائل الدُّول الفاشلة رغم الاحتفاء بمبادئ الدِّيمقراطيَّة وحقوق الإنسان من الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة .

تقرير الدَّولة الفاشلة يعرض لتجربة "جنوب السُّودان"، فرُغم كلِّ الأموال التي أُنفقت وقُدِّرت بعشرات المليارات والصِّراعات التي بُذلت من أجل الانفصال عن السُّودان، ورُغم كونها صُنعت على أعين المجتمع الدُّولي بدستورٍ وبرلمانٍ ونظامٍ رئاسيٍّ، إلَّا أنَّ بناء الدَّولة ليس بالبساطة التي تصورتها نظريَّة الحداثة، هذا ما أكَّده "تشارلز تيلي" في أكثر من دراسةٍ له، خاصَّةً تلك التي درس فيها نشوء البرلمان الإنجليزي، وهي من أشهر الدِّراسات لـ "تشارلز تيلي"، فإنَّ طبيعة المؤسَّسات الرَّاسخة التي تنشأ داخل المجتمعات تلك التي تنبع من حراكٍ مجتمعيٍّ وتوافقاتٍ تتجذَّر عبر الزَّمن؛ لتشكيل نمط حكمٍ يعبِّر عن ذلك التَّاريخ ويتَّسق معه، وإلَّا صار النِّظام الحاكم إمَّا نظامًا يرتبط بقوىً خارجيَّةٍ، وكذلك بشبكةٍ من الفساد والتَّحالفات التي تضمن استمرار ذلك الحكم على حسب بناء مؤسَّسات الدَّولة .

هذا التَّصوُّر جعل الإطار النَّظري للتَّدخُّل يمرُّ بثلاث مراحل:

الأولى: تلك التي تتبَّع الصِّراعات وانهيار الدَّولة ونظامها، عندها يكون وقف القتال، والتدخُّل الإنساني، وتوفير الحاجات الأساسيَّة، والنِّظام المصرفي هو الأولويَّة .

الثَّانية: تتعلَّق ببناء مؤسَّسات يمكنها أن تستمر بعد التَّدخُّل الخارجي، وهذه أصعب المهام؛ لأنَّها تتعلَّق ببناء الدَّولة، وفيها الكثير من الأموال التي تتعرَّض للنَّهب والفساد .

الثَّالثة: وهي مرحلةٌ تتعلَّق بما قبلها، لكنَّها تهدف لوضع استراتيجيَّةٍ لتقوية تلك الدَّولة في مؤسَّساتها التي تضمن الاستقرار في تلك البلد . (Fukuyama٢٠٠٤) .

الحوكمة بإمكانها أن تميِّز بين المعايير التي تحفظ الدَّولة من الفشل وبين القضايا الثَّقافيَّة التي يمكن أن تُساهم في إعطاء شرعيَّةٍ للنُّظم الحاكمة، أي أنَّ المحافظين في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والشَّركات الكبرى يمكن أن تجدَ في الحُكم الرَّشيد مجموعةَ المعايير التي تحفظ مصالح تلك البلدان، وتحفظ البيئة والاستقرار وتمنع الانزلاق نحو الحروب الأهليَّة من جانب، وتأكيد استمرارية مؤسَّسات الدَّولة كمعايير يمكن للدُّول والشَّركات ومؤسَّسات المجتمع المدني العالميَّة الاتِّفاق .

التَّعدُّديَّة الثَّقافيَّة لم تنجح هي الأخرى في سدِّ النَّقص الذي خلَّفته العلمانيَّة عندما تحوَّلت إلى نظريَّة معياريَّة؛ لأنَّها جاءت من خلفيَّة الهيمنة والسَّيطرة، هذا ما ولَّد مقاومة من الشُّعوب، هذه المقاومة استغلَّتها الأنظمة الدِّكتاتوريَّة لتأكيد سرديَّتها المستمرَّة حول ضرورة وجودها لحفظ الأمن والاستقرار.

" البوسنة" مثالٌ جيِّدٌ في هذا الشَّأن، فرغم ما يُشاع عن انقسامٍ دينيٍّ وعرقيٍّ، – وهو ما نقرأه في التَّحليلات التي يقوم بها بعض الكتَّاب في عالمنا العربي – إلَّا أنَّها حربٌ أهليَّةٌ بأجندةٍ سياسيَّةٍ وزعاماتٍ تتقاتل بقيت أربع سنين، كما دلَّ إحصاء تلك الحروب التي تبعت مقتل الدُّبِّ الرُّوسي .

تنقسم الدِّراسات في تحليل حرب "البوسنة" بين التَّحليل الذي انتشر عام (١٩٩٠م) في كون هذه المنطقة عادت للانقسامات الإثنيَّة التي شهدتها عبر تاريخها، والذي ظهر على السَّطح بعد سقوط دولة "يوغسلافيا" الموحَّدة.

التَّحليل الآخر الذي تشهده الدِّراسات المعاصرة، وهي الدِّراسات التي أكَّدت تبدُّل طبيعة الحروب الأهليَّة بعد سقوط الاتِّحاد السُّوفياتي، والتي تؤكِّد على المطامع والتّهييج للأتباع من الطَّرفين من أجل تلك المطامع، ولا بأس أن يكون هناك دوافع إثنيَّةٌ وعرقيَّةٌ، لكنَّها عوامل استخدمها الأطراف من أجل حشد (mobilization) المقاتلين والأنصار .

المخاوف التي تنشأ من انهيار الدَّولة، وما يتبعها من أزماتٍ، تجعل الحرب سببًا لانقسام المجتمع وليس العكس، فالأمر ليس ذو طبيعةٍ "جينيَّةٍ"، بل إنَّه ظاهرةٌ نَبَعَت من انهيار مؤسَّسات الدَّولة، ولا يعني هذا إهمال الجوانب العرقيَّة والإثنيَّة، لكن هذه الأخيرة ربَّما أجَّجت الصِّراع ولم تكن سببًا فيه .

يعود الأمر للعام ١٩٨٠ وموت الزَّعيم "جوزيف تيتو" ونظامه الاشتراكي، بعد ذلك التَّاريخ، دخلت البلد في أزمةٍ اقتصاديَّةٍ هيكليَّةٍ، وتعثَّرت المسيرة الاشتراكيَّة التي ابتدأها "تيتو"، ودخلت في تحالفاتٍ جديدةٍ وتمايزٍ بين الأطراف والمركز، وعدم ثقةٍ في صناعة القرار الفيدرالي المركزي، الأمر الذي يفسِّر تلك الحرب خاصَّةً في "البوسنة" التي تعدُّ أكثر فقرًا وتنوُّعًا وتهميشًا، هذا السِّياق في هذا الرَّأي هو الذي أجَّج الوضع وجعل للإرث العرقي والدِّيني محفِّزًا للأطراف المتقاتلة .

هذه الجوانب ممَّا يسمَّى السِّياسة الجزئيَّة(micropolitics) ، التي تتجاوز القضايا الكلِّيَّة العامَّة التي قد لا تُفسِّر كثيرًا من المتغيِّرات التي تجتاح الأوطان، تلك التَّغيُّرات التي تتحرك عبر سياقٍ من مؤسَّساتٍ مترهِّلةٍ، أدَّت إلى الفقر والفساد والجوع والتَّهميش، كقضايا أساسيَّة هي التي تنعكس بعد ذلك في صراعاتٍ توفِّر فرصًا لجماعاتٍ سياسيَّةٍ للدُّخول في نزاعاتٍ مسلَّحةٍ.

ونظرًا لضعف هذه المؤسَّسات في "البوسنة"، لم ينجح اتِّفاق "دايتون" في حلِّ إشكاليَّة الدَّولة في "البوسنة"، فلاتزال "البوسنة" تُحكم بمكتب الأمم المتَّحدة المرتبط بمجلس النُّواب البوسني، فليس هناك ديمقراطيَّة في "البوسنة"، هناك انتخاباتٌ تُعقد كلَّ فترةٍ، لكن من يَختَار ويُصمِّم النِّظام هم شخصيَّاتٌ من الأمم المتَّحدة التي ينخر مبعوثيها الفساد، وتدخل في علاقاتٍ زبائنية داخل دولة "البوسنة"، كما أنَّ قدرات إدارة الدَّولة كلُّها في يد خبراء البعثة الأمميَّة، ولم تبن أيُّ قدراتٍ داخليَّةٍ لدرجة أنَّ البعض شبهها بالاستعمار الإنجليزي للهند .(Fukuyama٢٠٠٤:٣٣٥) .

في "العراق" لاتزال التَّقارير تطالعنا بحجم الفساد الذي ينخر ثروات "العراق"، وحاجتها في كلِّ فترةٍ للجيش الأمريكي والتَّدخل الإيراني لحلِّ الإشكالات التي خلَّفها نظام الاستبداد لـ"صدَّام حسين"، والاحتلال الأمريكي، والفتنة الطائفيَّة التي تشهدها البلد، فإنَّ كلَّ مرحلةٍ من مراحل تاريخ "العراق" كان هناك رهْطٌ يُفسدون في "العراق"، ويدخلون في صفقاتٍ وعقودٍ مع شركات النِّفط والغاز، ولم تُبنَ مؤسَّساتٌ حقيقيَّةٌ لا ترتبط بتلك التَّحالفات، وهذا ما ينبغي أن يُقال حتَّى على حُكم "صدَّام حسين"، فليس صحيحًا مثلًا أنَّ النُّظم الدِّكتاتوريَّة تعمل على تأسيس

مؤسَّسات بالمعنى الصَّحيح الذي لا يرتبط بالأشخاص، وإنَّما نمطٌ وسلوكٌ يتجاوز الأفراد ليحفظ قيم المجتمع، أي أنَّ المؤسَّسات كما بيَّن "تشارلز تيلي" هي التَّعبير الحقيقي عن تاريخ بلدٍ ما .

في "ليبيا" كان المجتمع الدُّولي يريد أن يتجاوز الأخطاء التي ارتكبها في "العراق" و"الصُّومال" وغيرها، فكانت الاستراتيجيَّة تنبع ممَّا يُعرَف بالتَّدخُّل الجوي ما يعرف(Light Foot Print) ، ولم يفطَن المتدخِّلون أنَّ البلد عاشت حالةً من الفوضى لمدَّة عقودٍ؛ لذا تُركت "ليبيا" دون أن تُبنى مؤسَّساتها، ودخلت البلد في صراعٍ بين مجموعةٍ من الزَّعامات، وبدأ الفساد ينتشر والاحتراب الدَّاخلي يستعر؛ لذا فإنَّ النَّقد مستمرٌّ لهذه المنظَّمات بضرورة فهم السِّياقات التَّاريخيَّة لبناء هذه الدُّول ومعرفة الدِّيناميكيَّات المختلفة لما يسمَّى بالحروب الجديدة(Edward٢٠١٤) ، فإنَّ كثيرًا من التَّعقيدات في الجوانب الاقتصاديَّة، ودور الشَّركات الأمنيَّة وشبكات الفساد العالميَّة، بل ترتبط الحركات الإرهابيَّة مع شبكات المتاجرة بالمخدِّرات والسَّلاح قضياً لا يمكن الوصول إلى حلولٍ حقيقيَّةٍ لها إلَّا بدولةٍ ذات سيادةٍ تخضع لمعايير الحُكم الرَّشيد، وليس لهيمنة دولةٍ من الدُّول .

هذا الإطار النَّظري يعني أنَّ كثيرًا من القضايا التي تُشكِّل إطارًا مشتركًا بين دول العالم هي القضايا التي يمكن أن تتعلَّق بالحُكم الرَّشيد، وهذا نسقٌ جديدٌ حيث صارت الدَّولة بوَّابةً لقضايا دوليَّةٍ كمحاربة الإرهاب والحفاظ على البيئة، ودون التَّمييز بين مؤسَّسات الدَّولة والنُّظم الحاكمة، والحرص على المشاركة الفاعلة للمجتمع التي تُسهم في نجاح الدَّولة في كافَّة المجالات، خاصَّةً المتعلِّقة بالمصارف والصِّحة والتَّعليم، ومعرفة أنَّ هذه القطاعات تختلف في كيفيَّة معايرة نتائج العمل المؤسَّسي فيها، فإنَّ الأسباب الحقيقيَّة لاستمرار الصِّراعات في هذه المنطقة، واستمرار محاولة الهيمنة من القوى الغربيَّة ستستمرُّ.

التَّعدُّديَّة الثَّقافيَّة تقتضي احترام السِّياقات التَّاريخيَّة للدُّول والتَّعاون الذي يهدف إلى إحلال السَّلام في العالم هو قضيَّةٌ لا يمكن رفضها، لكنَّ الوسيلة لذلك تكون عبر بناء الحُكم الرَّشيد وليس بناء علاقاتٍ مع نخبٍ حاكمةٍ وإهمال التَّاريخ والثَّقافة الخاصَّة بتلك الشُّعوب، وتأجيج الصِّراعات الطَّائفيَّة والمذهبيَّة، ومن ثمَّ البحث عن حلولٍ خارج إطار الدَّولة، وتشكيل شبكاتٍ من الفساد التي تدخل هذه الدُّول في حالة سيولةٍ وفقدانٍ تامٍّ للسِّيادة .

قبل أن نختم لنذكر نموذجاً تاريخياً لتأثير الحداثة على بعض الدُّول في جنوب شرق آسيا، في هذا النَّموذج سنجد كيف تتداخل مفاهيم الحداثة في تحوِّل الدُّول نحو الحُكم الرَّشيد، وتثبيت نماذج مختلفة .

نموذج من تأثير الحداثة على جنوب شرق آسيا :

يمكن تقسيم التَّحديث الذي حدث في "الصِّين" كأقوى دول المنطقة إلى أربع فتراتٍ، الأولى: كانت من العام (١٩٤٩-١٩٧٨م) وهي الفترة التي حكم فيها "ماوزي دونج" وتأثُّره بصراع الطَّبقات والماركسيَّة، وكان يرى أنَّ الثَّورة تبدأ من الرِّيف، وجمع الجنود وحشد الحشود، ولكنَّه تحوَّله نحو الصِّناعة كان كارثةً كبيرةً على "الصِّين"، فإنَّ من أكبر العقبات أمام عمليَّة التَّحديث هو عدم إدراك طبيعة الإنتاج في البلد، والقدرة على الموازنة بين استخدام الموارد والحفاظ على البيئة، وهو جوهر فكرة التَّنمية المستدامة.

في الفترة الممتدَّة من (١٩٧٨-١٩٩٢م) كانت بداية ما عُرِف بسياسة الباب المفتوح، فقد فُتِح نقاش كبيرٌ حول الحقيقية، فنهاية "ماوزي دونج" وثورته الثَّقافيَّة قد تركت "الصِّين" في كمٍّ هائلٍ من الأوهام النظريَّة، وحالةٍ من الصِّراع المجتمعي الذي يتنافى مع "الهارموني" المتجذِّر في الثَّقافة الصِّينيَّة، وكان النِّقاش حول الكيفيَّة التي يُمكن فيها تحرير الإنسان الصِّيني، (البحث عن الحقِّ من خلال الحقائق)، وفي العام (١٩٧٨م) عُقِد لقاءٌ سياسيٌّ من أهمِّ اللقاءات التي أثَّرت في مسار "الصِّين ."

في هذا الاجتماع قرر الحزب الصِّيني الشُّيوعي الحاكم التَّحوُّل من الماويَّة وصراع الطَّبقات إلى الإصلاح الاقتصادي، وكانت البداية الحقيقيَّة لسياسة المفتوح، والتي انتشرت في البلاد من شرقها إلى غربها، حتَّى انتشرت في كافَّة ربوع "الصِّين ."

منذ العام (١٩٩٢-٢٠٠٢م) كان القرار بتحويل الاقتصاد الصِّيني من اقتصادٍ مرتبطٍ بالتَّخطيط المركزي، إلى اقتصاد السُّوق، ووضع في العام (١٩٩٦م) "دينج زياوبينج" نظريَّته المعروفة بالنَّظريَّة الاقتصاديَّة للاشتراكيَّة بخصائص صينيَّة، هذه النَّظريَّة كانت من أهمِّ التَّحولات في "الصِّين"، وبعد عشر سنين من الجدل سمح لـ "الصِّين" بدخول منظَّمة التِّجارة العالميِّة عام (٢٠٠١م .(

في العام (٢٠٠٢م) ظهرت نظريَّةٌ أخرى عن أنَّ الحزب يمثِّل ثلاث قضايا في "الصِّين" يمثِّل الانتاجيَّة المتقدِّمة، ويمثِّل الثَّقافة والحاجات الأساسيَّة للنَّاس، وصارت هذه النَّظريَّة أيديولوجيا للحزب الحاكم، هذا التَّصوُّر دفع الحزب للتَّعامل مع المجتمع ورجال الأعمال، وصار معنى القيادة الكونفوشيوس يعود لـ "الصِّين"، فالقائد هو الذي يتفقَّد رغبات النَّاس ويحافظ على ثقافتهم، هكذا صار القرار يرتبط بهذه المحدِّدات، وبعد نقاشٍ طويلٍ حول الحداثة، كان

الاتِّفاق على أنَّ "الصِّين" ستتبع الأساليب العلميَّة للتَّطور والتَّنمية، وستُوازن بين متطلَّبات الحضر والرِّيف، كما أنَّها ستحافظ على توازن المجتمع وفق "الهارموني" الذي يمكن أن يُوازن بين الاقتصاد والسِّياسة والثَّقافة والمجتمع والتَّنمية . (julio٢٠٠٩;٧:١٨٠-٢٠٢).

نموذجٌ آخرٌ هو "ماليزيا"، فيمكن فهم التَّطور الذي حدث في "ماليزيا" في إطار الحُكم الرَّشيد، الذي يمكن تعريفه على أنه: قدرة القيادة على أخذ خطواتٍ إداريَّةٍ استراتيجيَّةٍ في مجتمعاتٍ متعدِّدةٍ الإثنيَّات؛ للتَّأكُّد من مشاركة المجتمع وقبول المجتمع الدُّولي لهذه الدَّولة .

لقد تأثَّرت "ماليزيا" بنموذج "الهارموني" فكان هدفًا من أهداف الحُكم الرَّشيد، فإنَّ العقد الاجتماعي في "ماليزيا" وتوازن العرقيَّات فيها فرض تصوُّرًا لاستمرار السِّلم المجتمعي بداخلها، لذا كانت الأغلبيَّة "المالاويَّة" لها الحظوة السِّياسيَّة في تولي المناصب السِّياسيَّة، بينما للصينين (٢٧٪ تقريبًا وفق إحصاء ٢٠٠٨م) السُّلطة الاقتصاديَّة .

هذا التَّوازن هو الذي فطن له "التون مهاتير محمَّد" وما كتب عنه في كتابه "المعضلة الماليزيَّة"، قاوم من خلالها كلَّ الدَّعوات للتَّسوية بين هذه الفئات؛ لذا كانت السِّياسة العامَّة للسُّلطات الماليزيَّة تسعى لاستمرار هذا التَّوازن بين السُّكان (٢٨ مليون)، المالاويين (٦٠٪)، والصِّينيين (٢٧٪)، والهنود (١٠٪).

هذه الاستراتيجيَّة التي تُناسب السِّياق التَّاريخي والتَّوازن الذي ظلَّ لمدَّة خمسين سنة من بعد الاستقلال عام (١٩٦٩م)، هذه الاستراتيجيَّة ظهرت في الخُطَّة الاقتصاديَّة التي وضِعت للفترة (١٩٧٠-١٩٩٠م)، والتي كانت تهدف لاستمرار التَّوازن والانسجام بين العرقيَّات الثَّلاثة، واستمرار هيمنة المالاويين وتعزيز فرص تمكُّنهم من الاقتصاد، وأنَّ ذلك – بغض النَّظر عن الصَّواب والخطأ – هو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الاستقرار في "ماليزيا ."

هنا أخذ الحُكم الرَّشيد قيمةً إضافيَّةً لا يُمكن معها الحديث عن الحداثة دون فهم هذا التَّوازن بين العرقيَّات، هذه القضيَّة وضعت في مخططٍ واضحٍ وهو زيادة نسبة مشاركة المالاويين في الاقتصاد الماليزي، فقد شكَّلت تلك المشاركة حوالي (١٩.٣٪) من ناتج الدَّخل القومي، ولكن وفق محلِّلين لم يدخل في ذلك الأصول المملوكة للحكومة كـ"بيتروناس" و"فيلدا" وبنك "رقيات" .(Rakyat)

إنَّ التَّوازن الحقيقي الذي حفظ التَّوازن في "ماليزيا" هو القدرة على التَّعامل مع الحركات الإسلاميَّة، فقد زار "التون مهاتير محمَّد" السَّيِّد "أنور إبراهيم" رئيس جمعيَّة الدَّعوة، وأقنعه بالانضمام للحزب الحاكم، والمشاركة في صناعة القرار، وهكذا خضعت الأيديولوجيا للاستراتيجيَّة، وقد كانت رؤية "التون مهاتير" واضحةً خلال رئاسته للوزراء (١٩٨١-٢٠٠٣م) وهي أن تكون "ماليزيا" ذات اقتصاد تنافسيٍّ فيما عُرِف برؤية (٢٠٢٠م).

وبالفعل حدث الانتقال نحو اقتصادٍ قويٍّ، وانتقلت نسبة الفقر من (٦٠٪) إلى (٥٪)، وبدأ التَّصنيع والانتقال المتدرِّج دون الدُّخول في صراعٍ، لذا كان بناء الوطن في "ماليزيا" قضيَّةً أساسيَّةً في الانتقال نحو المواطنة، ويمكن تحديد أبعاد هذا المشروع الذي عبَّر عن سياق "ماليزيا" التَّاريخي :

سياسيَّاً يتعلَّق باستقرار "ماليزيا" وضمان استمرار التَّوازن الاقتصادي والمجتمعي والدِّيني في إطار التَّوافق.

أيديولوجيَّاً بضمان استمرار الرِّضا والقبول للنَّموذج الماليزي؛ للمشاركة السِّياسيَّة والدِّيمقراطيَّة (بالطَّريقة الماليزيَّة).

اقتصاديَّاً بضمان استمرار توزيع ناتج الدَّخل القومي بين كلِّ الماليزيين، وضمان المشاركة الاقتصاديَّة واستمرار التَّنمية والانتقال نحو اقتصاد المعرفة بعد القضاء على الفقر، من أجل الانتقال نحو رفع الدَّخل للمواطنين .

اجتماعيَّاً بضمان أنَّ المظاهرات التي حدثت في (١٣) مايو (١٩٦٩م) يمكن إدارتها عبر دعم مؤسَّسات الدَّولة، والحكومة التي تضمن استمرار تلك المنجزات الاقتصاديَّة والتَّنمويَّة .

دوليَّاً كلُّ الخطوات السَّابقة يجب ألَّا تخرج عن الرُّؤية التي وضعت باستمرار "ماليزيا" كدولةٍ منافسةٍ اقتصاديَّةٍ .

كلُّ هذه القضايا ستتأثَّر بأيِّ خللٍ في الحُكم الرَّشيد/ كوجود فسادٍ في الحكومة أو الخضوع لابتزاز ضغوطاتٍ خارجيَّة، أو الدُّخول مع الشَّركات الكبرى في علاقاتٍ عليها شبهة فسادٍ. (Julio٢٠٠٩;١٦٠-١٨٠) .

خلاصةٌ

كلُّ القضايا الأساسيَّة في الحداثة ذات حدَّين، الإفراط في العقلانيَّة من الممكن قد يخرج المجتمع عن قيم إنسانيَّةٍ مشتركةٍ، ويزيد من التَّفاوت بين أبناء المجتمع الواحد، التَّصنيع قد ينقص من الموارد الطَّبيعيَّة يؤدِّي إلى كوارث بيئيَّة، وارتباط سياسة المجتمع على السُّوق قد تؤدِّي إلى الاحتكار وتضخُّم جماعات المصالح، وتكدُّس المواطنين في المدن قد

يؤدِّي إلى حالةٍ من عدم التَّوازن في التَّنمية، كما أنَّ الدِّيمقراطيَّة المطلقة قد تتحوَّل إلى فوضى عارمة، وتغوُّل المؤسَّسات القانونيَّة تحت شعار دولة القانون قد يؤدِّي إلى بيروقراطيَّة زائدة عن الحاجة، ممَّا يقلِّل من كفاءة الحكومة .

الحُكم الرَّشيد أثار كلَّ هذه القضايا على مسلَّمات كانت تُدرَّس على أنَّها حقائق، وجاءت نجاحات دول جنوب شرق آسيا والدُّول الاسكندنافيَّة، خاصَّةً بمعدَّلات نموٍّ سكَّانيٍّ مرتفعٍ؛ ليشير إلى إمكانيَّة وجود نماذج مختلفة للنُّمو، وهكذا كان لا بدَّ لكلِّ دولةٍ وحضارةٍ أن تفكِّر في موقعها في مسار الحضارة .

إلى هنا يمكننا أن نصل إلى نتائج تتعلَّق بسياق الواقع العربي والإسلامي، وهذا ما سنختم هذا البحث ونُجمل فيه ما سبق ذكره، متطلِّعين للطَّريقة التي يمكن أن يؤثَّر بها الحُكم الرَّشيد كنموذجٍ معرفيٍّ على الفكر الإسلامي.

الخاتمة

الحُكم الرَّشيد رؤية مستقبليَّة

الحُكم الرَّشيد لا يزال يلفُّ الغموض جوانب كثيرةٍ منه، فرغم كلِّ ما ذكرناه من محاولةٍ لفهم هذا المصطلح، إلَّا أنَّ التَّداخل مع كثيرٍ من الممارسات القائمة والنِّظام الليبرالي الذي يحكم العالم ويتحكَّم في منتجاته المعرفيَّة والإعلاميَّة، فلا يمكننا أن نتجاوز هذا التَّداخل لمجرَّد ذكر تعريفٍ لصندوقِ النَّقد أو بعض الهيئات التي تُنشِؤها دولٌ قمعيَّة كنوعٍ من التَّحديثات الدِّفاعيَّة التي تسعى لتماهٍ مع المجتمع الدُّولي .

سرديَّة الحُكم الرَّشيد استطاعت أن تتبوَّأ مكانها؛ لأنها جاءت في سياق ثورةٍ معرفيَّةٍ فرضتها متغيِّراتٌ لا يمكن السَّيطرة على مدخلاتها، فبمجرَّد أن وصلت دولة الرَّفاه في أوروبَّا إلى مستوياتٍ مرتفعةٍ من نصيب الفرد من الدَّخل، حتَّى بدأت إشكاليَّة النُّموِّ السُّكاني في تباطؤ معدَّلات النُّموِّ تفرض نفسها على واقع الدُّول الغربيَّة، لكنَّ انتشار المعرفة ونجاح الدُّول الآسيويَّة التي لا تعاني إشكالاتٍ ديمغرافيَّةٍ، وفيها موارد بشريَّةٌ واقتصاديَّةٌ صارت تنافس النَّموذج الغربي، وكان لها سياقها المختلف اقتصاديَّاً وسياسيَّاً، واحتاجت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والدُّول الغربيَّة التَّعامل مع هذا الواقع، واستطاعت الشَّركات الكبرى أن تنتشر عبر العالم، وأن تُحقِّق ميزانياتٍ ضخمةٍ، وهكذا وجدت الدُّول الغربية نفسها أمام واقعٍ مختلفٍ تمامًا، فمن جانبٍ صار هناك تهديدٌ للدَّولة الوطنيَّة، ومن جانبٍ آخر صار من الصَّعب التَّحكُّم في هذه الشَّركات الكبرى.

صارت الدَّولة الوطنيَّة أمام تحدِّياتٍ كبيرةٍ فرضت عليها التَّعاملَ مع المجتمع والشَّركات الخاصَّة لزيادة قدراتها، وهذا ما جعلها تدخل في عقودٍ مع هذه الشَّركات، وبدأ البعض يخشى من غياب عنصر التَّحكُّم الذي هو أحد أهمِّ ميزات الدَّولة الحديثة ومهامها، فانتشر الحديث عن المعايير والجودة ومراقبة المخرجات والنَّتائج لهذه التَّحوُّلات، التي صارت تفرض تغيرًا هيكليَّاً في كثير من الدُّول المتقدِّمة .

الحُكم الرَّشيد في جوهره انتقالٌ استراتيجيٌّ، ففي حين كان الحديث عن استراتيجيَّة تنبع من المجتمع لتغيير الواقع أو الحديث عن قوَّةٍ ناعمةٍ تتحكَّم في السُّلطات الحاكمة وتدخل معها في علاقاتٍ زبائنيَّة أو علاقة رعايةٍ كما

شهدنا في بعض الدُّول العربيَّة وبعض دول أمريكا اللاتينيَّة، فإنَّ تلك الاستراتيجيَّة لم تنجح في السَّيطرة على قضايا أساسيَّة لاستقرار النُّموِّ العالمي، كالتَّفاوت والعنف والتَّعدُّديَّة الثَّقافيَّة؛ لذا كانت الاستراتيجيَّة الفوقيَّة (From above) تلك التي تتحكَّم في صناعة القرار وصناعة السَّرديَّات التي توجِّه المعرفة والخارطة الذِّهنيَّة التي تحكم سلوك النَّاس وتوجُّهاتهم.

ورُغم أنَّ التَّداخل ظاهرٌ بين مختلف الاستراتيجيَّات – عبر الشَّبكات الاجتماعيَّة، أو عبر الحكومات، أومن خلال نُظم السَّيطرة الإعلاميَّة والقانونيَّة والاقتصاديَّة – إلَّا أنَّ بروز الحُكم الرَّشيد ونُظم المحاسبة والمعايير العالميَّة وضعت العالم أمام تحدِّياتٍ كبيرةٍ خاصَّةً في قضايا البيئة والتَّفاوت التَّنموي بين دول العالم .

لقد كانت قضايا مثل الأمراض الفيروسيَّة التي تنتشر عبر العالم، أو ظاهرة كالاحتراب الدَّاخلي وأثاره الإقليميَّة والدُّوليَّة، أو ظاهرة كظاهرة الإرهاب وهي استراتيجيَّة متكرِّرة للوصول لأهداف سياسيَّة، كلُّ ذلك أظهر غياب قيادةً حقيقيَّةً للعالم (Algor٢٠١٣) ، فالنِّظام الصِّحي في "الكونغو" و"وسط أفريقيا" وهو النِّظام المترهِّل والضَّعيف كان سببًا في انتشار فيروس "الإيدز"، وهذه مشكلةٌ عالميَّةٌ تكلِّف المجتمع الدُّولي مليارات الدُّولارات سنويًّا، ودولةٌ ك "السُّعوديَّة" لا يمكن للعالم أن يسمح بزوالها؛ لأنَّ ذلك يعني ببساطةٍ أنَّ أسعار الطَّاقة ستصل إلى أرقامٍ غير مسبوقةٍ، وفشل الدَّولة السُّوريَّة والليبيَّة هدد الاقتصاد الأوروبي وهدَّد السِّلم العالميَّ .

لم تُفلح التَّدخُّلات الخارجيَّة في حلِّ هذه النِّزاعات ومحاربة هذه الظَّواهر الكونيَّة، واستمرَّ التَّنازع بين النَّماذج القديمة المرتبطة بالهيمنة ومشاريع نشر الحلم الأمريكي ودمقرطة العالم، والمشاريع القائمة على وضع أجندة حقيقيَّة تتعامل مع المشاكل التي تعانيها دول العالم النَّامي.

التَّنمية مسألةٌ معقَّدةٌ ولا يُمكن حلُّها من خلال مشاريع الهيمنة أو الاحتلال والاستعمار كما حدث في القرن العشرين، لذا نجد أنَّ الحُكم الرَّشيد جاء للتَّعامل مع الدُّول من منظورٍ كونيٍّ، والأهمُّ من ذلك كان الحديث عن نماذج معرفيَّةٍ ومؤشِّرات مركَّبةٍ لفهم التَّعقيد الذي يلفُّ العالم، وفي ضوء تدفُّق المعلومات الغير مسبوق، صار من الممكن الحديث عن المستقبل، وزادت قدرتنا على توقُّع المستقبل، وهكذا دخل العالم في ثورةٍ جديدةٍ أظهرت عجز النَّماذج السَّابقة عن التَّعاطي مع المشكلات والتَّغيُّرات القائمة .

وكمثال لذلك، نجد أنَّ ناتج الدَّخل القومي لا يُمكن أن يعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسِّياسي، فهو يركِّز على قضايا محدَّدة لا تملك الدِّلالة على الواقع، لذا كان البحث عن مؤشِّراتٍ أقدر على فهم الواقع، فعلى سبيل المثال: نجد دولةً مثل "ليبيا" كانت في التَّرتيب السَّابع من (١٩٢) دولةً من دول العالم في مؤشِّرات الاقتصاد الكلِّي، بينما نجد "ليبيا" في التَّرتيب (١٣٥) في النِّظام التَّعليمي، فضلًا عن كونها في المؤخِّرة في البنية التَّحتيَّة؛ لذا فإنَّ المؤشِّرات التي تتَّسع بتدفُّق المعلومات تجعلنا نبحث عن القرار الأحكم والأسلم، وهذا ما جعل الحوكمة جزءًا من متغيِّراتٍ كونيَّةٍ تشمل التِّقنيَّة وتدفُّق المعلومات والثَّورات العلميَّة .

هذه المؤشِّرات تجعل صانع القرار أمام تحديَّاتٍ حقيقيَّةٍ من مؤسَّساتٍ وشركاتٍ ورأيٍّ عامٍّ يملك الأدوات التي توثِّر في النُّظم السِّياسيَّة التي لم تُدرك بعد هذه المتغيِّرات، هذه المؤشِّرات جعلت العلماء يُدركون الخلل الكبير الذي يعانيه العالم، فمؤشِّر "جيني" الذي يقيس التَّفاوت داخل المجتمعات يُعطينا حقائق مثيرةٍ عن حجم الظُّلم الذي تعانيه المجتمعات، فخلال ربع قرنٍ مضت من خلال تتبُّع معامل "جيني" وهو الذي يقيس التَّفاوت داخل المجتمع (من ٠-١٠٠) بحيث يتصاعد تركيز الثَّروة عند فئةٍ قليلةٍ كلَّما تصاعدت عن الصِّفر الذي يعني التَّساوي التَّام داخل المجتمع، يُعطينا حقائق لا يمكن تجاهلها، فبلغ من (٣٥-٤٥ ٪) في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وفي الصِّين من (٣٠-٤٠ ٪)، ومن (٢٠-٤٠ %)، وفي روسيا من (٣٠-٣٦ ٪)، وفي المملكة المتَّحدة .

في الولايات المتَّحدة (٤٠٠) مواطن أمريكي (أغلبهم بليونير) يملكون مجتمعين ما يملكه (١٥٠) مليون مواطن أمريكي في الطَّبقة التي تُشكِّل (٥٠٪) من الأمريكين.(Al Gore ٢٠١٣)

أمَّا الدُّول العربيَّة: فإنَّ النِّسبة متقاربة ما بين (٣٢-٤١ ٪)، وفي "ماليزيا" كذلك سنجده حوالي (٤٦٪) (٢٠٠٩م).

لغة المؤشِّرات يمكنها أن تختصر كثيرًا من المفاهيم، ونصل بها إلى أهدافٍ محدَّدةٍ، ويمكنها أن ترسُم رؤيةً مستقبليَّةً واحدةً للمجتمع، وتتشكَّل الهويَّة بصورةٍ ديناميَّة جاءت من سياقٍ اجتماعيٍّ واقتصاديٍّ، وهكذا تُصبح المعلومات والمعرفة جزءًا من مدخلات الدَّولة والحكومة والشَّركات والمجتمع، وتبدأ لغة المعايير في تحديد نوع الشَّراكات التي يجب أن تكون ضمن لغة السُّوق في الوصول إلى أقلِّ تكلفةٍ موجودةٍ ممكنةٍ، وينتقل المجتمع شيئًا فشيئًا نحو مجتمع المعرفة .

حوكمة المعلومات ضرورةٌ لعالم المعرفة الذي نعيشه، فأمام تدفُّق المعلومات سيكون من الصَّعب تجاوز الحقائق من أجل رهطٍ يحكم بقبضةٍ صلبةٍ أو ناعمةٍ عبر "البروباجاندا" والتَّسويق الإعلامي؛ لذا سيبدأ التَّدافع بين الاثنين المعرفة والسُّلطة .

هذا ما يمكن إدراكه في دراسةٍ هامَّةٍ لـ "تشارلز تيلي" عن الإطار المفاهيمي وتأثيره في نشوء البرلمان الإنجليزي، وإذا قِسنا ذلك على الإطار المفاهيمي الذي نشأت فيه الدَّولة العربيَّة وفوضى المصطلحات بين الوطنيَّة والقوميَّة والجامعة الإسلاميَّة ...إلخ، مجبرين على تكوين نماذج مؤشِّراتٍ قادرةٍ على تفسير هذا الخلل الكبير الذي نعيشه، والفرق هنا كبيرٌ بين المعرفة التي يمكن تتبُّعها عبر الزَّمن لمعرفة المنحنى الذي نسير فيه (Trend) ، وبين قيمٍ وأفكارٍ يمكن تطبيقها على كلِّ واقعٍ عبر خطِّ الزَّمن في الماضي أو الحاضر .

لغة النَّماذج والمؤشِّرات يُمكن من خلالها تجاوز الواقع والأيديولوجيا والخطاب المابعد حداثي المتمثِّل في الهويَّة والرُّموز اللغويَّة إلى خطابٍ متماسكٍ يفرض على الحاكم معايير واضحة للحكم، حتَّى لا تستغل تلك المفاهيم الغير منضبطةٍ سياسيَّاً في تعزيز سرديَّاتٍ داخل المجتمع، يمكنها أن تطيل عمر الفوضى والفساد الذي تعيشه كثيرٌ من الدُّول الإسلاميَّة .

إنَّ فهم الحُكم الرَّشيد كنموذجٍ لعالمٍ جديدٍ يجعلنا أمام تحدِّي صناعة مؤشِّراتٍ واضحةٍ يمكن أن يجتمع عليها الحاكم والمحكوم؛ لتبدأ علاقاتٌ صحيحةٌ تحقِّق الكفاءة اللازمة لإدارة الموارد التي تزخر بها هذه الأمَّة .

لفهم ذلك يمكننا أن نذكّر بهذه الدراسة لـ"تشارلز تيلي" ونتبعها بالحديث عن الإطار المفاهيمي عن الوطن والأمَّة الذي بدأ منذ القرن السَّابع عشر ميلادي في الأمَّة الإسلاميَّة، وبعد أن نكمل ذلك نصل إلى أهمِّ النَّتائج التي وصلنا إليها في هذا المبحث .

المعرفة والسُّلطة نموذجُ الثَّورة الإنجليزيَّة :

لم يكن أحدٌ يعرف كتابات "ماكس ويبر"، الذي ولد عام (١٨٦٤م) فقد نشرت أرملة والده كتبه؛ لأنَّها كانت نموذجًا ليبراليَّاً قد يبعد عن "ألمانيا" صورة النَّازيَّة التي ترسَّخت بعد الحرب العالميَّة الثَّانية، لكن "ويبر" الليبرالي الذي

يخالف "ماركس"، ويرى كغيره أنَّ البُعد عن الصِّراع قد ينجح بتحسين الخدمات والرَّفاه للنَّاس عبر جهازٍ إداريٍّ بعيدٍ عن الانحياز والمحسوبيَّة، كان يهمل بُعدًا آخر في التَّواصل بين النَّاس والتَّعارف، فقد خيَّم شبح الصِّراع والدَّيالتيك التَّاريخي والوحش الضاري الذي لا ينفكُّ عن النَّاس ما لم تُلبي رغباتهم .

في الحُكم الرَّشيد نجد معنى التَّواصل وهي المدرسة الاجتماعيَّة التي ترى بأنَّ المجتمعات لا تتحرَّك وفق النَّظريَّات الكبرى كالمدرسة الوظيفيَّة، بل من خلال التَّواصل اليومي واللُّغة والرُّموز التي تشكِّل في مجملها طبيعة المجتمع وثقافته .

"تشارلز تيلي" عالم الاجتماع الأمريكي لم يشأ أن يدخل في جدلٍ حول المدارس الاجتماعيَّة، لكنَّه كان يرى بأنَّ التَّواصل خاصَّة عبر مكوِّنات المجتمع المختلف والقصص والسَّرديَّات التي تنتشر بين النَّاس، وتشكِّل رابطًا يضعهم في نسقٍ تاريخيٍّ يزداد قوَّةً مع استمرار تلك السَّرديَّة في تصوير المستقبل وإقناع الجميع بصحَّة تلك السَّرديَّة هو جوهر علم الاجتماع، الذي يبحث مسار المجتمعات نحو المستقبل .

في دراسته لنشأة البرلمان الإنجليزي وضع "تشارلز تيلي" منظومةً لمجموع الكلمات المفتاحيَّة التي استعملت في الثَّورة الإنجليزيَّة والحرب الأهليَّة منذ العام (١٧٥٨-١٨٣٤م) ووضع هذه الأفعال في مصفوفةٍ من أربعة وستين عنصرًا عموديًّاً وأفقيًّاً .

ولاحظ مجموعة المكوِّنات المجتمعيَّة في إنجلترا، في تلك الفترة كالكنائس والمليشيات والتَّجمعات الثَّائرة والبوليس وأعضاء البرلمان، ولاحظ تطوُّر العلاقات بين مجموع الأفعال (هجم، ادَّعى، سيطر، جادل، دخل ....) وفي كلِّ مرحلةٍ من تطوُّر التَّاريخ تتغيَّر تلك الألفاظ، وتتشكَّل رواياتٍ مختلفةٍ وسرديَّاتٍ مشتركةٍ في مجملها تُحدِّد مسار ذلك المجتمع، فإمَّا أن تتشكَّل مؤسَّساتٌ تؤكِّد تلك العلاقات المتشابكة والتَّاريخيَّة، أو تكون تلك المسيرة التَّاريخيَّة كما شبَّهها بهواية اللعب (بالجاز) لا تلبث أن تتعلَّق بالممارسة ويمكن نسيانها، أو البقاء في حدود التَّقليد والهواية .

ويُلاحظ أنَّ الفترة التي تلت عام (١٨٣٠م) تركَّزت حول البرلمان، الشِّعارات والشَّكاوى والصِّراعات والمظاهرات والجدل، كلُّه حول البرلمان ومجلس اللوردات، وقد تطوَّر اهتمام الملك بالبرلمان في الفترة محلَّ الدِّراسة، من محاولة استعمال العنف إلى منع الانتخابات إلى أن أقرَّت الانتخابات، وتشكَّلت مجموعة منظَّمات كانت جزءًا مكونًا للبرلمان.

هذه الدِّراسة والتي تُبيِّن بوضوحٍ دور الحركات الاجتماعيَّة – اهتمام "تيلي" الأوَّل، وله نظريَّاتٌ مشهورةٌ في هذا المجال – تُبيِّن أنَّ وجود شبكاتٍ داخل المجتمعات وقدرتها على التَّواصل واللغة المشتركة بينها هي التي تُحدِّد طبيعة النِّظام السِّياسي والحكم الجيِّد أو السَّيِّء في هذه النُّظم، يقول "تيلي": (للتَّعامل مع الواقع يصنع الإنسان الكثير من القصص التي تشرح وتبرِّر سلوكه)١٢٣. (Tilly١٩٩٧؛١:٤٣).

الحُكم الرَّشيد له عدَّة مصادرٍ في وعي الأمَّة (العدل، الأمانة، الآيات والأحاديث النَّبويَّة التي تُؤكِّد هذا المعنى) وهو نموذجٌ متكاملٌ يمكن أن يصوغ وعيًا وشبكة من العلاقات التي يمكن أن تفسِّر الواقع، خاصَّة إذا ما وضعت نماذج ناجعة لتتبُّع مسار التَّغيير الذي تعيشه الأمَّة، وتحوَّلت الكلمات إلى نسقٍ يمكن للمجتمع العلميِّ أن يؤسِّس من خلاله مؤسَّسات قادرةً على نشر شبكةٍ من المصادر التي تضع السَّرديَّات وتفسِّر الواقع. (شبكة المصادر هذه تشير كذلك إلى شبكةٍ من المفاهيم؛ إذ تشكِّل هذه المصادر مادَّة أساسيَّة في عمليَّة بناء المفاهيم وتصوُّرها). (سيف ٢٠١١م).

للتَّوضيح يمكننا أن نذكر دراسةً مشابهةً لمصطلح الوطن والأمَّة والمواطنة في مسار الإصلاح الذي شهدته الأمَّة منذ القرن التَّاسع عشر، للكاتب "سعيد بن سعيد" جاءت ضمن كتاب تكوين الدَّولة العبية(Gassan٢٠١٣) ، يتتبَّع فيها الباحث لفظ الوطن والأمَّة، وكيف تطوَّر منذ كتابات "رفاعة رافع الطَّهطاوي" إلى الكتابات المعاصرة للإسلاميِّين والقوميِّين، فيُلاحظ – مثلًا – أنَّ التَّردُّد حول مفهوم الوطن والأمَّة لم ينشأ إلَّا في القرن العشرين، وأنَّ الكتَّاب في القرن التَّاسع عشر كانوا واضحين في الامتنان لمفهوم المواطنة (الطَّهطاوي، أديب إسحاق) بالمعنى الذي ترسَّخ تدريجيًّاً في أوروبَّا في القرن السَّابع عشر، وأنَّ الاختلاف حول المفهوم بين الأمَّة والمواطنة بين من يُضيِّق مفهوم الوطن ليطلقه على البلدة وأحيانًا الأرض التي يمتلكها (في بعض الدُّول العربيَّة – مثلًا – يُقال للأرض الزِّراعيَّة وطن) إلى من يتوسَّع في هذا المجال، ويقول: كلُّ بلاد نُودي فيها الأذان هي بلدي أو وطني .

يُلاحظ أنَّ هذا الخلاف ازداد بتواجد الحملات الاستعماريَّة للمنطقة، وأنَّ الخلاف ازداد في الدُّول العربيَّة التي تعرَّضت لتدخُّلاتٍ استعماريَّةٍ مستمرَّةٍ ك"العراق" و"الشَّام"، بينما لا يوجد مثل هذا الخلاف بنفس الحدَّة في الدُّول التي شهدت حكمًا ذاتيًّاً إبَّان "الدَّولة العثمانيَّة" ك"تونس" و"المغرب ."

والكتَّاب المعاصرين من "الحصري" إلى "سيف الدَّولة الصَّفدي" وغيرهم من القوميِّين، وكذلك الإسلاميِّين كـ"سيِّد قُطُب" و"المودودي" نجد معنى المواطنة والوطن والعاطفة التي كانت واضحةً من تلك الكتابات في تفسير الواقع، شكَّلت تيَّاراتٍ اجتماعيَّةٍ مختلفةٍ، برَّرت وجودها وصراعاتها، ولكن كما قال "نزيه أيُّوبي": في كتابه "تضخيم الدَّولة العربيَّة": (مع أنَّ مُعظم الدَّول العربيَّة دولٌ "صلبةٌ"، والكثير منها في واقع الحال دولٌ "ضاريةٌ"، فإنَّ قلَّةً قليلةً منها هي دولٌ قويَّةٌ حقًّا، وعلى الرُّغم من أنَّها تملك بيروقراطيَّاتٍ ضخمةٍ وجيوشًا قويَّةً وسجونًا قاسيةً، فإنَّها ضعيفةٌ إلى نحوٍ يدعو إلى الأسى، حينما تواجه مسائل من قبيل جباية الضَّرائب، أو كسب الحروب، أو تشكيل قوَّة هيمنةٍ فعلًا). (أيُّوبي ٢٥:٢٠١٠).

ويقول: (إنَّ الدَّولة العربيَّة ليست نموًّا طبيعيًّا من رحم تاريخها الاجتماعي والاقتصادي أو تقاليدها الثَّقافيَّة الخاصَّة بها، إنَّها دولةٌ ضاريةٌ كثيرًا ما تلجأ إلى القسر الفجِّ في سبيل الحفاظ على نفسها، لكنَّها ليست دولةً قويَّةً) (ص ٣٦)، وظائف الدَّولة العربيَّة كثيرةٌ، وبيروقراطيَّتها معقَّدةٌ، لكن لا يوجد أيُّ مقاربةٍ تتَّجه للمواطن أو الحكم الرَّشيد، وقد رأينا كيف تشكَّلت هذه الدُّول وكلها فيها بيروقراطيَّة موسَّعة، لكنَّها تفتقد لمقاربة الحُكم الرَّشيد والنَّموذج الذي يضع أهداف مؤسَّسات الدَّولة في سياقٍ يعبِّر عن النَّمط المعرفيِّ والسَّرديَّات التي يتداولها مواطنوها .

إنَّ أحد المظاهر الأساسيَّة التي عزلت الدَّولة عن المجتمع هي الاستعمار، وأحد القضايا التي جعلت مؤسَّسات الدَّولة تنمو بعيدًا عن هذا السِّياق هو (تمفصل) الحركات الإصلاحيَّة بعيدًا عن بناء هذه المؤسَّسات في مراحل هامَّة من تاريخ الدَّولة العربيَّة، سواء بسبب الخلاف حول الهويَّة كما في بدايات القرن العشرين، أو بسبب القمع والإقصاء من الانقلابيين الذين حكموا الدُّول العربيَّة، يخبرنا المستشار البشري عن ترك مؤسَّسات الدَّولة من قبل المصلحين والعلماء فيقول: (وهؤلاء الذين انحصر فيهم حركة الفكر هم أفرادٌ من الكتَّاب، وليسوا مؤسَّسات أو هيئات) (وهم أيضاً دُعاةٌ لما نادوا به وما أثبتوه في كتبهم من أفكارٍ، وليسوا ممارسين لهذه الأفكار، وأقصد بالممارسة من يطبِّقون الفكر المدعو إليه في مجال تخصُّصٍ معيَّنٍ، فضلًا عمَّن يمارسون هذا الفكر في الحياة العمليَّة بغير إفصاحٍ يتعلَّق بالكتابة، وفي المقالات والكتب وبالمحاضرات والدُّروس، نحن – مثلًا – عندما نبحث عن حركة التَّجديد في الفكر الإسلاميِّ الحديث، ننظر في كتابات كلٍّ من "الطَّهطاوي" و"الأفغاني" إلى "الطَّاهر بن عاشور"، ولكنَّنا لا نفطن إلى مناهج التَّدريس في "الأزهر" وغيره، ونظم الدِّراسة في المعاهد الدِّينيَّة ومدى تطوُّرها أو بقائها على حالها، وكلُّ ذلك

جرى بأيدي الكتَّاب المعروفين وبأيدي غيرهم أيضًا ممَّن كان لهم سهمٌ كبيرٌ في تطوير هذه المؤسَّسات، وفي إنشاء معاهدَ جديدةٍ للفكر الدِّيني) ١٢٤.

الحُكم الرَّشيد كغيره من النَّماذج سيوجِّه التَّفكير نحو القضايا التي استهان بها المفكِّرون والسَّاسة كثيرًا، وهي بناء مؤسَّسات الدَّولة والحُكم الرَّشيد، تلك المؤسَّسات لن تنجح إلَّا إذا تحوَّلت قيم الحضارة الإسلاميَّة وتحويل التَّاريخ إلى مجموعة نماذج ومؤشِّرات؛ تحدِّد وظيفة الدَّولة وطبيعة علاقتها مع المجتمع، ضمن الأنماط الإنتاجيَّة التي تتمتَّع بها منطقتنا العربيَّة والإسلاميَّة.

توصياتٌ ونتائج:

الحُكم الرَّشيد نشأ كنظريَّةٍ جديدةٍ جعلت علماءً وساسةً يَنْظُرون للعالم نظرةً مختلفةً، وأجبرت صُنَّاع السِّياسات الاهتمام بالسُّوق وبالشَّبكات، وردم الهوَّة بين هذه العلاقات المتداخلة للمجتمعات .

الحُكم الرَّشيد يتعلَّق ببناء مؤسَّسات الدَّولة، ويُمكِّن المؤسَّسات الرِّبحيَّة وغير الرِّبحيَّة من المشاركة في حلِّ المشاكل المعقَّدة التي تواجه المجتمعات، وهذا تعلُّقٌ ببناء النُّظم السِّياسيَّة، وعلاقةُ بناء المؤسَّسات والحُكم الرَّشيد بالدِّيمقراطية التي أخذت شكلًا سينيًّاً (J Shaped) وبمقاربةٍ تاريخيَّة عرضتها الدِّراسة، كانت تلك المؤسَّسات والتَّحالفات سابقةً لتكوين النُّظم الدِّيمقراطيَّة التي تدعم هذه المؤسَّسات على المدى البعيد، ولكنَّها لم تكن مؤسَّسة، بل إنَّ الدُّول التي شهدت انتخاباتٍ وأحزابٍ وممارساتٍ ديمقراطيَّة قبل بناء مؤسَّسات الدَّولة، ظلَّت تعاني الكثير من الأزمات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسِّياسيَّة.

الحُكم الرَّشيد أعطى للمدخل المؤسَّسي بُعدًا جديدًا، فإنَّ الحكومات ومؤسَّسات المجتمع لها مداخل لا يمكن تجاهل أيٍّ منها، وأهمُّ تلك المداخل "الدِّين"، فهو أساسٌ ثقافيٌّ لكلِّ الحضارات، والادِّعاء بعدم التَّعامل مع هذا المدخل جعل الحكومات تعمل على تطويع هذه الأديان والسَّيطرة عليها، بدلًا من الحياد في التَّعامل معها .

الحُكم الرَّشيد أثار عدَّة أسئلةٍ حول العقلانيَّة والفردانيَّة والدِّيمقراطيَّة النِّيابيَّة والتَّعدُّديَّة الثَّقافيَّة ومفهوم السِّيادة، وجعل البحث عن معايير جامعةٍ للنِّظام الدُّولي تتقاطع مع احترام الثَّقافات والمداخل (INPUTS) التي يجب احترامها والتَّعامل معها بمعرفةٍ، وفي مرحلةٍ متقدِّمةٍ بحكمةٍ .

أنَّ الحُكم الرَّشيد أكَّد مجموعة قيمٍ تتعلَّق بالثِّقة والصِّدق والشَّفافيَّة واحترام القانون، والبُعد عن ثقافة التَّكديس والتَّعامل مع البيئة بدل الصِّراع معها، والتَّواصل السِّياسي بدل الدُّخول في تحالفاتٍ حزبيَّةٍ وتجاريَّةٍ بين مكوِّنات المجتمع، دون النَّظر إلى القيم الحاكمة لهذا المجتمع .

توصية هذا البحث تتمثَّل في الحرص على تكوين نماذج مركَّبةٍ للواقع الذي نعيشه، ووضع عدَّة مؤشِّرات تمثِّل أهمَّ القضايا التي يحرص عليها الفكر الإسلاميُّ في التَّعامل مع المجتمع .

من هذا النَّموذج تنشأ عدَّة مؤشِّرات، هذه المؤشِّرات يمكن وضعها في شكل مصفوفةٍ أو منظومةٍ رقميَّةٍ لوضع هذا النَّموذج في شكل أرقامٍ كميَّةٍScore Syste)

هذا النِّظام يُمكن التَّحقُّق من قدرته التَّفسيريَّة عبر دراسة بعض الفترات التَّاريخيَّة لبعض الدُّول، وتطبيق النَّموذج والمؤشِّرات على هذا النَّموذج، على سبيل المثال "مصر" بعد انقلاب "عبدالنَّاصر" إلى فترة حُكم "السَّادات"، تُوضع أهمُّ القضايا التي تتعلَّق بتلك الفترة، وتُوضَع التَّوقُّعات، وتُقارن بالأحداث التي عاشتها مصر في تلك الفترة .

بعد التَّحقُّق (Validation of Model) من قدرة النَّموذج التَّفسيريَّة وإمكانيَّة التَّوقُّع من خلاله، يمكن دراسة الواقع من خلاله ووضع هذه المؤشِّرات في منظومةٍ للتَّوقُّع .

هذه المنظومة تُوضع في تقريرٍ سنويٍّ يقدِّمه منتدى "كوالامبور" للعالم الإسلاميِّ، وتُقدَّم المشاريع والتَّوصيات من خلاله .

هذا المقترح هو مشروعٌ متكاملٌ، يُمكن أن يعطي لمراكز الدِّراسات والمشاريع الفكريَّة دورَ "النَّذير البشير" للواقع المعقَّد الذي نعيشه، وتدفُّق المعلومات الذي قد نعجز معه عن صناعة قرارٍ رشيدٍ.

ثبتٌ ببعض التَّعريفات

الحوكمة:

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها : «مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح». كما يوجد تعريف آخر للحوكمة يدور حول الطريقة التيتديرهاالشركةوآليةالتعاملمعجميعأصحابالمصالحفيها،بدًء من عملاء الشركة والمساهمين والموظفين (بما فيهم الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة) وانتهاًء بآلية تعامل الشركة مع المجتمع ككل . الحكم الرشيد يشمل حوكمة الشركات الكبرى Corporate وحوكمة السياسات، وحوكمة العولمة، حوكمة المعلومات، الحكم الرشيد المتعلق بالحوكمة والنظام السياسي.

الليبرالية:

الليبرالية هي فلسفة سياسية أو رأي سائد تأسست على أفكار الحرية والمساواة.وتشدد الليبرالية الكلاسيكية على الحرية في حين أن المبدأ الثاني وهو المساواة يتجلى بشكل أكثر وضوحاً في الليبرالية الاجتماعية.[٣] يتبنى الليبراليون مجموعة واسعة من الآراء تبعاً لفهمهم لهذين المبدأين، ولكن وبصفة عامة يدعم الليبراليون أفكار مثل حرية التعبير، حرية الصحافة، حرية الأديان، السوق الحر، الحقوق المدنية، المجتمعات الديمقراطية، الحكومات العلمانية والتعاون الدولي.

الليبرالية الجديدة:

النيوليبرالية :Neoliberalism وهو لفظ يستخدم في الوقت الحاضر للإشارة إلى مذهب رأسمالي يؤيد اقتصاد عدم التدخل وعدم الاكتراث بالعدالة الاجتماعية.

السوق:

هو التقاء وجهات النظر بين البائع والمشتري، وينقسم السوق إلى ثلاث أسواق كبيرة : السوق التجاري، السوق الافتراضي والأسواق في عالم الاقتصاد وهي بذاتها تتفرع إلى أسواق أخر، ومن حيث الوجهة والمفهوم الاقتصادي، يعني أية مجموعات من الناس تربطهم علاقة بسلعة معينة واي مكان تتسم فيه مبادلة على نطاق تجاري.

الشبكة:

تكون الشبكة من نقاط اتصال "نقطة" ووصلات "وصلة"، ويعبر عن طريقهما المسيل. وتختلف الشبكات عن بعضها البعض باختلاف المسيل.

السلطة:

في الحكومة، السلطة هي نطاق الصلاحيات المشروعة التي يتمتع بها كيان ما، عندما يتصرف بالنيابة عن الحكومة. وتُمنح هذه الصلاحيات من خلال القنوات المعترف بها رسميًا داخل الحكومة، وتمثل جزءًا من السلطة العامة للحكومة. على سبيل المثال، قد تتمتع حكومة ما بسلطة لإعدام المجرمين. ويمكن للحكومة بعدئذٍ أن تحتوي على هيئة محلفين مخولة لتحديد ما إذا كان المواطن مجرمًا أو غير مجرم؛ وقاض مخول بالحكم على المجرمين بالإعدام؛ وجلاد مخول بقتل المجرمين الذين حكم عليهم بالإعدام. وفي المقابل، قد يتمتع حشد من المواطنين بالقوة اللازمة للقيام بكل الأشياء المذكورة أعلاه، ولكنهم لا يتمتعون بالسلطة لأن الإجراءات لن تكون مشروعة.

ويمكن أيضًا رؤية السلطة السياسية في مواقف تُعتبر عادة غير سياسية. (أجوارال إن. دي) (Agarwal n.d.) وفي الحقيقة، فإن منح السلطة هو وظيفة أية مؤسسة اجتماعية. ينبغي، على سبيل المثال، على الشركة تعيين موظفين بوصف ذلك وظيفة قياسية لوجودها. ومع ذلك، لا يحق لمعظم أعضاء الشركة تعيين الموظفين. حيث يتم منح هذه الصلاحية لأفراد معينين داخل الشركة دون تدخل الحكومة. ويمكن أن توجد نفس الظاهرة في المؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية والجمعيات الأخوية وما إلى ذلك.

الفساد:

مصطلح يشير بشكل عام إلى حالات انتهاك مبدأ النزاهة.

المواطنة:

بالفرنسية Citoyenneté :

تعني الفرد الذي يتمتع بعضوية بلد ما، ويستحق بذلك ما ترتبه تلك العضوية من امتيازات. وفي معناها السياسي، تُشير المواطنة إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والالتزامات التي تفرضها عليه؛ أو قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه، وما يشعره بالانتماء إليه. ومن المنظور الاقتصادي الاجتماعي، يُقصد بالمواطنة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بحيث لا تشغلهم هموم الذات عن أمور الصالح العام، وفضلاً عن التفاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة، بما يؤسس للتعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك.

الدولة:

الأصل اللغوي بالعربية:

ورد في لسان العرب أن "الدَّوْلةُ والدُّولةُ: العُقْبة في المال والحَرْب"،[١] بمعنى الغلبة والظفر بهما، والدولة والدول بمعنى "السُّنن التي تغيَّر وتُبدَّل" و"الدَّوْلةُ الفعل والانتقال من حال إلى حال" و"دُولة بينهم يَتَداوَلونه مَرَّة لهذا ومرة لهذا".[١] وفي القاموس المحيط "الدَّوْلَةُ انْقِلابُ الزمانِ".[١] بمعنى تغيره، مرَّة لهؤلاء ومرّة لهؤلاء.

هي تجمع سياسي يؤسس كيانا ذا اختصاص سيادي في نطاق إقليمي محدد ويمارس السلطة عبر منظومة من المؤسسات الدائمة.و بالتالي فإن العناصر الأساسية لأي دولة هي الحكومة والشعب والإقليم، بالإضافة إلى السيادة و الاعتراف بهذه الدولة، بما يكسبها الشخصية القانونية الدولية، ويمكنها من ممارسة اختصاصات السيادة لاسيما الخارجية منها. وتتسم الدولة بخمس خصائص أساسية تميزها عن المؤسسات الأخرى:

-١ممارسة السيادة : فالدولة هي صاحبة القوة العليا غير المقيدة في المجتمع، وهي بهذا تعلو فوق أية تنظيمات أو جماعات أخرى داخل الدولة.وقد دفع ذلك توماس هوبز إلى وصف الدولة بالتنين البحري أو الوحش الضخم (Leviathan).

-٢الطابع العام لمؤسسات الدولة: وذلك على خلاف المؤسسات الخاصة للمجتمع المدني.فأجهزة الدولة مسئولة عن صياغة القرارات العامة الجمعية وتنفيذها في المجتمع.ولذلك تحصل هذه الأجهزة على تمويلها من المواطنين.

-٣التعبير عن الشرعية : فعادة (وليس بالضرورة دائما) ما ينظر إلى قرارات الدولة بوصفها ملزمة للمواطنين حيث يفترض أن تعبر هذه القرارات عن المصالح الأكثر أهمية للمجتمع.

-٤الدولة أداة للهيمنة : حيث تملك الدولة قوة الإرغام لضمان الالتزام بقوانينها، ومعاقبة المخالفين. ويُبرز ماكس فيبر أن الدولة تحتكر وسائل "العنف الشرعي" في المجتمع.

-٥الطابع "الإقليمي" للدولة: فالدولة تجمع إقليمي مرتبط بإقليم جغرافي ذي حدود معينة تمارس عليه الدولة اختصاصاتها. كما أن هذا التجمع الإقليمي يعامل كوحدة مستقلة في السياسة الدولية.

الديمقراطية:

مصطلح ديمقراطية مشتق من المصطلح الإغريقي) δημοκρατία باللاتينية (dēmokratía :و يعنى "حكم الشعب" لنفسه ، [١] هو مصطلح قد تمت صاغته من شقين) δῆμος ديموس) " الشعب" و) κράτος كراتوس) "السلطة" أو " الحكم " في القرن الخامس قبل الميلاد للدلالة على النظم السياسية الموجودة آنذاك في ولايات المدن اليونانية ، وقد تطور هذا المفهوم وقد شرحنا الفرق بين الديمقراطية النيابية و الاجتماعية في متن البحث.

المؤسسة (بالإنجليزية (The Establishment :كلمة تطلق على كل نظام سياسي اجتماعي اقتصادي قائم في مكان ما بايجابياته وسلبياته. يقابله بالعربية «المنظومة الحاكمة» أو الملأ.

يدخل في نطاق مؤسسة نظام الدولة وأهل الحكم وطريقة الوصول إليه سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة وسلطات الحكم و ضوابط هذه السلطات والأحزاب القائمة إن كان هناك أحزاب والوسائل المقبولة أم المرفوضة التي تجري عليها اللعبة السياسية.

المؤسسة هي كلمة معقدة تدل من جهة على عمل (فعل أسس هو بهذا المعنى خلق و إيجاد شيء) ومن جهة أخرى على نتيجة هذا العمل بحيث يصبح معطى اجتماعي متميز. و تستعمل الكلمة عادة للدلالة على الشيء المؤسس؛ فيقال: مؤسسات سياسية وإدارية ودينية ..إلخ.

والفكرة الأساسية التي تميز المؤسسة عن غيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي هي استقلاليتها عن العناصر المتشكلة منها وتميزها عن هذا العناصر بحيث أنها تضيف إليها شيئا جديدا لم يكن موجودا لديها من قبل.

و تتشكل المؤسسة غالبا لتلبية فكرة أو لحاجة اجتماعية فتخلق لدى أفرادها شعورا بالاختلاف والتميز تجاه الآخرين وتضطرهم إلى الدفاع عنها لأنها تصبح تعبيرا عن وجودهم ودورهم الاجتماعي.

و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم المؤسسة يتعارض من حيث المبدأ مع مفهوم العقد أو التعاقد. إذ أن التعاقد لا يدوم إلا بدوام الشروط التي أنتجته في حين أن المؤسسة تستمد ديمومتها من الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها ومن مصالح الجماعة المرتبطة بها. كما أن التعاقد هو تعبير عن اتفاق بين إرادتين بينما تعبر المؤسسة عن إرادات عدة متجسدة في إرادة واحدة وسلطة قرار واحدة.

المساءلة:

فالمسدئولية تعنددي "تعهدد أو التددازم الفددرد بإنجداز واجبددات محدددددة"، هددذا وينبغددي أن تددرتبط مسددئولية تنفيددذ الأعمددال بالمعدداير الموضددوعة. وبعدد تحديدد المسددئوليات التددي يجدب أن يلتددزم بهدا المددرؤوس، ثددم تحديدد السددلطة اللازمددة لقيددام هددذا المددرؤوس بمسددئولياته، فددإن البعدد الثالددث مدد

العلاقات التنظيمية هو مساءلة هذا المرؤوس أمام صاحب السلطة الأعلى (العلاق،٢١١٨).

صالح عام:

الصالح العام أو الخير العام تعبير يستخدم للإشارة إلى عدد من المفاهيم المختلفة. فيصف في معناه العام "خيرًا" معينًا يتم مشاركته والاستفادة منه على صعيد جميع أعضاء الجماعات المشتركة. وهو أيضًا تعريف الصالح العام في الفلسفة، والأخلاقيات، والعلوم السياسية.

الشفافية:

وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوّ فر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها. إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها،

المشاركة:

تعندي أن كدل الرجدال والنسداء يجدب أن يكدون لهدم صدوت فدي عمليدات اتخداذ القدارارت،سواء كان الأمر بشكل مباشدر أو عبدر ممثلدين أو مؤسسدات وسديطة شدرعية تعبدر عدن مصدالحهم. (UNDP,٢٠١٢)

سيادة القانون:

اعتبار القانون مرجعية للجميع وضمان سديادته علدى الجميع دون استثناء. التنظيم الهرمي (الهيراركي(

هو هيكل تنظيمي يتبع فيه كل كيان داخل المنظمة – فيما عدا كيان واحد – لكيان آخر. وهذا الترتيب هو نوع من أنواع التدرج الهرمي. ويتألف عادةً التدرج الهرمي داخل أية منظمة من سلطة فردية/جمعية بأعلى التدرج يليها مستويات متتالية من السلطة. وهذا هو النمط السائد في المنظمات الكبيرة؛ فمعظم المؤسسات التجارية، والحكومات، و بعض الديانات عبارة عن تنظيمات هرمية ذات مستويات مختلفة من الإدارة أو القوة أو السلطة. على سبيل المثال، يشير المنظور الشامل للتنظيم العام للكنيسة الكاثوليكية إلى أنها تتكون من البابا، ثم الكرادلة، ثم رؤساء الأساقفة، وهكذا.

جينالوجيا:

مصطلح يعتمد على دراسة علم الأنساب لكنه أخذ بعدا معرفيا بعد أعمال فريدريك نيتشه و ميشيل فوكو بتتع أصل الظواهر و المفاهيم القائمة.

زبائنية:

في إنجليزية Clientelism:

هو نظام سياسي وإجتماعي يصف علاقات غير متكافئة وغير ندية بين مجموعات من الفاعلين السياسيين ينقسمون إلى رعاة وعملاء وأحزاب سياسية. إصطلاحاً، يمكن تعريفها بأنها نظام إجتماعي وسياسي قائم على المحسوبية.[١] عمل يسمح للزبائن والرعاة من الإستفادة من الدعم المشترك كونهم يوازون بعضهم البعض على أصعدة سياسية، إجتماعية، وإدارية مختلفة.[٢] هناك إختلاف بين علماء السياسة في تعريفها ولكن المصطلح غالباً

مايستخدم في إطار تحقيري وسلبي.[٣] لارتباطه بالتخلف السياسي والفساد وعرقلة مؤسسات الدولة ومخالفته للقيم الديمقراطية.[٤]

الرعاية و المحسوبية:

يعود أصل ذلك الأسلوب لروما القديمة. فهنا كانت العلاقات بين الراعي(الراعي) والعميل (العملاء) علاقة مهمة لفهم العملية السياسية. وفي حين أن الالتزامات بين الطرفين كانت متبادلة، فإن النقطة الأساسية أنها كانت التزامات هيكلية. وفي أفضل الأحوال يمكن النظر إلى تلك العلاقات ليس باعتبارها كيانًا ولكن باعتبارها شبكة من (العملاء) وقد يكون الراعي نفسه ملتزمًا تجاه شخص آخر ذي سلطة أكبر وقد يكون العميل ملتزمًا تجاه أكثر من راعٍ. ويزيد امتداد هذه الالتزمات من إمكانية حدوث تعارض في المصالح. وفي حين أن الأسرة هي الوحدة الأساسية المكونة للمجتمع الروماني، فإن الشبكات المتبادلة (شبكة العملاء).

تمثل قيودًا على استقلالية الأسرة ولكنها سمحت بتكوين مجتمع أكثر تعقيدًا. ولقد قام المؤرخون من نهاية العصور الوسطى بتطوير المفهوم ليصبح النظام الإقطاعي غير الشرعي. وهناك حسب العادة التباس في استخدام المصطلح السياسي وتستخدم في بعض الأحيان مصطلحات "المحسوبية" و"العلاقات بين الراعي والعميل" و"الرعاية والآلة السياسية في وصف مفاهيم متشابهة أو مترابطة.

الدول النامية أو المستنمية:

هي دول تتسم بمعيار منخفض لمستوى المعيشة، وتحتوي على قاعدة صناعية متخلفة، وتحتل مرتبة منخفضة في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بدول أخرى منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين، أظهرت المؤشرات أن الدول النامية تحقق معدلات نمو أعلى من الدول المتقدمة.[لا يوجد معيار عالمي متفق عليه حول مايجعل دولة ما متقدمة وأخرى نامية، ولكن هناك مؤشرات يمكن القياس عليها مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ولا ينبغي الخلط بين مصطلحي "الدول الأقل تقدما" و"الدول النامية". و انتقد المصطلح من بعض الدول لانه يستند إلى معايير غربية.

الأتمتة automation :

هو مصطلح مستحدث يطلق على كل شيء يعمل ذاتيا بدون تدخل بشري فيمكن تسمية الصناعة الآلية بالأتمتة الصناعية مثلا. وهي تعني حتى في أتمتة الأعمال الإدارية، وأتمتة البث التلفزيوني. وهي عملية تهدف إلى جعل المعامل أكثر اعتمادا على الالآت بدلا من الإنسان، تعتبر كنوع من أنواع الروبوت لكنها ما زالت بحاجة إلى الإنسان لتكملة عملها. تهدف الأتمتة إلى زيادة الإنتاج حيث تستطيع الآلة العمل بسرعة ودقة أكبر من الإنسان ووقت أقل بمئات المرات، ففي السابق برغم وجود الآلات لكنها كانت تحتاج إلى وقت طويل للإنتاج وكذلك الإنتاج لم يكن بالدقة المطلوبة على يد الإنسان.

صلح وستفاليا (Peace of Westphalia) :

هو اسم عام يطلق على معاهدتي السلام اللتين دارت المفاوضات بشأنهما في مدينتي أسنابروك (Osnabrück)ومونستر (Münster) في وستفاليا وتم التوقيع عليهما في ١٥ مايو ١٦٤٨ و٢٤ أكتوبر ١٦٤٨ وكتبتا باللغة الفرنسية. وقد أنهت هذه المعاهدات حرب الثلاثين عاماً في الإمبراطورية الرومانية المقدسة (معظم الأراضي في ألمانيا اليوم) وحرب الثمانين عاماً بين إسبانيا ومملكة الأراضي المنخفضة المتحدة. ووقعها مندوبون عن إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة فرديناند الثالث (هابسبورغ)، ممالك فرنسا، إسبانيا والسويد، وجمهورية هولندا والإمارات البروتستانتية التابعة للإمبراطورية الرومانية المقدسة.

النمو السكاني:

هو التغير الذي يحدث في عدد السكان،نتيجة الزيادة الطبيعية والهجرة.

النمو هو ما يدل على زيادة الكمية مع الزمن ، يستخدم في مجالات كثيرة منها الزيادة السكانية أو نمو الانتاج ونحوه.

التكنوقراط:

كلمة اصلها يوناني من كلمتين هما تِكني" τέχνη فني وتقني" وكراتُس" κράτος سلطة وحكم"، وباعتبارها شكلا من أشكال الحكومة، تعني حرفيا حكومة التقنية ويقال حكومة الكفاءآت وبناء على ذلك فإن الحكومة

التكنوقراطية تتشكل من الطبقة العلمية الفنية المثقفة، وهي حكومة متخصصة في الاقتصاد والصناعة والتجارة، غالبا تكون غير حزبية فهي لا تهتم كثيرا بالفكر الحزبي والحوار السياسي.

الاستقراطية:

هي تسمية لطبقة اجتماعية تتمتع وتمتاز ببعض الصفات الخاصة، وهي تمثل الأقلية الممتازة، وهي كلمة يونانية الأصل وتعني (حكم الأفضل)، وهذه الصفة متوارثة حتى هاجمتها الثورة الفرنسية. صارت لفظة الأرستقراطية تشير إلى جميع العوائل الإقطاعية في إنجلترا، فرنسا وروسيا وتشير إلى القوة والسلطة وصارت نمطاً من أنماط الحياة في العالم.

الزيدية:

الزيدية هم طائفة دينية إسلامية، أقرب فرق الشيعة إلى أهل السنة والجماعة . تنسب إلى مؤسسها زيد بن علي زين العابدين، الذي صاغ نظرية شيعية في السياسة والحكم. ويعتبرون أقلية بينهم وتواجدوا سابقاً في نجد وشمال أفريقيا وحول بحر قزوين[٤] وتسمى أحيانا بالهادوية ولكنها تسمية خاصة بالفرع الوحيد المتبقي داخل الزيدية نسبة للإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين الذي حارب القرامطة وعقدت له الإمامة باليمن .

العقلانية:

هو السلوك الذي يصنع به القرار لتحقيق الربح و المنفعة الشخصية.

الحداثة:

أو العصرنة تحديث وتجديد ما هو قديم وهو مصطلح يبرز في المجال الثقافي والفكري التاريخي ليدل على مرحلة التطور التي طبعت أوروبا بشكل خاص في مرحلة العصور الحديثة.

العلمانية:

قد تعود للعالم أو العلم وهي نموذج معرفي يربط بين الطبيعة والمادة و يضمن وينظر لبعد واحد وهو تحقيق آعلى معدلات التنمية لذا فإنها تفصل بين ممارسة السلطة والحياة ومجموع القيم المكونة للمجتمع باعتبار القدرة على صناعة قرار موضوعي وهي تنظر للعلم كقوانين مطلقة لها السلطة في صناعة القرار.تعود جذور العلمانيّة إلى الفلسفة اليونانيّة القديمة، لفلاسفة يونانيّين أمثال إبيقور، غير أنّها خرجت بمفهومِها الحديث خلال عصر التّنوير الأوربّيّ، على يد عددٍ

من المفكّرين أمثال توماس جيفرسون، وفولتير وسواهما. ينطبقُ نفس المفهوم على الكون والأجرام السّماويّة، عندما يُفسَّر النّظام الكونيّ بصورة دُنيويّة بحتة، بعيدًا عن الدّين، في محاولة لإيجاد تفسير للكون ومُكوّناته .

مابعد الحداثة:

يمكن فهم ما بعد الحداثة أيضا على أنها ردُ فعلٍ على الحداثة. في أعقاب الدمار الذي لحق بالفاشية، والحرب العالمية الثانية، والمحرقة، أصبح العديد من المثقفين والفنانين في أوروبا لا يثقون في الحداثة السياسية والاقتصادية والمشروع الجمالي برمته.[٢] في حين أن الحداثة كانت ترتبط في كثيرٍ من الأحيان بالهوية والوحدة والسلطة واليقين، وما إلى ذلك، فإن ما بعد الحداثة كثيرا ما يرتبط بالفروق، والانفصال، والنصية، والتشكك، الخ.

المستقبليات:

علم المستقبليات

أو الدراسات المستقبلية (بالإنجليزية Futures studies :أو Futurology) هو علم يختص بالمحتمل والممكن والمفضل من المستقبل، بجانب الأشياء ذات الاحتماليات القليلة لكن ذات التأثيرات الكبيرة التي يمكن أن تصاحب حدوثها، حتى مع الأحداث المتوقعة ذات الاحتماليات العالية، مثل انخفاض تكاليف الاتصالات، أو تضخم الإنترنت، أو زيادة نسبة شريحة المعمرين ببلاد معينة، فإنه دائما ما تتواجد احتمالية "لا يقين" (بالإنجليزية : Uncertainty) كبيرة ولا يجب أن يستهان بها. لذلك فإن المفتاح الأساسي لاستشراف المستقبل هو تحديد وتقليص عنصر "لا يقين" لأنه يمثل مخاطرة علمية.

فوضوية:

(الأناركية) تعرّف عمومًا بأنها الفلسفة السياسية التي تجعل الدولة غير مرغوبة وغير ضرورية وضارة، أو بدلاً من ذلك، كأنها السلطة المعارضة التنظيم الهرمي في إدارة العلاقات الإنسانية. وتعد طبيعة الرأسمالية مسألة استقطابية بين الفوضويين.

الهارموني:

لهارموني بالإنجليزية Harmony هو الصوت لنغمة واحدة أو أكثر تدعم اللحن. وتعتبر الموسيقى الغربية استثنائية بين كل الحضارات الموسيقية في العالم في تأكيدها على الهارموني. تقريباً دائماً، نغمات اللحن أعلى من الهارموني المصاحب. في البيانو مثلاً، اليد اليمنى تعزف اللحن واليسرى تعزف الهارموني. رغم أن اللحن يمكنه الوقوف وحده، يضيف الهارموني المصاحب ثراء عليه.

وفي الكونفوشيوسية تعني أن التناغم و التألفات بين الآراء في مجملها هي الرأي الصحيح، وهذا يعني الاستفادة من كل شيء وحاولة التوافق معه والوصل لحالة من التوازن.

التوافق:

يعتبر التوافق أفضل الأساليب لتحقيق أهداف المشروع. التوافق لا يعني الإجماع وهي النتيجة المفضلة لكنها للأسف صعبة المنال. من أهم أهداف التوافق هو الوصول لحل النزاعات بطريقة تلائم سياسات وأهداف الموسوعة وبنفس الوقت، تقلل من الأضرار وبخاصة إغضاب أقل عدد من المحررين. خُصصت هذه المقالة لشرح سياسة التوافق ولعرض أساليب للوصول إليها والخطوات المطلوبة لمتابعة العمل في حال عدم الوصول إلى توافق.

المصادر والمراجع

١. تركيب الثورات العلمية، توماس كون، ت. ماهر عبد العاطي، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.

٢ . وردت هذه الأيات في مواضع عدة في ال عمران في الآية رقم ١٩ و في المائدة في عدة آيات ((٤٢،٥٠،٥٧٦٢) و في الأنعام (٨٩) يوسف (٦٧) و في مريم (١٢) و في القصص (٨٨) و في غافر (٤٨) و الجاثية (١٦) و الطور (٤٨) و الممتحنة (١٠) و القلم (٤٨) و الانسان (٢٤) . و باستقراء هذه الآيات باستثناء بعض الايات في القران المكي نجد السياق سياق الفصل بين المتخاصمين و الحكم بين المتنازعين وربما هذا ما ينسجم مع السلطات القضائية و السلطات التشريعية من حيث تشريع القوانين لهذه النزاعات لذا فإن الحديث عن الحكم الرشيد أمر أوسع من مجرد الحديث عن القوانين .

٣.لسان العرب لابن منظور – دار المعارف – ٩٥١/١١– ٩٥٢

٤.حوكمة الشركات فى القرن الواحد والعشرين – مجموعة مركز بحوث – ترجمة سمير كريم – نشر المشروعات الدولية الخاصة –غرفة التجارة الأمريكية واشنطن.

٥. Mariam Webester Dictionary,٢٠١٥.

٦. Governance,Mark Bevir, Oxford,٢٠١٢,١:١٦.٦ ((Mark ٢٠١٢

٧. M.J.C. Vile, Constitution and Separation of Power,Liberty Refund,١٩٩٨ (Vile ٩٨)

٨. M.Nurul Amin, Secular and Islamic Concept of Good Governance and its State in Bangladesh, Though of Economic,Vol ٢٢,NO: ٤

٩. Governance for Sustainable Human Development, A UNDP policy paper UNDP ١٩٩٧,p ٢-٣

١٠. World Bank (٢٠٠٧), p. i, para. ٣

Demanding Good governance, Mary Mc Neil, wordBank, ٢٠١٠.١١

Freedom House, Polity VI: .١٢
https://www.google.com.tr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=١
&cad=rja&uact=٨&ved=٠ahUKEwjvwcKWhbDPAhUDvRoKHYKVBY
EQFggbMAA&url=https٪٣A٪٢F٪٢Ffreedomhouse.org٪٢F&usg=AFQjC
NGhZNLBgls٥zNhoJYMy٣OwYdANw-
Q&sig٢=ZKbpJnUbDA٨U_D_eRciYXA&bvm=bv.١٣٣٧٠٠٥٢٨,d.d٢s

https://www.google.com.tr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&c
d=١&ved=٠ahUKEwifk٥GwhbDPAhUF٢xoKHeJ١BbIQFggeMAA&url=
http٪٣A٪٢F٪٢Fwww.systemicpeace.org٪٢Fpolity٪٢Fpolity٤.htm&usg=AF
QjCNHgUz٠De٧YIHfCVPf٠PRfqpUa٧T٦A&sig٢=Bd٢mScUqP١wy_٢E
mNIGLVQ&bvm=bv.١٣٣٧٠٠٥٢٨,d.d٢s

A genealogy of Governance, Doina Cǎjvǎneanu ,Torento .١٣
(Univernsity, ٢٠١٠. (٢٠١٠ Doina

Fukuyayma, State Building, Cornell University Press,٢٠٠٤ .١٤
((Fukuyama ٢٠٠٤

Revolution and Counter-revolution Germany in ١٨٤٨,Karl Marx , .١٥
Charles H. Kerr & Company ١٩١٢

.lachmann, Glendessary Press ,١٩٧١،legacy of Max Weber,.١٦

.١٧حسن كريم،مف هوم الحكم الصالح ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٤

.Brooks Adams. "The Theory Of Social Revolutions,Ebook, ٢٠٠٤.١٨

.Francis fukuyama, TheTrust,A free Press Paperback,١٩٩٥.١٩

٢٠. صحيح البخاري حديث ٢٤١٩ .

٢١. صحيح مسلم، كتاب الإمامة حديث رقم ١٨٣٠.

Elaine Ciulla Kamarck, Governance.com:Democracy in the .٢٢
.Information Age,Brooking Institution Press,٢٠٠٢

.٢٣في الوقع هذا أحد النماذج للحوكمة و صناعة الجودة في المؤسسة Structure-Process-Outcome.

ChandraMuzaffar, Religion and Governance,ARAH,٢٠٠٩. .٢٤
((Chandra٢٠٠٩

. ٢٥سيف عبد الفتاح، الحكم الرشيد من منظور إسلامي، مجلة المسلم المعاصر، عدد ١٣٩، مارس ٢٠١١.

https://www.google.com.tr/urlsa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd
=١&cad=rja&uact=٨&ved=٠ahUKEwjYi_rh_q_PAhWJ٠RoKHUhNBrg
QFggdMAA&url=http٪٣A٪٢F٪٢Falmuslimalmuaser.org٪٢Findex.php٪٣F
option٪٣Dcom_k٢٪٢٦view٪٣Ditem٪٢٦id٪٣D٤٦٧٪٣Aelvokm&usg=AFQj
CNFn٣w٢nKurSWZsoDbNPiTyF١K_INA&sig٢=UMzaqva-
XcVr٦dUzFhKxzw

.Albert Gore, The Future,Random House, ٢٠١٣،٢٦

٢٧. للمزيد حول هذه المدرسة انظر

R A Dahl, Behavioral Approach to Political Science, The america .
.ScienceReview,vol ٥ No:٤٤,Dec.١٩٦١

http://www.uky.edu/~clthyn٢/PS٦٧١/Dahl_APSR١٩٦١.pdf

٢٨، Almond, G. A., and James Coleman, eds. The Politics of the Developing Areas. Princeton, N.J., ١٩٦٠.

٢٩. http://www.theworldin.com/article/١٠٥٠٨/crisis-trust

٣٠.هند عبد الرحمن، الثقة في المؤسسات العربية، العربي الجديد، ١ يناير ٢٠١٦.

http://www.theworldin.com/article/١٠٥٠٨/crisis-trust

https://www.alaraby.co.uk/opinion/٢٠١٦/١/١

٣١. Dennis A. Rondinelli, "Government Decentralization in Comparative Perspective: Theory and Practice in Developing Countries," International Review of Administrative Sciences ٤٧ (١٩٨١): ١٣٣–٤٥; Dennis A. Rondinelli, John R. Nellis, and G. Shabbir Cheema, "Decen- tralization in Developing Countries: A Review of Recent Experience," Working Paper ٥٨١, World Bank Staff, ١٩٨٣.

.

٣٢. G.shabbir cheema and dennis a. rondinelli,,From Decenralized Government To Decentralized Governanc

٣٣.للمزيد انظر تضخيم الدولة العربية، نزيه ن الأيوبي، ت. أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠. (الأيوبي ٢٠١٠).

The political Order and Political Decay ,Francis Fukuyama , New .٣٤
York , ٢٠١٣,Part II:١٥٣. (Fukuyama٢٠١٤).

.

Political Order in Changing Society , p . Sale Huntington , Yale .٣٥
University , Reprinted ١٩٧٣ .(Huntigton١٩٧١).

Capability Traps?,The Mechanisms of Persistent Implementation .٣٦
Failure Lant Pritchett, Harvard .Kennedy School Michael Woolcock ,
World Bank Matt Andrews, Harvard Kennedy School, May ٣, ٢٠١٠

٣٧.سام دلة، من دولة القانون إلى دولة الحكم الرشيد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٣٠- العدد الثاني-٢٠١٤.

http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/٢٠١٤/٠٦/pdf/jha.pdf

Edward Newman, Understanding Civil war, Routldge, ٢٠١٤ .٣٨
(Newman٢٠١٤

ISIS Containing and Defeat,Arnold Schauchter,iUniverse٢٠١٦.٣٩

Governance and Government in Arab Spring Hybridity,MSM,٢٠١٣.٤٠

Why Nation fail, Daron Acemoglu, james robinson,Crown .٤١
(Publisher,٢٠١٢;١:٥٧(Daron,٢٠١٢

From Deep State to Islamic State:The Arab Counterrevolution and .٤٢
(jihadi Legacy , Jean Pierre Filiu,Oxford,٢٠١٥ .(٢٠١٥ Jean

The Hirarchy of Global Governance, KOBAYASHI .٤٣
.MAKOTO,Ritsumeikan University,٢٠٠٥

The Commission on Global Governance, Our Global .٤٤
.Neighborhood ,Oxford,١٩٩٥

(Henry Kissinger,World Ordr,Penguin Press,٢٠١٤. (kissinger٢٠١٤.٤٥

Handbook of International Relation,Michel Zurn,SAGE,٢٠١٣.٤٦

.The Great Transition Today,Paul Raskin,Tellus Institute,٢٠٠٦.٤٧

.٤٨ضرورة الإنسان الاقتصادي ندوة في الأكاديمية المغربية بعنوان هل البروستريكا ثورة على ثورة اكتوبر ، محمد حبيب، ص ٨٢ .

Foreign affair, Flat world, ١٦ March\April ٢٠١٦.Article of Jonathan .٤٩
Teperamn

Democratization as a State-Building Mechanism: A Preliminary .٥٠
Discussion of an Understudied Relationship

(Giovanni Carbone (Giovani٢٠١٣ ،Political Study Review, ٢٠١٣.٥١

Bäck, H. and Hadenius, A. (٢٠٠٨) 'Democracy and State Capacity: .٥٢
.Exploring a J-Shaped Relationship', Governance, ٢١ (١), ١–٢٤

.٥٣الموجة الأولى تأتي في عصر الثورات الامريكية و الانجليزية و الفرنسية، الموجة الثانية كانت بعد الحرب العالمية الثانية و ازدهرت

فيها الانتخابات في ستة وثلاثين دولة ثم شهدت انحساراً، الموجة الثالثة تمتد من العالم ١٩٧٠ إلى نهاية الاتحاد السوفياتي و هي التي اعتبرت نصراً للديمقراطية الليبرالية لكنها شهدت انحساراً و يعتبر البعض الربيع العربي الموجة الرابعة..

Pathways to Freedom ,Isobel Coleman,Council Foreign Relation , .٥٤
.. ٢٠١٣

.٥٥. دراسة مشهورة لتشارلز تيلي درس فيها العنف منذ الثورة الفرنسية و كيف تناقصت معدلات ذلك العنف كما سنذكر

Charles Tilly, Road From Past To Future,ROWMAN .٥٦ BATTLEFIELD,١٩٩٧, War Making State,and State Making as Organized Crime, Peter Evan, Theda Skockpol .Cambridge University, ١٩٨٥.(Tilly ١٩٩٧)

٥٧.عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز العربي الثقافي، ط ٨، ٢٠٠٨؛ ٧٣

.The Growth Map, Jim O'neill,Penuin,٢٠١١.٥٨

Tom Plate ,Giant Asian,Doctor M: Operation Malaysia,Marshal .٥٩ .Cavendish,٢٠١١;١٦٢

Julio Tao Anthony, Governance For Harmony in Asia and ٦٠ .beyond,Rutledge ,٢٠٠٩

.(Julio٢٠٠٩)

Francis Fukuyama, The Origin of Political Order,Profile Book, .٦١ ٢٠١١;٢:٥٤-٧٣

.(Fukuyama٢٠١١)

و للمزيد انظر :

William D. Hamilton, "The Genetic Evolution of Social Behavior," Journal of Theoretical Biology ٧ (١٩٦٤): ١٧–٥٢. This point was elaborated

by Richard Dawkins in The Selfish Gene (New York: Oxford University Press,١٩٨٩.

.The role OF Public Adminstraion,Socio Raza,ABD,٢٠٠٥.٦٢

Malaysian Politics Under Mahater,R.S Milne,Diane .٦٣ .K.Mauze,Rutledge,١٩٩٩

.Social Origin of democracy,Brington Moor,Bacon,١٩٦٦.٦٤

A Critique of the Elitist Theory of DemocracyJack L. Walker The .٦٥ .American Political. Science Review, Vol. ٦٠, Jun., ١٩٦٦

Adam Prozonski , Democracy and self Government, .٦٦ Canbredge,٢٠١٠

انظر على سبيل المثال :

How The World Work ,Chomsky,Soft Skull Group,٢٠١١.٦٧

Dietrich Rueschemeyer, Evelyne Huber Stephens, and John D. .٦٨ Stephens, Capitalist .١١٥

Development and Democracy(Chicago: University of Chicago .٦٩ Press, ١٩٩٢

٧٠.من ذلك ما فعله فرانسيسكو توليدو في البيرو عام ١٦٥٠ حين أسس مؤسسة للعمالة يرأسها عائلة ارستقراطية مقابل الغذاء و

الأمن للعمال هناك أمثلة كثيرة في المراجع السابقة .

.Arend lIIjphart, Pattern of Democracy, yale University Pres,١٩٩٩.٧١

٧٢. Systems of Economic Interest Groups and Socio-Economic performance, Bernhard Wessels Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung ١٩٩٦.

٧٣. http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports.World Bank Indicator

٧٤. The secret of their Success,Economist,٢ feb.,٢٠١٣.

٧٥.بول هيريست ،جراهام كومبسون، العولمة وادوات التحكم، ت فالح عبد الجبار، عالم المعرفة،٢٠٠١؛٢٥٦.

٧٦.عبد العزيز الدوري، النظم الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١١.

٧٧. The Foundation Of Arab State,Gassan Salama, Rutledge,٢nd ed.,٢٠١٣;٣:٩٦-١١٦) (Gassan,٢٠١٣

٧٨. Fred M.Donner,The Formation Of The Islamic State,The journal of american oriental Society,١٠٦,No٢,١٩٨٦,٢٨٣-٢٩٦

٧٩. Introduction to Islamic thought , Hossain Askari, Wiley,٢٠١٥;١:١٠

٨٠. Contribution of Muslim Scholars to Economic Thought and Analysis ,Abdu Alazim Islahi, Islamic Foundation,٢٠٠٤.

٨١.يمكن أن نقرأ هذا بوضوح في مذكرات السلطان عبد الحميد، ت محمد حرب، دار الهلال،١٩٨٥.

Arthur Goldschmidt Jr. Aomar Boum, Westview .٨٢
A Concise History of the Middle East،Press,٢٠١٥.(Arthur٢٠١٥)

٨٣.عبد الله محمد الطائي، تاريخ عمان السياسي، مكتبة الربيعان، ٢٠٠٨.

٨٤.ليبيا التي نحلم، نزار كريكش، منشورات مركز بيان للدراسات، ٢٠١١. و للمزيد عن ليبيا و أهم نظريات تكون الدولة في ليبيا انظر :

The origin of Libya Nation, Anna Baldeniti,Rutledge,٢٠١٠

٨٥.أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث، المطبعة العلمية،١٩٢٨.)الريحاني١٩٢٨)

The History of Saudi Arabia, Alexie Vasiliev,Saqi,٢٠١٣. .٨١
((Alexis٢٠١٣

٨٦.لتفصيل العلاقة بين الملك ادريس و الادارة البريطانية انظر : Idris Operation Richard Sying,Silphium Press,٢٠١٥.

٨٧.مايكل روسي، نقمة النفط، ت محمد هيثم نشواني، منتدي العلاقات العربية و الدولية، ٢٠١٤.

Arab State Dilemma of Late Formation,Adham .٨٩
Salouli,Rutledge,٢٠١٢

(The Nationalism in The Gulf State,Neil Patrick,٢٠٠٩. (Neil ٢٠٠٩.٩٠)

http://www.lse.ac.uk/middleEastCentre/kuwait/documents/NeilPartric
.k /Pdf

٩١.صلاح زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢(زرتوقه١٩٩٢)

http://www.transparency.org.٩٢

٩٢.العهد المملوكي، محمود شاكر، المكتبة الإسلامية، ١٩٩١؛١٣-٢٢.

٩٣. كان الحبيب بورقيبة مثلاً بعد مظاهرات عام ١٩٧٨-١٩٨٤ يريد قمع معارضيه فأوعز لزين العابدين بقمع المظاهرة فانقلب على بورقيبة و تولى السلطة في السابع من نوفمبر عام ١٩٨٧.

٩٤.تاريخ الجزائر،شارل روبير أجيرون، ت عيسى عصفور، منشورات عويدات، ١٩٨٢

٩٥.عبد الإله بلقزيز و آخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠١؛١٣

٩٦. مؤشر التنافسية ٢٠١٦
https://www.google.com.tr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=١
&cad=rja&uact=٨&ved=٠ahUKEwi٩٦OK_mpzPAhVHshQKHUNbCj٨
QFggdMAA&url=http٪٣A٪٢F٪٢Freports.weforum.org٪٢Fglobal-
competitiveness-report-٢٠١٥-
٢٠١٦٪٢F&usg=AFQjCNFygVgrRhUCzRNxge_qFd٣wyL٤EUg&sig٢=m
akFKiٷdٷXVYwv_tPaiTmQ

٩٧. مؤشر الدولة الفاشلة ٢٠٠١٦.
https://www.google.com.tr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=١
&ved=٠ahUKEwjjxLLnmpzPAhWMbRQKHbbEBiUQFggbMAA&url=
http%٣A٪٢F٪٢Ffsi.fundforpeace.org٪٢F&usg=AFQjCNEummclg-
٣YAhQNnhH٦Z-gTl٩ye٣Q&sig٢=-
vvwIpOqDWXXy٤VRvcL١og&bvm=bv.١٣٣١٧٨٩١٤,d.d٢٤

٩٨. Pollack, Kenneth M. "Fight or Flight." Foreign Affairs. ٢٠ Sept. ٢٠١٦. Web. ٢٠ Sept., ٢٠١٦.

Structuring Conflict in The arab world,Ellen lust Okar, Cambridge, .٩٩
٢٠٠٥

(New Middle East, Fawaz Gerges,Cambridge,٢٠١٣ (Gerges ٢٠١٣ .١٠٠

Beyond The Arab awakening,Clemen's Breisinger et .١٠١
al,International Food Researche,٢٠١٢

(Clemen٢٠١٢)

١٠٢.موسوعة العلمانية الشاملة، عبد الوهاب المسيري، دار الشروق،٢٠٠٢.

(Hunter Baker, The End of Secularism,Crossway,٢٠٠٩ (Baker٢٠٠٩.١٠٣

Hilarie bellock, French Revolution,١٩٢٣,VI:٨٨٥- IBOOK.١٠٤

.Erik Durschmied. ,Blood of Revolution,New York,٢٠١٣.١٠٥

Faith Freedom and foreign policy, Michel Barntett, Tranatalntic .١٠٦
Academy,٢٠١٥

Church and State in Latin america , anthony Gill, Chicago .١٠٧
.University,١٩٩٨; ٦٠-٦٥

The awakening Of Muslim World, Jocelyn Cesari,Cambridge .١٠٨
.٢٠١٤

مابعد الحداثة، محمد سبيلا ،عبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال،٢٠٠٧.

Thomas Lombardo,The Evolution Of Future Consciousness .١٠٩
.,Author House,٢٠٠٦

١١٠. Charles Tilly, Louise Tilly, and Richard Tilly, The Rebellious Century, Harvard University,١٩٧٥.

١١١. The Post Colonial Studies Readers,Bill Ashcroft, Gareth Griffiths and Helen Tiffin,Rutledge,٢٠٠٣.

١١٢. Mark Berve,Democratic Governance,Princeton University Press,٢٠١٠. (Mark ٢٠١٠)

١١٣. Lawerence Freedman,Strategy,Oxford, ٢٠١٣

١١٤. History of Economic thought, Harry Landreth, Houghton Mifflin Company, ٤th ed.,٢٠٠٩

١١٥. Individualism and Economic Order ,Friedrich A Hayek,Chicago Press,١٩٤٨.

١١٦. Rationalizing Capitalism ,S.M.AMADAE ,the university of chicago , ٢٠٠٣.

١١٧. جلّول مقورة، الفعل التواصلي عند هابرماس،بيسان، يناير ٢٠١٥؛١٠٠

١١٨. Edward Newman,Understanding Civil War,Rutledge,٢٠١٣.

١٢٠. Culture and Politics in The New Middle East,Yasin Aktay,ATCOSS,٢٠١٢;٢١٢-٢٣٢.

١٢١. M. Grindle, "Good Enough Governance: Poverty Reduction and Reform in Developing Countries, ٢٠٠٤;١٧: ٥٢٥–٤٨.

١٢٢. MalaysianPolitics Under Mahather, Malaysian politics, Rutledge; ١٩٩٩.

١٢٣. Charles Tilly,Palimentarization of Social Content in Great Britain,Theory and Society,Kluwer Academic,١٩٩٧.

١٢٤.نحو تيار رئيسي الأمة ، المستشار طارق البشري ، الرسالة،٢٠١١.